

تأثير العامل الجيوسياسي على الاستراتيجية التركيّة حِيال المشرق العربي (2002–2020)

The Influence of the Geopolitical Factor on Turkish Strategy towards Mashriq (2002-2020)

إعداد

حسين لطيف قدوري

إشراف

الدكتورة ريما أبو حميدان

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلومِ السّياسيّة

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

كانون الثاني، 2021

تفويض

أنا **حسين لطيف قدوري**، أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخة من رسالتي ورقياً والكترونياً للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: حسين لطيف قدوري.

التاريخ: 20 / 01 / 2021.

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: تأثير العامل الجيوسياسي على الاستراتيجية التركية حيال المشرق العربي (2002-2020)، وأجيزت بتاريخ 2021/01/20

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم	الصفة	جهة العمل	التوقيع
أ.د. عبدالقادر محمد فهمي الطائي	**رئيسا وعضوا داخليا**	**جامعة الشرق الأوسط**	....
د. ريما لطفي أبو حميدان	**مشرفا**	**جامعة الشرق الأوسط**	....
د. سحر محمد الطراونة	**عضوا داخليا**	**جامعة الشرق الأوسط**	....
أ. د. حسن المومني	**عضوا خارجيا**	**الجامعة الأردنية**	....

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى **الدكتورة ريما أبو حميدان** لتفضلها بالإشراف على هذه الرسالة، ولما قدمته من ملاحظات وتوجيهات كان لها الفضل في إتمام الرسالة وإثرائها علميّاً.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى **أعضاء لجنة المناقشة** الكرام لمشاركتهم في مناقشة رسالتي، شاكراً لهم جهدهم في مراجعة الرسالة ومناقشتها، وما قدموه من ملاحظات.

وأخيراَ، أشكر **أساتذتي في قسم العلوم السياسية**، لما قدموه لنا خلال الفصول الدراسيّة من علم ومعرفة.

الباحث

حسين لطيف قدوري

الإهداء

إلى **والدي ووالدتي** ... أطال الله بعمرهما

إلى **إخوتي** ... عنوان المودة والطيبة

وإلى **بلدي الحبيب** ... **العراق**

الباحث

حسين لطيف قدوري

فهرس المحتويات

الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها

الفصل الثاني: تأثير الجيوسياسة التركيّة في الاستراتيجية التركيّة

الفصل الثالث: تحوّلات الاستراتيجية التركيّة حِيال منطقة المشرق العربي

الفصل الرابع: السيناريوهات المحتملة للاستراتيجية التركيّة حِيال المشرق العربي

الفصل الخامس: الخاتمة، النتائج والتوصيات

تأثير العامل الجيوسياسي على الاستراتيجية التركيّة حِيال المشرق العربي (2002-2020)

إعداد: حسين لطيف قدوري

إشراف: الدكتورة ريما أبو حميدان

المُلخّص

هدفت الدراسة إلى التعرّف على طبيعة وتأثير المحددات الجيوسياسية التركيّة في الاستراتيجية التركيّة، والتعرّف على طبيعة تحوّلات الاستراتيجية التركيّة تجاه منطقة المشرق العربي.

تمحورت مشكلة الدراسة حول وجود تحوّل في الاستراتيجية التركيّة، وبالتحديد حِيال منطقة المشرق العربي، منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا، حيث اتجهت إلى ممارسة المزيد من التأثير والتدخلات في المنطقة بعد أن كانت طوال الفترات السابقة منعزلة إلى حد بعيد عنها، فتحاول الدراسة تفسير هذا التحوّل بالاستناد إلى تأثير العامل الجيوسياسي في إحداث هذا التحوّل.

وكان السؤال المحوري للدراسة هو: ما هي طبيعة وتأثير جيوسياسة تركيا في السياسة الخارجيّة التركيّة؟ وبالتحديد حِيال منطقة المشرق العربي؟

استخدمت الدراسة منهج صنع القرار، الذي ينطلق من افتراض أنّ العلاقات القائمة بين وحدات النظام الدوليّ، ما هي إلا نتاج قرارات أشخاص، مخوّلين سياسيّاً وقانونيّاً من الدولة نفسها. إضافة إلى منهج تحليل النظم، الذي يعتمد على فكرة أن هناك عوامل خارجيّة يطلق عليها المدخلات، تتفاعل مع وسط نظاميّ، وتسمى التفاعلات بالعمليات، ويترتب عليها نتائج تسمى مخرجات.

وقد قامت الدراسة على افتراض مفاده أنّ هناك علاقة تأثيرية للعامل الجيوسياسي على الاستراتيجية التركية حيال منطقة المشرق العربي.

وخلُصت الدراسة إلى نتائج عدّة أهمها: أنّ توفّر المقوّمات والروابط العديدة بين تركيا من جهة وبين منطقة المشرق العربي من جهة أخرى، دفع باتجاه أن تكون منطقة المشرق العربي في مقدمة المناطق التي اتجهت الاستراتيجية والسياسة الخارجيّة التركيّة نحو تعزيز الصلات معها. وأنّ النفوذ التركيّ بمنطقة المشرق العربي، قام في المرحلة الأولى، قبل اندلاع الاضطرابات العربيّة عام 2011م، على أساس التمدد الناعم. وانّه مع دخول مرحلة الاضطرابات العربية عام 2011م، وما بدا من أن المنطقة قد دخلت في حالة من الفراغ الجيوسياسي، جاءت نقطة التحول في السياسة التركيّة حِيال

المشرق العربي، وهو ما تمثّل في التحوّل عن السياسات الناعمة، نحو سياسات أكثر خشونة. وانّ المشروع التركيّ التوسعيّ في المنطقة قد واجه تبعاً لذلك تحديات عديدة، ومن ذلك تحدّيات إقليمية، ودوليّة.

وأوصت الدراسة بتعزيز مستويات التعاون بين دول منطقة المشرق العربي ومنطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك العلاقات العربية مع الدول الإقليميّة المهمة، وفي مقدمتها تركيا وإيران، وكذلك تعزيز مستويات العمل العربي المشترك عبر إعادة تفعيل مختلف قنوات التعاون العربي، وفي مقدمتها المؤسسات التابعة لجامعة الدول العربية.

الكلمات المفتاحية: تركيا، جيوسياسة، الاستراتيجية، المشرق العربي.

The Influence of the Geopolitical Factor on Turkish Strategy towards Mashriq (2002-2020)

Prepared by: Hussein Lateef Qaddoori

Supervised by: Dr. Rima Lutfi Abu Hmaidan

Abstract

The study aimed to identify the nature and impact of Turkish geopolitical determinants on Turkish strategy, and to identify the nature of the shifts in Turkish foreign policy towards Levant.

The study problem centered on the shift in Turkish strategy, specifically towards Levant, since the arrival of the Justice and Development Party to power in Turkey, as it tended to exert more influence and interventions in the region. After all previous periods she was largely isolated from her. The study attempts to explain this shift based on the effect of the geopolitical factor in causing this shift.

The central question of the study was: What is the nature and impact of Turkey's geopolitics on Turkish foreign policy? Specifically, towards Levant?

The study used the decision-making approach, which is based on the assumption that the relations existing between the units of the international system are nothing but the result of decisions of individuals who are politically and legally authorized by the state itself. In addition to the systems analysis approach, which is based on the idea that there are external factors called inputs that interact with a system, and interactions are called processes, and they have results called outputs.

The study was based on the assumption that there is an influential relationship of the geopolitical factor on Turkish foreign policy towards Levant.

The study concluded with several results, the most important of which are: The availability of the many components and links between Turkey and Levant, which pushed the Levant region to be at the forefront of the regions in which the Turkish strategy and foreign policy directed towards strengthening ties with it. And that the Turkish influence in the Arab Mashreq region was established in the first stage, before the outbreak of the Arab unrest in 2011, on the basis of soft expansion. And that with the entry of the stage of Arab unrest in 2011, and what seemed to be that the region had entered a state of geopolitical vacuum, the turning point in Turkish policy towards Levant came, which was

the shift from soft policies towards more coarse policies. Also, the study concluded that the Turkish expansion project in the region, after 2011, has faced, accordingly, many challenges, including regional and international challenges.

The study recommended strengthening the levels of cooperation between Levant and the countries of the Middle East, including Arab relations with important regional countries, especially Turkey and Iran, as well as strengthening the levels of Arab cooperation by reactivating the various channels of Arab cooperation, foremost of which are the institutions affiliated with the League of Arab States.

Keywords: Turkey, Geopolitics, Mashriq, Strategy.

الفصل الأول
خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة

تحظى تركيا بخصائص جغرافية اقتصادية وسياسية متميزة، هذه الخصائص أعطتها أهمية كبيرة لدى مختلف الوحدات الدوليّة، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، وجعل مواقف سياستها الخارجية على قدر كبير من الأهمية في مختلف الأحداث الدولية والإقليمية.

ويأتي في مقدمة الدول والأقاليم المتأثرة بالاستراتيجية التركية، منطقة المشرق العربي. التي باتت تتأثر بشكل واضح، بالسياسة التركية، وتحديداً منذ تحوّل أدوارها مع وصول حزب العدالة والتنمية للحكم عام 2002م.

والمتتبع لمسار الاستراتيجية التركيّة خلال العقدين الأخيرين، يرى أنها لم تكن امتداداً لما كانت عليه إبان الحرب الباردة، وذلك يعود إلى العديد من المتغيرات التي طرأت في البيئة الداخلية والخارجية، منذ عقد التسعينات من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين. هذه المتغيرات حتمّت على تركيا التكيّف معها والاستجابة لها.

وتعتبر دراسة الاستراتيجية التركية حيال منطقة المشرق العربي أمر لازم لتحليل مجريات الأحداث فيه، خصوصاً مع تزايد مستوى الأزمات فيه، بسبب النفوذ الأمريكي المستمر، ودور إيران وتمددها في المنطقة، والتدخل الروسي العسكري المباشر، والمسألة الكرديّة، وكذلك أحداث "الربيع العربي" وما تبعه من أزمات في عدد من الدول، وبعض أدوار تركيا في المنطقة.

وتتنوع أدوار تركيا في المنطقة، ما بين التمدد الناعم القائم على تعزيز النفوذ الاقتصادي، كما نجد في مستويات الاستثمار المتزايدة في العراق مثلاً، وما بين دعم تنظيمات مسلحة كما كان في حالة التدخل التركي في الأزمة السورية.

وتستند هذه الدراسة على المقاربات والمناهج الجيوسياسية، مثل المنهج المورفولوجي والمنهج الإقليمي، والتي تحاول تفسير السلوك السياسي للدول من خلال معطيات الواقع الجغرافي، وتتبع تأثيرها على خيارات الدول ومواقف سياساتها الخارجية. وتسعى هذه الدراسة للإجابة عن تساؤل أساسي حول تأثير المحدد الجيوسياسي لتركيا على السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة المشرق العربي.

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في وجود تحوّل في السياسة الخارجيّة التركيّة، وبالتحديد حِيال منطقة المشرق العربي، منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا، حيث اتجهت إلى ممارسة المزيد من التأثير والتدخلات في المنطقة بعد أن كانت طوال الفترات السابقة منعزلة إلى حد بعيد عنها، فتحاول الدراسة تفسير هذا التحوّل بالاستناد إلى تأثير العامل الجيوسياسي في إحداث هذا التحوّل.

أهداف الدراسة

1. التعرّف على طبيعة وتأثير المحددات الجيوسياسية التركيّة في الاستراتيجية التركيّة.
2. التعرّف على طبيعة تحوّلات الاستراتيجية التركيّة تجاه منطقة المشرق العربي.
3. التعرّف على مستقبل الاستراتيجية التركيّة في منطقة المشرق العربي.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في جانبين:

الأهمية العلميّة

تأتي الأهميّة العلمية للدراسة من كونها تقدم توصيف وتحليل للجيوسياسة التركيّة، ومن ثم تقديم تفسيرات لاستراتيجية تركيا وتحوّلاتها، تحديداً تجاه منطقة المشرق العربي، عبر ربط القرارات والمواقف السياسية التركيّة بالأسباب المتعلقة بجيوسياسة تركيّا.

الأهمية العمليّة

تنبع الأهميّة العمليّة للدراسة من كونها تزوّد صانع القرار العربي بفهم وإدراك أعمق للمحركات والدوافع الكامنة خلف الاستراتيجية التركية تجاه منطقة المشرق العربي، وبالتالي ما يمكنه من اتخاذ المواقف وردّات الفعل الأنسب تجاهها، ما ينتهي لصياغة سياسة خارجية عربية إيجابية تجاه تركيا تسهم في تحقيق المصالح العربيّة.

أسئلة الدراسة

1. ما هي طبيعة وتأثير جيوسياسة تركيا في الاستراتيجية التركيّة؟
2. ما هي طبيعة تحوّلات الاستراتيجية التركيّة تجاه منطقة المشرق العربي؟
3. ما هو مستقبل الاستراتيجية التركيّة في منطقة المشرق العربي؟

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن هناك علاقة تأثيرية للعامل الجيوسياسي على الاستراتيجية التركية حيال منطقة المشرق العربي.

حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

- **الحدود الزمنيّة**

تنحصر المدة الزمنية للدراسة في الفترة الممتدة من عام 2002م، وحتى عام 2020م. أما سبب اختيار العام 2002م لبدء مدة الدراسة فهو كونه تاريخ وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا، وما تبع ذلك من حدوث انعطافة وتحوّل في الاستراتيجية التركيّة، تميزت خصوصاً بإبداء اهتمام وتوجه أكبر نحو منطقة المشرق العربي. وأما تحديد العام 2020م نهاية للمدة التي تبحثها الدراسة، وهي الفترة التي يمكن للباحث فيها المتابعة ورصد الأحداث والتطوّرات المتعلقة بموضوع الدراسة.

- **الحدود المكانيّة**

الجمهوريّة التركيّة، وبعض دول منطقة "المشرق العربي" (العراق، وسوريا، والسعودية، وقطر والإمارات).

محددات الدراسة

يتوقع الباحث أن يوجد بعض الصعوبات في الدراسة تتمثل بصعوبة الوصول لجانب من المعلومات والوثائق والبيانات المتعلقة بموضوع الدراسة وذلك بسبب الطابع السري وعدم طرحها للتداول والنشر العلنيّ باستثناء ما تتيحه التسريبات. وكذلك تتمثل في قلة الدراسات العربيّة التي عالجت موضوع الدراسة بدقة، حيث أن معظمها تعرض للسياسة الخارجية التركية حيال منطقة المشرق العربي دون ربطها بالجيوسياسة التركيّة.

مصطلحات الدراسة

1. الجيوسياسة (Geopolitics)

لغةً:

يتكون التركيب اللغوي لمصطلح "الجيوسياسة" من مقطعين، الأول "جيو" (Geo)، من الكلمة اللاتينية (Geography) وتعني علم دراسة سطح الأرض (الحسن، 2018: 37). وأما الثاني "سياسة" (Politics)، فهي مصدر للفعل سَاسَ، وهي القيام على الشيء بما يصلحه. وساس الأمر سياسةً أيّ قام به (ابن منظور، 1996: 7:301).

اصطلاحاً:

- عرفّها هارتشورن بأنها: "تحليل للقوة وتقييم لوزن السياسي للدولة، بكل ما يعنيه ذلك من تحليل لتركيبها وتكوينها وخصائصها الطبيعية والبشرية ومواردها وانتاجها، ومشكلاتها المختلفة، وباختصار كلّ ما يؤثر على قوّتها، ويسهم، أو يحدّ من ثقلها في المجالين، الإقليمي، والعالمي" (غنيم، 1987: 28).
- وعرّفها عدنان السيد حسين بأنها: "دراسة الموقع السياسي للدولة أو المنطقة الإقليمية، ومدى تأثير هذا الموقع في العلاقات السلميّة أو الحربيّة" (السيد حسين، 1996: 77).
- وعرّفها ألكساندر دوفاي بأنها: "علم يستهدف دراسة التفاعلات بين المساحة الجغرافية وحالات التعارض بين القوى الناشئة فيها" (دوفاي، 2007: 5).

إجرائياً:

هي دراسة المعطيات السياسية وعلاقات القوّة المرتبطة بجغرافيا الجمهورية التركية، والاقليم المجاور لها، وتحديداً منطقة المشرق العربي.

2. الاستراتيجية (Strategy)

اصطلاحاً:

- عرّفها بيير غالوا بأنها: "فن المزج بين الفكرة السياسية والوسائل المتاحة لإرغام الخصم – أو الخصوم – على القبول بالغاية أو الغايات المتوخاة" (غالوا، 1984: 12).
- وعرفها ليدل هارت بأنها: "فن توزيع واستخدام مختلف الوسائل العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية" (هارت، 1967: 397).

إجرائياً:

هي المخططات التي تقوم النخبة السياسية في تركيا بوضعها وتبينها، وتلتزم بتنفيذها ضمن سياستها الخارجية في منطقة المشرق العربي.

3. المشرق العربي (Mashriq)

لغةً:

المشرق اسم مكان من "شرق"، والشرق هو إحدى الجهات الأربع، وجهة شروق الشمس، ويقابله الغرب (مجمع اللغة العربية، 2011: 482).

اصطلاحاً:

هو مصطلح جغرافي يُطلق على جزء من منطقة الشرق الأوسط أو الوطن العربي، يمتد من الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، وحتى الهضبة الإيرانية شرقاً (البنك الدولي، 2010: 2).

اجرائياً:

مجموعة من الدول العربية التي تقع في القسم الشرقي من الوطن العربي، وهي تحديداً في هذا الدراسة: العراق، وسوريا، والسعودية، وقطر، والإمارات.

الأدب النظري والدراسات السابقة

أولاً: الأدب النظري

تستهدف الجيوسياسة دراسة التفاعلات بين المساحة الجغرافية وحالات التعارض بين القوى الناشئة فيها. ويقوم هذا العلم على أساس إبراز علاقات الظواهر السياسية مع البيئة الجغرافية. وهو يدرس الدولة باعتبارها ظاهرة جغرافية، بالإضافة إلى دراسة علاقاتها المحليّة والخارجيّة، وتحليل وتفسير عناصر قوتها في ضوء ما تمتلكه من إمكانيات وقدرات طبيعية وبشريّة (غنيم، 1987: 27).

تقوم النظرية الجيوسياسية على فرضية مفادها أن ثمّة علاقة بين قوّة الدولة وجغرافيتها، فالعامل الجغرافي يسهم إسهاماً قويّاً في بناء الدولة وزيادة أسباب ومصادر قوّتها. ويقصد بالعامل الجغرافي، الحيز المكاني الذي تشغله الدولة وتتواجد فيه ضمن رقعة من الأرض، وهو يتمثل بنوعيّة وطبيعة مواردها وحجم إقليمها من حيث ضيقه أو اتساعه، وكذلك موقعها وعدد السكان فيها. كل هذه العوامل تعدّ مكوناً اصيلاً في بناء الحياة السياسية والاجتماعية للدولة، كما تلعب دوراً مهماً في صياغة خططها الأمنيّة والعسكريّة والتنمويّة (فهمي، 2015: 51).

في حين تدرس الجغرافيا السياسية الحقائق الجغرافية الداخلية التي تسهم في تكوين شخصية الدولة، وتركز على تناول دراسة الحقائق الجغرافية التي تكيّف العلاقات الخارجية بين الدول، فإن الجيوسياسة (الجيوبولتيك) تحاول أن تثبت أن الدولة كائن حي، أو إنها كالإنسان، تمرّ بمراحل الولادة والنمو والنضوج والشيخوخة. لذا، فإن الجيوسياسة ترى في حياة الدول قوانين للنمو وقوانين للاضمحلال. ووفق هذا التوصيف فإن الفارق الأساس بين الجغرافيا السياسية، والجيوسياسة يظهر في درجة تأكيد كل منهما على تأثير العامل الجغرافي في تفسير حركيّة الدول (فهمي، 2015: 57).

وبالنظر إلى أبرز روّاد النظرية الجيوسياسية، نجد في مقدمتهم الجغرافي الألماني، فريدريك راتزل، والذي يعتبر بمثابة مؤسس علم الجغرافيا السياسية، وهو مبتكر مفهوم "المجال الحيوي"، والذي جاء متأثراً بالأطروحات العضويّة والداروينية الرائجة في حينه، وقامت هذه النظرية حول فكرة ضرورة توسع الدولة إلى مناطق وأراضي جديدة بما يحقق لها ضمان توفير حاجات سكانها المتزايدة (دوفاي، 2007: 21).

أما أستاذ التاريخ والنظم الحكومية في جامعة جوتنبرج الألمانية، رودولف كيلين، فقد اتفق مع نظيره فردريك راتزل في المقاربة العضوية بين الدولة والكائن الحي، فمن وجهة نظره توجد تماثلات قويّة بين الدولة، كنظام سياسي – اجتماعي، والدولة باعتبارها كائناً حيّاً ينمو ويتحرك. ويرى كيلين بان هناك تماثل بين البناء العضوي للدولة، والبناء العضوي للكائن الحي؛ فالأرض بالنسبة للدولة تمثل الجسد بالنسبة للكائن الحي، والعاصمة تمثل الرأس، والطرق والأنهار تمثل الشرايين، والأفراد يمثلون الخلايا (فهمي، 2015: 65).

أما الضابط والأستاذ الجامعي الألماني كارل هاوسهوفر، فلم يبتعد في نظريته عن ذات الفروض التي انطلق منها راتزل وكيلين، خاصة فيما يتصل بتكوين دولة عظمى على أساس النمو والتوسع في مجالها الحيوي اللازم لتحقيقها. ورأى هاوسهوفر أن الدولة عبارة عن كيان عضوي يقترب من الكائن الحي، وأنه إذا كان في مقدمة الوظائف البيولوجية للكائن الحي هي وظيفة النمو، فإن الدولة كذلك تنمو وتتوسع، وأن عملية التوسّع هذه تكون نحو مناطق جديدة غنيّة بمواردها الطبيعية وثرواتها المعدنيّة، ويربط بين توسّع الدولة والزيادة في عدد سكانها، ويعتبر أن التوسّع ما هو إلا نتيجة منطقية وطبيعيّة لزيادة عدد السّكان (فهمي، 2015: 69).

ويبرز موقع دولة تركيا المتوسط بين قارات العالم القديم، كمعطى أساسي في الاستراتيجية التركية على المستويين الإقليمي والدولي، حيث يوفر لها هذا الموقع أهمية كبيرة على مختلف المستويات، فهي تشرف على طرق وممرات بحرية دولية هامة، كمضيق البوسفور والدردنيل، وعبر أراضيها لا بد أن تمر أنابيب الطاقة القادمة من المصادر الغنية في آسيا وروسيا باتجاه أوروبا المحتاجة لها، وهي تمتلك حدود مع دول عديدة، بما في ذلك دول شرق أوسطية، ودول من الاتحاد الأوروبي، ما يجعل دورها السياسي اساسياً لضمان الأمن والاستقرار على مستوى إقليم الشرق الأوسط والاتحاد الأوروبي، كما أنها تقع كدولة متوسطة مقابلة لروسيا ما يمنحها أهمية ودور استراتيجي بالنسبة للغرب الذي ينظر لروسيا باعتبارها دولة عظمى منافسة في الكثير من الميادين (الحسن، 2018: 83).

وكانت تركيا قد اختارت في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية الارتباط الحصري بالمحور الأطلسي، مما أفقدها الكثير من فرص الفعالية والتأثير في الكثير من الأقاليم، بما فيها الإقليم المجاور والذي تشترك معه في الكثير من العناصر والمشتركات الجغرافية والتاريخية والثقافية، ألا وهو الشرق الأوسط.

إلا أن نقطة التحوّل جاءت منذ إدراك تركيا عزلتها الدولية عندما حدثت الأزمة القبرصيّة عام 1974م، وما تبعها من مقاطعة دولية لتركيا. وتعزز هذه مسار التحوّل مع التجاهل الذي أبدته أوروبا لتركيا، عبر تعثر مسار انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي لأسباب عدّة، وإدراك إن الغرب لا يريد تركيا سوى دولة تابعة تقوم بأدوار وظيفية تتعلق بالأمن بالدرجة الأولى لا بوصفها دولة شريكة. ومن هنا تبلورت القناعة التركيّة نحو إعادة تأسيس العلاقات والصلات مع العالميْن العربي والإسلامي، في سبيل بناء سياسة تركيّة فاعلة ومؤثرة على المستوى الإقليمي والدولي.

تزامن مع ذلك مع التحولات والظروف المتغيرّة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة. حيث بدا أن التمسك بالمقاييس الاستراتيجية التي خلفها نظام القطبين خلال الحرب الباردة سوف يؤثر بشكل سلبي على تطوير سياسات بديلة فعّالة.

وبالتالي، تبلورت القناعة التركية كما عبر عنها أحمد داوود أوغلو، في كتابه "العمق الاستراتيجي"، بان تركيا لن تتمكن من دعم وضعها الدولي، وتعزيز تأثيرها السياسي في الألفية الجديدة إلا إذا دمجت امكانياتها الجيوسياسية والجيواقتصادية وتراكمها التاريخي من خلال سياسة خارجية جديدة فعالة (أوغلو، 2014: 108).

وترجمت هذه القناعة من خلال السعي نحو تفعيل وإعادة بناء العلاقات مع دول العالمين العربي والمسلم، ودول المشرق العربي تحديداً، والتي تعدّ عمقاً استراتيجياً، يستند إلى عامل الجيوسياسة، في سبيل تحقيق الانتقال من موقع التبعيّة إلى موقع القيادة، خصوصاً مع فراغ موقع الدولة القائد في إقليم الشرق الأوسط والمنطقة العربية. وكانت دول المشرق العربي من أولى الدول المتأثرة بهذا التحول في السياسة الخارجية التركية.

ثانياً: الدراسات السابقة

الدراسات العربية

- دراسة الكفارنة، أحمد عارف (2018): **الخيارات الاستراتيجية لتركيا؛ إقليميّاً ودوليّاً.**

قامت الدراسة على فرضية مفادها إن وجود العديد من التحديات الداخلية والخارجية، التي واجهت الحكومات التركية المتعاقبة أدى إلى تغيير واضح في نهج الاستراتيجية لتركيا، وبأن المتغيرات المتلاحقة التي عصفت بالنظام الدولي بشكل عام، والنظام الإقليمي العربي بشكل خاصّ، والتغيرات

الداخلية ممثلة بوصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، كل هذه العوامل مجتمعة أسهمت في رسم الدور الجديد الذي تحاول تركيا أن تلعبه كقوة إقليمية.

وقد اعتمد الباحث في سبيل إثبات فرضيته مناهج متعدد، منها نظرية المصلحة الوطنية، والتي تعني بحث الدولة عن القوة بما يضمن البقاء. كما اعتمد منهج صنع القرار، اضافة الى المنهج الاستشرافي.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، أن حزب العدالة والتنمية استطاع في ضوء التركيز على الاقتصاد التركي وموقع تركيا الجيواستراتيجي أن يدفع تركيا إلى موقع اقتصادي متقدم. وبأن السياسة التركية الجديدة نجحت في تعزيز القوة العسكرية المتلازمة مع القوة الناعمة، وبحيث أصبحت تركيا نموذجاً سياسياً واقتصادياً في الشرق الأوسط. كما رأى الباحث بأن تركيا قد تخلت عن سياسة الحياد، وسعت إلى التدخل في العديد من الملفات، من الملف العراقي، الى السوري، والفلسطيني، واللبناني، والخليجي.

- دراسة صلاح، مصطفى محمد (2017): **الدور التركي الجديد في الشرق الأوسط في ظل مفهوم "العثمانية الجديدة".**

هدفت الدراسة إلى تحليل وتقييم الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط، وتبيان أبعاد ودلالات ما أطلق عليه سياسة "العثمانية الجديدة". وافترضت الدراسة أن هناك دور متنامي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط، وذلك من خلال الاتجاه نحو الانفتاح وتعزيز علاقاتها الخارجية على المستوى الإقليمي والدولي. واعتبر الباحث أن عقد التسعينات يمثّل عهد تحول فى علاقات تركيا بالشرق الأوسط. وخلص الباحث إلى أن الدور التركي جاء بعد حالة الفراغ الاستراتيجي الإقليمي على مستوى

الشرق الأوسط. وأن السياسة التركية أحيطت بالرغبة في التصالح والتعاون مع دول المنطقة، وهو ما جاء تحت إطار "العثمانية الجديدة" التي قامت على إحياء الروابط التاريخية من جديد.

- دراسة كايا، زينب، وآخرون (2016): **حزب العدالة والتنمية والسياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط.**

هدفت الدراسة إلى شرح العلاقة بين السياسة الداخلية التركية، والسياسة الخارجية لها في الشرق الأوسط، في خضم فترة التحوّلات التي تواجه فيها تركيا والمنطقة تحديّات كبيرة وتشهدت تحوّلات هامّة. واستندت إلى افتراض أن قرارات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية اتخذت بتأثر بالبيئة السياسية الداخلية، وكذلك بتأثيرات دولية مرتبطة بتصورات التهديدات المتوقعة والفرص الممكنة. تتبعت الدراسة تحوّلات سياسة حكومات حزب العدالة والتنمية على الصعيد الإقليمي، ورأت بأنها قامت على سياسة تعميق الروابط مع الشرق الأوسط. وخلصت إلى أن زيادة قوة وسلطة حزب العدالة والتنمية أدت إلى زيادة قدرات الحزب على اتباع سياسات خارجية تجاوزت وقطعت مع الموقف التركي التاريخي الذي كان يقوم على التواصل بالحد الادنى مع الشرق الأوسط. أيضاً خلصت الدراسة الى أن سياسة تصفير المشكلات التي دعا لها أحمد داود أوغلو، منظر السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية عند وصوله للحكم، لم تؤد الى النتائج المرجوة، وخصوصاً مع تصاعد التوترات في إقليم الشرق الأوسط، قد اندفعت تركيا بفعل التهديدات المتوقعة على أمنها القومي، والفرص التي بد أنها متاحة، إلى الانخراط في الصراعات على مستوى الإقليم.

- دراسة الرحاحلة، أحمد سليمان (2014): **الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط؛ الفرص والتحديات.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط، منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002م، وبيان أهم التحديات التي تواجهه والفرص المتاحة

أمامه. واعتمدت الدراسة منهج وصفي تحليلي، بحيث سعت لتحليل الأبعاد السياسية والاستراتيجية للدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط. وخلصت الدراسة إلى أن الموقع الجيواستراتيجي الذي تتمتع به تركيا يفرض عليها الاهتمام بالاعتبارات الإقليميّة، وبما يبعد عنها أشكال التهديد الأمني لأراضيها، ويعود عليها بمنافع اقتصادية، ويمنحها مجالاً أوسع لتحقيق النفوذ الإقليمي الدولي. كما بينت الدراسة أن حزب العدالة والتنمية نجح في دفع تركيا نحو الارتقاء الإقليمي عبر تعزيز قوّتها الناعمة وجعلها نموذجاً سياسياً واقتصادياً على مستوى المنطقة. وأوصت الدراسة بإنشاء منتدى دائم للحوار العربي بعضوية مؤسسات ومراكز بحث وخبراء معتبرين من الجانبين التركي والعربي، يقوم على أسس تضمن تمتين العلاقات العربية التركية.

الدراسات الأجنبية

- Aslan, Davut, and Eralmac, Omurcan (2016): **Turkey's Foreign Policy and the Middle East under AKP Rule (2002-2012)**.

دراسة داود، أصلان، وإرالماك، أومورتشان (2016): **سياسة تركيا الخارجية والشرق الأوسط تحت حكم حزب العدالة والتنمية (2002–2012)**.

هدفت الدراسة إلى دراسة علاقات تركيا مع دول الشرق الأوسط، وتحديداً دور حزب العدالة والتنمية وتأثيره فيها. وانطلقت الدراسة من الإشارة إلى أنه بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا عام 2002م فإن تركيا أصبحت بشكل متزايد فاعل منخرط في إقليم الشرق الأوسط. وامتدت فترة الدراسة حتى العام 2012م، فتناولت بداية الاستجابة التركية لأحداث ما عرف بـ "الربيع العربي" في المنطقة العربية، وبالتحديد الانخراط التركي في الأزمة السورية. وخلصت الدراسة إلى أن السياسية التركية في عهد العدالة والتنمية تحوّلت عما كانت عليه سابقاً حين كانت مقترنة حصراً

بالسياسات والتوجهات الغربية، مع إشارة الباحثين إلى إن جذور هذا السياسية تعود إلى فترة الرئيس "تورغوت أوزال" (1989-1993م).

- Karacasulu, Nilüfer (2015): **Interpreting Turkey's Middle East Policy in the Last Decade**.

دراسة كاراكاسولو، نيلوفر (2015): **تفسير السياسية التركية في الشرق الأوسط خلال العقد الأخير.**

هدفت الدراسة لتفسير أسباب التحوّلات في السياسية الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تشرين الثاني (نوفمبر) عام 2002م، وحتى تاريخ إنجاز الدراسة، عام 2015م. انطلقت الدراسة من الإشارة إلى أنه هناك عدد من الجهات والقوى الفاعلة الإقليمية والدولية التي حاولت إرساء نظام جديد في إقليم الشرق الأوسط، وكانت تركيا إحدى أهم الفاعلين بهذا الخصوص. وترى الدراسة بأن تركيا تتطلع لتصبح دولة رائدة وقوة على مستوى الإقليم. وحاولت الدراسة البحث في القيم والمبادئ التي استندت لها تركيا في تحوّلها على مستوى السياسة الخارجيّة، وتخلص إلى أنها انطلقت من أسس واقعيّة، سعت عبرها لتحقيق المصالح التركية الوطنيّة.

- Parlar Dal, Emel (2013): **Assessing Turkey's "Normative" Power in the Middle East and North Africa Region: New Dynamics and their Limitations**.

دراسة ايميل، بارلار دال (2013): **تقييم قوة تركيا المعياريّة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ الديناميكيات الجديدة وحدودها.**

هدفت الدراسة تحديد إلى أي مدى التزمت تركيا بممارسة قوة معيارية إزاء الثورات العربيّة. استندت الدراسة إلى مفهوم الباحثة ناتالي توتشي عن القوة المعياريّة، وهي القوة الأكثر تأثيراً في

مجال محدد من العلاقات والقوى، والتي تكون مقترنة بثلاثة عناصر: أهداف معيارية، واستخدام وسائل معيارية، وتحقيق نتائج معيارية. وحاولت الدراسة تحديد حدود القوة المعيارية التركية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وخلصت الدراسة إلى أن السياسة التركية في المنطقة تعدت مرحلة الخطاب لتصبح ذات تأثير بشكل واقعي وملموس على مجمل علاقات القوى فيها، ولكن تركيا لم تتحول بعد إلى "قوة معيارية" على مستوى المنطقة، بالمعنى الكامل للوصف، حيث لا تزال تتنازع التأثير في المنطقة جملة شبه متكافئة من القوى.

ثالثاً: ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة السياسة الخارجية التركيّة تجاه إقليم الشرق الأوسط، مع محاولة تتبع التحوّلات فيها، وتحديد الأسباب ورائها، وبقيت عند إطار ربطها في مبادئ وتوجهات السياسة الخارجية، وعلاقتها بمذاهب العلاقات الدولية، والاستناد إلى مرتكزات ومحددات السياسة الخارجية التركية مع تركيز على المحددات الداخلية والجانب الاقتصادي. أما هذه الدراسة فسوف تتميز في التركيز على دور العامل الجيوسياسي تحديداً، في تفسير الاستراتيجية التركية تجاه المنطقة وتحوّلاتها. كما سوف تتميز هذه الدراسة في تناولها إقليم جغرافي محدد وهو دول المشرق العربي وبالتحديد دول محددة منه (العراق، وسوريا، ودول مجلس التعاون الخليجي)، في حين تناولت الدراسات السابقة منطقة "الشرق الأوسط" بالعموم، بما في ذلك دول غير عربيّة.

منهجيّة الدراسة

للتثبت من صحة الفرضيّة التي انطلقت منها الدراسة، تم الاعتماد على المناهج التالية:

المنهج الإقليمي

تقتصر دراسة هذا المنهج على ملاحظة وتحليل الظواهر الطبيعية والبشريّة التي تؤثّر في قوّة الدولة، أو الإقليم السياسي، باعتبارهما المسرح السياسي الذي يتم عليه تكوين العلاقات بين البيئة الطبيعيّة والسّكان، التي توجّه السلوك السياسي للدولة محليّاً وخارجيّاً. وأهم روّاد هذا المنهج: بومان (Bowman)، ووتلسي (Whittlesey)، وهارتهورن (Harthorne) (غنيم، 1987: 32).

ومن أهم العناصر التي يتناولها هذا المنهج:

- الأرض (الإقليم)، التي تحتلّها الدولة، وما يرتبط بها من خصائص، كالموقع الفلكي (بالنسبة لخطوط الطول ودوائر العرض)، وملامح سطح الأرض، ومدى اتساع مساحتها، وشكلها الجغرافي، ومركز الثقل السياسي والاقتصادي، وموقع العاصمة والأقسام الإدارية الداخلية التي تنقسم إليها، والحدود السياسية ومشكلاتها.
- السكان؛ من نواحي العدد والتركيب العرقيّ، والتماسك الاجتماعي، والولاء للدولة.
- النظام السياسي الداخلي (السُلُطات الثلاث: التنفيذيّة، والتشريعيّة، والقضائيّة).
- العلاقات الدولية الخارجية، والعوامل الجغرافية المؤثرة في توجيهها.

وسوف يتم توظيف واستخدام هذا المنهج في الدراسة عبر دراسة الظواهر الطبيعية والسكانية في تركيا، بما يساعد على فهم وتحليل سياستها الخارجية حِيال إقليم الشرق الأوسط.

منهج تحليل النظم

أبرز من كتب في هذه المنهج هما "ديفيد ايستون"، و"مورتن كابلان"، ويعتمد هذا المنهج على فكرة أن هناك عوامل خارجيّة يطلق عليها المدخلات (Inputs) تتفاعل مع وسط نظاميّ (مؤسسات النظام السياسي) وتسمى التفاعلات بالعمليات (Process)، ويترتب عليها نتائج تسمى مخرجات (Outputs)، وهي عبارة عن قرارات تتخذها السلطة، ومن ثم يكون هناك تغذية راجعة (Feedback) (حمدان، 2018: 91).

وسوف يتم توظيف واستخدام هذا المنهج في الدراسة عبر دراسة تفاعل الدولة التركية مع الوحدات الدولية الأخرى في منطقة المشرق العربي باعتبارها وسط نظامي.

منهج صنع القرار

ومن أبرز الذين كتبوا فيه هو ريتشارد سنايدر، وينطلق من افتراض أن العلاقات الدولية هي أنماط من التفاعل السلوكي بين وحدات النظام الدولي، وأن العلاقات القائمة بين وحدات النظام الدوليّ، ما هي إلا نتاج قرارات أشخاص، مخوّلين سياسيّاً وقانونيّاً من الدولة نفسها، لرسم السياسة العليا للدولة وعلاقاتها الأخرى مع باقي الدول (النعيمي، 2011: 208).

وسوف يتم توظيف واستخدام هذا المنهج في الدراسة عبر دراسة توجهات ومواقف صناع القرار في تركيا، فيما يتعلق بسياسة تركيا الخارجية حِيال منطقة المشرق العربي.

المنهج الوصفي التحليلي

وهو المنهج الذي يتم من خلاله دراسة الإشكالات العلمية والظواهر المختلفة من خلال عدة طرق كالتركيب والتحليل والتفكيك، ويعدّ هذا المنهج ملائماً للعلوم الاجتماعية والسياسية.

وسوف يتم توظيف واستخدام هذا المنهج في الدراسة عبر توصيف السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة المشرق العربي، ومن ثم تحليلها والكشف عن الأسباب خلفها، وبخاصة المتعلقة بالجيوسياسة (الجيلاني، 2012: 131).

المنهج التاريخي

ينطلق هذا المنهج من افتراض أنه لا يمكن فهم الأزمات في العالم إلا عبر الرجوع إلى تاريخها. ومن أبرز الذين اتبعوا هذا المنهج، المؤرخ البريطاني آلان تايلور (الجيلاني، 2012: 59).

وسوف يتم توظيف واستخدام هذا المنهج في الدراسة عبر الرجوع إلى الأحداث التاريخية المعاصرة لفهم السياسة التركية الحاضرة تجاه منطقة المشرق العربي.

الفصل الثاني

تأثير الجيوسياسة التركيّة في الاستراتيجية التركيّة

تعتبر معطيات الجيوسياسة من أهم المحددات المؤثرة على صُناع القرار عند اتخاذ قرار يتعلق بالسياسة الخارجيّة للدولة. سواء ما يتعلق منها بالبيئة الداخليّة للدولة، بما في ذلك الخصائص المتعلقة بالسّكان، من حيث تعدادهم، وتوزيعهم، والتركيب العرقيّ لهم، أو ما يتعلق بخصائص الإقليم (الأرض) الذي يخضع لسيادة الدولة، بدايةً من مساحته، إلى شكله، إلى التضاريس فيه، وصولاً حتى الموقع الجغرافيّ على الخارطة. وهنا تحضر المعطيات المتعلقة بالبيئة الخارجية، متمثلةً في الخارطة السياسية في الإقليم، وما تشمله من انقسامات وصراعات وتحالفات بين الدول الواقعة ضمنه.

وفي حالة تركيا، فإن موقعها الاستراتيجيّ، الواقع في نقطة التقاء وتقاطع بين قارات العالم القديم الثلاث، جعلها في موضع تفاعلات دائمة بين عدّة أقاليم، من القوقاز، إلى البلقان، إلى الشرق الأوسط، إضافة إلى وضعها في مجال تعارض مجالات نفوذ القوى الكبرى، كل ذلك ضاعف التحديّات من جهة على صانع القرار السياسي الخارجي التركيّ، ومن جهة أخرى منحه أوراق ونقاط عديدة يمكن استخدامها في حال توافر التخطيط والإرادة.

وبناءاً على ذلك، عرفت الاستراتيجية التركية من حيث توجهاتها تحوّلات كبرى منذ تأسيس الدولة، إذ تأرجحت ما بين كونها دولة تابعة في مرحلة، ودولة تسعى للريادة والقيادة في مرحلة أخرى، ما بين دولة منتظمة في معسكر محدد في مرحلة، وما بين كونها دولة تدير شبكة من العلاقات المتعددة في مرحلة أخرى. وأياً كانت مواقف الاستراتيجية التركية وتوجهاتها، إلا أن ما بقي ثابتاً هو مدى حضور وتأثير العامل الجيوسياسي في الاستراتيجية التركيّة.

هدف هذا الفصل للإجابة على السؤال الذي مفاده: ما هي طبيعة وتأثير جيوسياسة تركيا في الاستراتيجية التركيّة؟ وقد استخدم الباحث في هذا الفصل كل من المنهج الإقليميّ والمنهج الوصفي التحليليّ.

المبحث الأول

جيوسياسة تركيا

تكتسب جغرافيا الجمهوريّة التركيّة أهميّة كبيرة على الساحة الدوليّة، ويأتي ذلك بدايةً بسبب الموقع الفلكيّ بالنسبة لخطوط الطول ودوائر العرض (خطوط الطول من 44 إلى 26، إلى الشرق من خط غرينتش، وخطوط العرض، من 36 إلى 42، إلى الشمال من خط الاستواء)، والذي يتوسط بين قارات العالم القديم الثلاث؛ أوروبا، وآسيا، وأفريقيا، ما يجعل عدد كبير من خطوط العبور والانتقال الأقصر للركاب وحركة شحن البضائع الجويّة والبحريّة، وإمدادات موارد الطاقة تمر عبرها، وبالتالي هي بمثابة جسر حيوي يربط بين القارات، وبالتحديد بين آسيا وأوربا، ما يجعل عدد كبير من الدول في حاجة لها، وبالتالي يحتم عليها الدخول في علاقات ثنائية تمتلك فيها تركيا نقاط الافضلية بسبب حاجة الدول الأخرى لها (الحسن، 2018: 76).

وعلى مستوى الأقاليم السياسية فإن الموقع المتوسط بين دول العالم وأقاليمه يجعلها تقع في قلب، أو على تماسّ، مع عدد كبير من الأقاليم والتكتلات السياسة والاقتصاديّة؛ فهي مثلاً تقع في منطقة الشرق الأوسط، وعلى تماسّ مع منطقة البلقان، وعلى حدود الاتحاد الأوروبي، وكذلك منطقة القوقاز، وهي ضمن الدول المطلّة على البحر المتوسط. كل ذلك يجعل منها تكتسب أهمية كبيرة على المستوى الجيوسياسي الدولي، حيث تكون تركيا لاعب رئيسي في كل هذه الإقليم، فلا يمكن تحقيق الاستقرار في هذه الأقاليم إلا بممارسة تركيا دور فاعل في سبيل ذلك وبالمقابل فإنها تكون قادرة على المناورة

والإمساك بنقاط ضغط في مواجهة الأطراف الأخرى حال حدوث وتصاعد الأزمات، وكل ذلك يمنحها أهميّة كبرى بالنسبة للقوى الدولية الكبرى التي تكون حاضرة ومؤثرة على مستوى هذه الأقاليم. وهكذا، فإن تركيا وباعتبارها دولة تقع في ملتقى أقاليم جغرافية مختلفة، تكون دولة ذات موقع جيوسياسي هام على المستوى الدولي وليس الإقليمي فقط (آراس، 2012: 17).

يصف أحمد داوود أوغلو، رئيس الوزراء ووزير الخارجية التركي الأسبق، موقع تركيا بأنه موقع مركزي في قلب ساحات صراع النفوذ للقوى البرية والبحرية بين خطي شرق – غرب، وشمال – جنوب، وتتقاطع فيه النقاط التي تربط الكتلة البرية الأورو–آسيوية المركزيّة مع البحار الدافئة، وأفريقيا، على خط شمال – جنوب من خلال منطقتي عبور بريتين مهمتين هما: البلقان والقوقاز، ونقاط عبور بحرية تتمثل في المضائق (أوغلو، 2014: 142).

وعلى سبيل المثال، ومن المنظور الاستراتيجي الأمريكي مثلاً، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تدرك أن السيطرة على العالم تتطلب سيطرتها على منطقة أوراسيا، وذلك لا يتحقق إلا عبر البوابة التركيّة، التي تتوسط تلك المنطقة (الحسن، 2018: 298).

كما ويعطي التفكير الاستراتيجي الأمريكي أهمية كبيرة للمكانة التي تشغلها تركيا؛ كونها تعدّ نقطة انطلاق لأيّة قوة عالمية تفكر في الوصول إلى منطقة الخليج العربي، أو السيطرة على المضائق (البوسفور والدردنيل)، ولكونها بمثابة الجسر الرابط بين الشرق والغرب، أو وبتعبير اقتصادي: معبراً بين مركز الكثافة السكانية المرتفع في جنوب شرق آسيا، ودول الإنتاج الصناعي المرتفع في غرب أوروبا (مشعان، 2017: 141).

ووفقاً للتصوّر الاستراتيجي الأمريكي فإن تركيا يمكن أن تكون قوة توازن إقليمي من خلال أداة دور قوة الردع في الخليج العربي وفي الشرق الأوسط عموماً، لكل القوى التي تحاول أن تعتدي على

المصالح الأمريكية في المنطقة. وكذلك من خلال الوقوف بوجه التمدد الروسيّ باتجاه منطقة الشرق الأوسط، والوقوف بوجه التوسّع الإيراني في المنطقة العربيّة وتطويقه، والتضييق على نطاق تحركه في المنطقة (الحسن، 2018: 340).

ومن الناحية الجيوستراتيجية، فإن تركيا تقع في منطقة "الهلال الداخلي" من "الجزيرة العالمية"، وفق نظرية هالفورد ماكندر، المعروفة بنظرية "قلب الأرض"، والتي رأى فيها بأن من يسيطر على منطقة "قلب الأرض"، وهي المنطقة الواقعة في مركز "الجزيرة العالمية" التي تشمل قارتي أوروبا وآسيا دون الجزر في مناطق شرق وجنوب شرق آسيا، فإنه يسيطر من ثم على "الهلال الداخلي"، المحيط بـ "قلب الأرض"، وبالتالي يُحكِم سيطرته على كامل الجزيرة العالمية ومن ثم يسيطر على العالم، أيّ أنه جعل منطقة الهلال الداخلي الثانية من حيث الأهمية في عملية السيطرة على العالم (فهمي، 2015: 88).

أما نيكولاس سبيكمان فيشارك ماكندر التقسيمات الجيواستراتيجية التي تبناها، لكنه جعل "الهلال الداخلي" أو ما أسماه بـ "الإطار" أو حافة الأرض (Rimland)، هو الأساس، والذي يمكّن السيطرة عليه من "احتواء" القوى في منطقة قلب الأرض، ومن ثم تتم السيطرة على الجزيرة العالمية، وبناءاً عليه، السيطرة على العالم (فهمي، 2015: 97). وبالتالي فإن تركيا وفقاً له كانت في موقع غاية في الأهمية بالنسبة للاستراتيجيات الأمريكية بسبب من وقوعها في قلب مخططات احتواء الاتحاد السوفيتي، وبناءاً على ذلك جاء انضمامها إلى حلف الناتو عام 1952م.

أما نظرية ألفريد ماهان، والتي تلخصّت بالقول إن من يسيطر على البحار والمضائق المائية الهامة فإنه سيسيطر على العالم، فإن تركيا كذلك تقع في موقع هام جيواستراتيجي هام بحسب هذه

النظرية، وذلك بسبب احتوائها على مضائق مائية هامة مثل الدردنيل والبوسفور، واطلالها على عدد من البحار الدولية، هي: البحر الأبيض المتوسط، وبحر إيجة، وبحر مرمرة، والبحر الأسود.

وكذلك وفق نظرية، رائد الجيوسياسة الجويّة، سيفر سكاي، القائلة بأن السيادة القصوى تحدد وفقاً للتفوّق الجوي الجيوسياسي. وهنا يشار إلى أن تركيا تقع في نقطة المركز الجيوسياسي الجوي، من خلال تقريبه المسافات المقطوعة في الرحلات الجوية، وبالتحديد بين البلدان الواقعة في قارات آسيا، وأفريقيا، وأوروبا، سواء أكانت عسكريّة أو مدنيّة (الحسن، 2018: 286).

ويكتسب موقع تركيا أهمية مضاعفة بسبب وقوعه على ممرات مائية دوليّة مهمة تربط بين عدد من المسطحات المائية الدافئة، كالدردنيل والبوسفور، التي تربط ما بين البحر الأسود، وبحر مرمرة، وبحر إيجة، والبحر المتوسط، ومن المتوسط عبر قناة السويس والبحر الأحمر باتجاه المحيط الهندي، وعبر مضيق جبل طارق باتجاه المحيط الأطلسي. تاريخياً أدى تحكّم تركيا بهذه المضائق إلى تأجيج الصراع الدولي حولها، وكان سبباً في دفع القوى الكبرى لمحاولة مد نفوذها والسيطرة عليها. ويقع المضيقان كلياً ضمن حدود المياه الإقليميّة التركيّة ما يعطيها القدرة على التحكم بها بشكل منفرد. وتزداد الأهميّة الاستراتيجية الدولية للمضيقَين بسبب كونهما يعدّان بمثابة النافذة التي تستنشق عبرها دول كبيرة ومتوسطة مثل روسيا، وأوكرانيا، ورومانيا، حيث أنهما سبيلها للوصول إلى المياه الدوليّة الدافئة (مشعان، 2017: 136).

وفيما يتعلق بالموقع البحري. وبالاضافة إلى امتلاك تركيا المضيقين، البوسفور والدردنيل، وبحر مرمرة، ما أثّر في الصراع الدولي حولها، إذ أن موقع تركيا الجغرافي بين البحر المتوسط والبحر الأسود هو موقع فريد، فإن تركيا تحيطها المياه من ثلاثة جهات، البحر الأسود من الشمال، بساحل طوله (1200) كم، والبحر المتوسط من الجنوب، بساحل طوله (1150) كم، وبحر مرمرة وبحر

إيجة من الغرب، بساحل طوله (1250) كم، ويبلغ مجموع طول هذه السواحل (8233) كم، لتشكل (73.0%) من مجموع أطوال الحدود التركية الكلية (الحسن، 2018: 87).

ولهذه السواحل عدد من الميزات، كونها تعدّ سواحل دافئة، وذات واجهات بحرية طويلة صالحة للملاحة ورسو السفن، مما هيأ لتركيا مكانة مهمة في النشاط الاقتصادي العالمي، بسبب كون سواحلها صالحة للملاحة طوال أيام العام. وفي وقت السلم تساهم هذه السواحل في النشاط التجاري، بما في ذلك تصدير نفط الدول المجاورة، بما في ذلك تصدير النفط من أذربيجان والعراق. وفي وقت الحرب تعد إحدى مصادر القوة للدولة في مواجهة الخصوم والأعداء، إذ يوفر البحر لها حماية وقدرة على نقل السلاح والهجوم بشكل أسرع.

لكن الموقع المتوسط أيضاً فرض بالمقابل تحديّات على الدولة التركية، حيث تمتلك تركيا عدد كبير نسبياً من الدول المجاورة التي تشترك بحدود معها، وهو ما يوفّر فرص إيجابية لإقامة علاقات تبادل وتعاون مباشرة معها، ولكنه أيضاً قد يكون له أثر سلبي؛ بسبب زيادة احتمالية ظهور المشكلات والأزمات مع مرور الوقت مع أيّ من هذه الدول، خصوصاً مع تنوع هذه الدول ووجود خلافات أيديولوجية، أو تاريخية، أو عرقية معها.

وتجاور تركيا دولاً متعددة؛ إذ يضعها موقعها الجغرافي على تماسّ مباشر مع كل من الدول الآتية: من الشرق: جورجيا (252) كم، وأرمينيا (268) كم، وأذربيجان (9) كم، وإيران (499) كم، وفي الغرب: اليونان (206) كم، بلغاريا (240) كم، وفي الجنوب: سوريا (822) كم، والعراق (352) كم. ويمنح انتشار هذا العدد من الدول على حدودها حريّة أكبر في اختيار سياسات أو تحالفات أو إقامة تجمعات، في ظل كون تركيا دولة محورية في مجالها الجغرافي، وفي الوقت ذاته قد يخلق عدد أكبر من علاقات العداء والتنافس (الحسن، 2018: 94).

على المستوى المورفولوجي (الشكليّ)، تبلغ مساحة تركيا الجغرافية (783562) كم مربع، وتأخذ الأرض التركيّة بصفة عامّة شكلاً هندسياً شبه منتظم، أقرب إلى المستطيل، ما يعني أن معظم أطرافها تقريباً تقع على أبعاد متساوية من المركز الهندسي، الذي تقع فيه العاصمة السياسية للبلاد، أنقرة، التي تتميز بالتوسط الهندسي للبلاد، ما يمنح العاصمة قدر أكبر من الأمن، وكذلك يجلعها أقدر على ممارسة حكم مركزي خلافاً لما هو الحال عليه في الدول التي تكون فيها العاصمة في موقع طرفي من الدولة. ويبدو شكل دولة تركيا في هيئة مستطيل عرضه من الشمال إلى الجنوب (483) كم، وطوله من الشرق إلى الغرب (1450) كم (الحسن، 2018: 95).

وتتصل بشكل الدولة وأبعادها نقطة أخرى مهمة تتمثل بالعمق الجغرافي لها، وبهذا الخصوص يشير أحمد داوود أوغلو، رئيس الوزراء ووزير الخارجية التركي الأسبق، إلى أن تركيا تعتبر شبه جزيرة؛ إذ أنها محاطة بالمياه من ثلاثة جهات، بالإضافة إلى امتلاكها عمق جغرافي كبير، حيث يتوجب قطع مئات الكيلومترات من أجل الوصول إلى قلب البلاد، ما يمنحها حصانة، ويجعل الوصول إلى عمق البلاد والمدن الداخلية أكثر صعوبة في حالة وجود أيّ هجوم عسكريّ معادي، ويعطيها ميزة القدرة على تطوير استراتيجيات دفاعيّة بريّة وبحريّة، وجويّة، لا تمتلكها كثير من الدول (أوغلو، 2014: 63).

على مستوى الجغرافيا الاقتصاديّة، وفيما يتعلق بالموارد، فإنّ تركيا تعد من الدول الغنية بثرواتها المعدنية باستثناء النفط والغاز الطبيعي، وأهم تلك المعادن: الفحم، الكروم، الحديد، النحاس، الرصاص الزنك. في حين تصنف كدولة غير منتجة لمصادر الطاقة وتعتمد على جيرانها في توافر الجزء الأعظم من احتياجاتها منه، وبنسبة تصل إلى (73.0%) من احتياجاتها. أما فيما يخصّ الإمكانيات الزراعية، فتمتلك تركيا مساحات واسعة صالحة للزراعة، وذلك نظراً لوفرة الأمطار في

جميع أنحاء البلاد. ما جعلها قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء، وتعدّ محاصيل الحبوب أهم إنتاجها الزراعي، وتشغل نحو نصف المساحة الصالحة للزراعة، وأهمها محاصيل القمح، والشعير، والذرة، والأرز (مشعان، 2017: 43).

كما وتمتلك تركيا الوفرة من المصادر المائية، إضافة إلى المياه المتدفقة إلى خارج حدودها، ما يضيف على موقعها مزيد من الأهمية في تصريف علاقاتها الإقليمية، وتحديداً تجاه جيرانها جنوباً في الشرق الأوسط، العراق، وسوريا. وقد حرصت تركيا على توظيف مشاريعها المائية لتعزيز مكانتها ودورها الإقليمي في الشرق الأوسط.

على مستوى جغرافيتها البشريّة، فقد وصل التعداد السكاني عام 2019م، بحسب احصائية البنك الدولي، إلى (82) مليون نسمة. وتتمتع تركيا بميزة الانسجام النسبيّ للسكان، حيث النسبة الغالبة، نحو (75%) من السكان هم من العرق التركي، والنسبة الساحقة، نحو (99%) مسلمون، وهو ما يمنح الدولة قدراً أكبر من الإجماع الداخلي على القومية والهوية، ويقلل من احتمالية وقوع الاضطرابات والنزاعات الداخليّة على خلفيات إثنيّة، إلا أن هناك تحديّ مهم يبرز ضمن هذا المستوى بسبب وجود أقلية عرقيّة كبيرة، هم الأكراد، الذين يشكلّون نحو عشرين بالمائة من السكان، بحيث تعتبر قضيتهم القومية بمثابة تهديد استراتيجي للأمن القومي التركي، يوجِب على النخبة السياسية التركية التعامل معها بأولوية باستمرار والسعي بمعالجته وتفادي تطوره إلى مشروع للاستقلال والانفصال (الحسن، 2018: 117).

وتزداد خطورة التحدي القوميّ التركي بسبب تركز الوجود الكرديّ في المناطق الطرفيّة من الدولة، في جنوب وشرق البلاد، قرب الحدود مع إيران، والعراق، وسوريا، ما يزيد من حدّة المطالب الانفصاليّة، ويجعل من قضيتهم تدخل باستمرار ضمن الحسابات والصراعات الإقليمية، حيث تزداد

إمكانية توفير الدعم والإمداد الخارجي، للحركات الكرديّة المطالبة بالانفصال، ما يؤثر على علاقات تركيا بدول الجوار، ويمنح تلك الدول ورقة ضغط يمكن استغلالها في مواجهتها (الحسن، 2018: 119).

وعلى مستوى العلاقة مع دول الجوار، يبرز في حالة تركيا بُعد جغرافي تاريخي حضاريّ مهم، يتمثّل في وجود تاريخ وثقافة ومرحلة حضارية مشتركة مع عدد كبير من دول الجوار المحيطة بها، وهو يأتي بالأساس بسبب خضوع محيط الدولة التركيّة طيلة قرون للحكم العثماني الذي كانت تركيا مركزه، ما يعني إمكانية استثمار وتوظيف هذه الصلات التاريخيّة في مد جسور تواصل ثقافي مقترن بأبعاد سياسية واقتصادية مع الدول والشعوب المحيطة، بحيث تتحول هذه الصلات إلى قوة ناعمة تزيد من النفوذ والهيمنة الاقتصادية والسياسية والثقافية للدولة التركية على مستوى محيطها (كرامر، 2001: 75).

وبسبب موقعها المتوسط لقارات العالم القديم (آسيا، وأوروبا، وأفريقيا)، كانت تركيا منذ العصر العثماني ميداناً للصراع والتنافس بين الدول الكبرى للسيطرة عليها والتحكم بموقعها. فمنذ مطلع القرن الثامن عشر تصاعد الطموح الروسي للتوسع جنوباً على حسب الدولة العثمانية، بهدف الوصول إلى المياه الدافئة، وبسبب ضعف وتراجع الدولة العثمانية في أطوارها المتأخرة، نتيجة للحرص البريطاني والفرنسي على وراثة أراضي الدولة العثمانية واقتسام تركتها، برزت في السياسية الدولية خلال القرن التاسع عشر ما عرف بـ "المسألة الشرقية"، والتي تمحورت حول الحرص البريطاني والفرنسي المشترك على عدم تمدد روسيا على حساب الأراضي العثمانية، ونتيجة لذلك حصل الصدام في حرب القرم ما بين عامي 1853م و1856م حين ساندت بريطانيا وفرنسا الدولة العثمانية في مواجهتها مع الإمبراطورية الروسية. وهكذا اكتسبت الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر دوراً وظيفياً جعلها

تصبح بمثابة حاجز أمام التوسع والتمدد الروسي باتجاه الجنوب. وبذلك ساهم الموقع الجغرافي للدولة العثمانية، سلف تركيا الحديثة، في تحديد موقعها الجيوسياسي في الساحة الدولية، خلال تلك المرحلة. وهو ما سيتكرر ويعاد صياغته في طور جديد خلال الحقبة المعاصرة، خلال فترة الحرب الباردة تحديداً (أوغلو، 2014: 87).

مع هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، كان التطور للمسألة الشرقية هو تقسيم تركتها بين الحلفاء، فتم تقسيم المنطقة العربية في الهلال الخصيب ما بين القوتين، فرنسا وبريطانيا، في إطار ما عرف باتفاقية "سايكس – بيكو" عام 1916م، أما الجزء المتبقي من الدولة، بشكل أساسيّ منطقة الأناضول، فجرى تقسيمها لاحقاً في معاهدة "سيفر"، الموقعة في العاشر من آب (أغسطس) 1920م، وتم بموجبها تقسيم الأناضول وتركة الدولة في أوروبا، ما بين فرنسا، وبريطانيا، وإيطاليا، واليونان، وأرمينيا، مع اقتراح دولة كردية محتملة في الجنوب الشرقي، وترك جزء في الشمال والوسط ليكون دولة تركيّة. وهو ما قابله الأتراك وتحديداً مؤسسة الجيش بقيادة مصطفى كمال، بالرفض والمقاومة، فكان أن تصاعدت حرب الاستقلال التركية، التي استمرت حتى إجهاض المخطط عام 1923م، وإجبار الحلفاء على توقيع معاهدة جديدة هي "معاهدة لوزان" في الرابع والعشرين من تموز (يوليو) عام 1923م، والتي بددت مخطط تقسيم الأناضول، وولدت بموجبها الجمهورية التركية الحديثة بحدودها المعروفة اليوم، لتكون تركيا هي الوريث للجزء الأهم والأكبر من الدولة العثمانية (محفوض، 2012: 41).

في الحرب العالمية الثانية، حرص الرئيس التركي عصمت إينونو (1938–1950م) على جعل بلاده تتخذ موقف الحياد بين القوى المتصارعة، فلم تدخل الحرب. لكن، بالرغم من ذلك أبدى الرئيس ميلاً إلى جانب الحلفاء وهو ما تأكّد مع حضوره مؤتمر القاهرة في تشرين الثاني (نوفمبر) 1943م،

الذي جرى فيه دعم حرب الحلفاء على اليابان. وبعد نهاية الحرب، ومع ظهور بوادر الحرب الباردة، مع توقيع اتفاقية يالطا في الحادي عشر من شباط (فبراير) 1945م، وما تم فيها من تقسيم مناطق النفوذ بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، وبداية تبلور وتشكّل المعسكرين الشرقي والغربي، مع انطلاق مشروع مارشال الأمريكي لتعمير غرب أوروبا عام 1947م، وما صاحبه من ترسيخ النفوذ والتحالف الأمريكي معها، وتأسيس حلف الناتو عام 1949م، وتطوّر كل ذلك ضمن سياسة الاحتواء التي طوّرها موظف وزارة الخارجية الأميركية، جورج كينان، باعتبارها استراتيجية لاحتواء الاتحاد السوفييتيّ والحيلولة دون تمدده إلى مناطق حيويّة من العالم، وهو ما انعكس في مبادئ السياسة الخارجيّة لدى رؤساء الولايات المتحدة الأمريكيّة، بدايةً من الرئيس هاري ترومان (1945–1953م)، فجاء "مبدأ ترومان" ليتضمن هذه الاستراتيجية ويسعى لتنفيذها وترجمتها، حيث تضمن المبدأ التوجه نحو تحييد النفوذ السوفييتي عن منطقة الشرق الأوسط، وتقديم المساعدة والعون لكل من اليونان وتركيا تحديداً، ضاماناً لذلك. وبذلك كان التوجّه الأمريكي منذ ذلك الحين نحو تعزيز الحضور الأميركي في تركيا واستقطابها للمعسكر الغربي (Lesser, 2000: 51).

شرعت الولايات المتحدة الأمريكية بزيادة حضورها في تركيا، وبدأت بالتواجد عسكرياً على الأرض التركية مع افتتاح قاعدة إنجرليك الجويّة في جنوب تركيا عام 1951م، والتي خُصِصَت لاستضافة القوات الجوية الأمريكيّة. تسارع التقارب التركي مع المعسكر الغربي، وفي شباط (فبراير) عام 1952م تجسد هذا التقارب بانضمام تركيا رسمياً إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو)، لتدخل بذلك في استقطابات الحرب الباردة. وخلال هذه الحقبة أصبحت تركيا دولة محوريّة بالنسبة للمصالح الأمنيّة للولايات المتحدة والغرب في منطقة خطيرة وغير مستقرة، حيث تتقاطع وتلتقي أقاليم البلقان، والشرق الأوسط، والقوقاز (لارابي، 2015: 11).

ترسّخ التحالف التركي مع المحور الأطلنطي خلال عهد الرئيس التركي جلال بايار (1950-1960م)، ورئيس الوزراء طيلة عهده، عدنان مندريس. اندرجت سياسة تركيا في إطار سياسات الغرب بما في ذلك التحالف مع إسرائيل. وفي عام 1955م انضمت إلى حلف بغداد لمواجهة النفوذ السوفيتي المحتمل في الشرق الأوسط. ووقفت تركيا خلال عقديْ الخمسينات والستينات في موقع المواجهة مع محيطها ومع دول عدم الانحياز ودول العالم الثالث. وهو ما ظهر في وقوفها إلى جانب العدوان الثلاثي ضد مصر عام 1956م، وضد الوحدة بين سوريا ومصر (1958-1961م)، وقراراتها ضد استقلال الجزائر عن الاستعمار الفرنسي في الخمسينات. من المنظور الأمريكي كانت العلاقة تأتي بدافع ضمان تأمين الموقع الجيوستراتيجي والمضائق البحرية في مواجهة الاتحاد السوفيتي، والحرص على استثمار قرب تركيا من مناطق التوتر والأزمات في الشرق الأوسط، والحاجة لها في أداء دور الموازنة والمواجهة مع المحيط العربي في الصراع العربي – الإسرائيلي، واتجاهات القومية العربية، التي كانت تشكل خطر محتمل على موارد النفط القادمة من المنطقة (Larrabee, 2003: 159).

إلّا أن العوامل والظروف تتسم بالتغير الدائم في السياسة الدولية، وهو ما جاءت بوادره في حالة تركيا خلال عقد السبعينات، مع ارتفاع أسعار النفط عام 1973م، وعدم قدرة تركيا الدولة المستوردة للنفط، على تجاوز الأزمة، وهو ما جاء في جانب منه بسبب سوء علاقتها مع الدول العربية في حينه، وعدم استفادتها من أي استثمارات عربية، وما تبع ذلك من تزايد حدة الأزمة الاقتصادية في تركيا خلال السبعينات، هو ما انتهى إلى البدء بتطوير استراتيجية تقوم على الصناعة والتصدير، وبالتالي بدأ البحث عن أسواق لتوريد البضائع التركية إليها، وكانت الدول العربية في مقدمة الأسواق المرشحة، بسبب القرب الجغرافي وأعداد السكان وحاجاتهم والقدرة الشرائية فيها، كل ذلك أدى إلى

البدء في تحول السياسية التركية نحو إقامة علاقات أكثر توازناً مع المحيط العربي بداية من عقد السبعينات، ومن ثم تصاعد هذا الاتجاه خلال الثمانينات. وفي عام 1974م جاءت الأزمة القبرصيّة لتشكّل صدمة كبرى بالنسبة للسياسة والدبلوماسية التركية حين وجدت نفسها معزولة على الساحة الدولية، مع الإجماع الدولي على رفض التدخل التركي في جزيرة وقبرص ورفض الاعتراف بدولة قبرص التركية، وهو ما كان حصيلة سنوات من الاستراتيجية التركية التي حصرت فيها تحالفاتها مع المعكسر الأطلسي، كل ذلك دفع باتجاه المزيد من التوجه نحو تنويع العلاقات على المستوى الدولي (أوغلو، 2014: 94).

تعزز الاتجاه نحو الاستقلال والانفكاك عن التموضع ضمن المحور الأطلسي مع دخول حقبة ما بعد الحرب الباردة، بالتزامن مع بداية تفكك الاتحاد السوفيتي إثر انهيار جدار برلين عام 1989م، وذلك خلال عهد الرئيس التركيّ تورغوت أوزال (1989-1993م). لتبدأ مرحلة جديدة، اخذ فيها الأتراك بالتحرر من مخاوف وقيود تاريخية حكمت دولتهم خلال تاريخها الحديث، وبدأ بذلك اكتشاف مصادر تهديد وتحديات وفرص جديدة (محفوض، 2012: 50).

ومع مطلع الألفيّة الجديدة، استمرّ وتعزز اتجاه الاستقلال على مستوى الاستراتيجيات والسياسة الخارجية التركيّة، وترافق مع البحث عن أدوار جديدة. وهو ما عملت عليه حكومات حزب العدالة والتنمية منذ وصوله إلى السلطة عام 2002م. وعّبر عن هذا التوجه رئيس الوزراء ووزير الخارجية التركي الأسبق أحمد داود أوغلو، الذي كان بمثابة المنظر الاستراتيجي للحزب وسياساته الخارجية، حيث بلور مفهوم جيواستراتيجي جديد، يستند إلى معطيات الجيوسياسة التركيّة، بخصوص السياسة التركية وهو ما عبر عنه بمسمى "العمق الاستراتيجي"، الذي يقوم على مبدأ الانتقال من الموقع الطرفيّ والهامشي على الصعيد الدوليّ إلى موقع الدولة المركز والقائد على مستوى الأقاليم المحيطة،

وتحديداً إقليم الشرق الأوسط ومنطقة المشرق العربي، موضوع هذه الدراسة. دون أن يعني ذلك عدم الاستمرار في أداء وممارسة أدوار مرتبطة بالمصالح الغربية، حيث أن التوجه التركي هو نحو نوع من التعدد في الأدوار والوظائف للسياسة الخارجية، دون إحداث قطيعة مع أي من القوى الدولية، وهو ما يتيحه باستمرار الموقع الجيوسياسي لها (محفوض، 2012: 58).

وفي المرحلة الراهنة، تستمر التحديات التي تفرضها الجيوسياسة على السياسة الخارجيّة التركية، بداية من المشاكل المستمرة مع دول الجوار، من الإشكالات في بحر إيجة مع اليونان، وخصوصاً ما يتعلق بالسيادة في المياه الدولية التي تسيطر عليها اليونان بسبب سيطرتها على العدد الكبير من الجزر هناك، وهو ما يشكل تهديداً استراتيجياً لتركيا، خصوصاً مع بروز مشاريع مثل مشروع نقل الغاز عبر البحر المتوسط (Euro–Med) باتجاه أوروبا دون المرور بتركيا، إلى المشاكل والأزمة المستمرة مع قبرص، وكذلك المشاكل المستمرة مع سوريا والتي منها ما يتعلق بخلافات حدودية تاريخيّة مثل قضية لواء الاسكندرون التي تعود إلى ضم تركيا له عام 1939م. إضافة إلى استمرار المشاكل الداخليّة، وفي مقدمتها القضية الكردية، والتي تتداخل مع امتداداتها في إيران، سوريا والعراق، والتي تصاعدت تحديداً منذ حصول إقليم كردستان العراق على الحكم الذاتي منذ عام 1991م، ومن ثم تثبيت ذلك بعد عام 2003م. ومن ثم بروز حركات كردية انفصالية على الحدود الجنوبية، إثر تصاعد الصراع في سوريا بعد عام 2011م (نجم، 2017: 268).

كذلك تستمر التحديات والفرص التي تأتي من الجوار المضطرب في الشرق الأوسط والبلقان. وهو ما برز في حروب يوغسلافيا (1991–2001م)، وفي الحرب الأمريكية على العراق عام 2003م، ومع اندلاع الثورات العربية عام 2011م، وما صاحبها من أزمات، وفي مقدمتها الأزمات المستمرة في سوريا، واليمن، وليبيا، والتي وجدت فيها الاستراتيجية التركية فرصاً للاستثمار والاستفادة

منها لتعزيز النفوذ التركي على المستوى الإقليمي، إضافة إلى ما فرضته من تحديات، في مقدمتها تصاعد خطر الإرهاب في المنطقة، وكذلك تصاعد التهديد الكردي على الحدود، ومن ثم بروز قضية اللاجئين وتحول تركيا بسبب موقعها الجغرافي إلى دولة معبر للهاربين من الصراعات في الشرق الأوسط باتجاه دول الاتحاد الأوروبي، وهو ما جعلها توظفهم أحيانا كورقة ضغط في علاقتها مع الاتحاد الأوروبي. كذلك تستمر التحديات المصاحبة للصراعات المستمرة في المنطقة بداية من الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، والذي تسبب في حدوث توترات وأزمات دبلوماسية لتركيا خلال العقدين الماضيين، وكذلك استمرار التحديّ المتأتي من التمدد والنفوذ الإيراني في المنطقة وما يتصل به تجد الحضور العسكري الأميركي في المنطقة (نجم، 2017: 551).

صاحب هذه الأزمات التمدد الروسي نحو منطقة الشرق الأوسط، بالتزامن مع تزايد الحضور الصيني الناعم في المنطقة المتمثل بالأساس في الحضور الاقتصادي، وبسبب موقع تركيا الحيويّ، تتوفر لها الفرص للتفاعل مع هذه التحوّلات، مع ظهور بوادر لتطوير نوع من التكتل الأوراسي، عبر تعزيز علاقتها مع كل من روسيا، وإيران، والصين، وبشكل متصاعد منذ محاولة الانقلاب الفاشلة في الخامس عشر من تموز (يوليو) 2016م، وهو ما تجسّد مع طلب تركيا الانضمام إلى منظمة شانغهاي عام 2016م، باعتبار ذلك بديلاً استراتيجيّاً عن الاتجاه التركي السابق نحو الكتلة الأوروبية (نجم، 2017: 553).

المبحث الثاني

تأثير جيوسياسة تركيا في توجيه استراتيجيتها

مع تأسيس الجمهورية التركية الحديثة وإعلان استقلالها عام 1923م، تحدّدت خريطتها وموقعها الجيوسياسيّ باعتبارها دولة محاطة بعدد كبير من الدول التي تشترك معها في خلافات ونزاعات عرقيّة وحدوديّة، بداية من غريمتها اليونان التي كانت بموجب معاهدة سيفر عام 1920م تحتلّ أجزاءاً من غرب الأناضول، ومن ثم دخلت معها في نزاعات حول الجزر في بحر إيجة والسيادة على المياه الإقليمية المحيطة بها، وتضمن ذلك عمليات إجلاء متبادل للسكان (ترانسفير) بين البلدين، إلى جارتها في الجنوب، سوريا، التي خاضت معها صراعاً حول السيادة على إقليم الاسكندرون، انتهى بضم تركيا للإقليم بمساعدة فرنسيّة عام 1939م، وهو ما لم تعترف به الجمهوريّة السوريّة، إلى المطالبات التركيّة بضم الموصل في العراق، إلى الصراع مع الأرمن في الشرق الذي يعود إلى السنوات الأخيرة في العهد العثماني واتهم الأتراك فيه بارتكاب عمليات إبادة بحق الأرمن ظلّت الإدانات بها تلاحق الأتراك (بوزرسلان، 2009: 42). وهكذا، فإن موقع تركيا والدول المحيطة بها كان يؤشر منذ استقلال الدولة وتأسيسها إلى وجود تحديّات أمام تطوير سياسة خارجية متوازنة قادرة على إدارة الخلافات والنزاعات على حدودها فضلاً على النزاعات ما وراء ذلك على المستويين الإقليمي والدوليّ.

إلا أنّ مجاورتها للاتحاد السوفيتي من خلال حدودها الشرقية المتصلة بكلّ من جمهوريتي أرمينيا وجورجيا، سرعان ما وضع تركيا في مجال الصراع الدوليّ، وهو الصراع الذي لم يكن قد تبلور واحتدم خلال سنوات ما بين الحربين العالميتين (1918-1938م)، إلا أنه وبعد انتهاء الحرب العاملية الثانية، وتوقيع معاهدة يالطا عام 1945م التي تضمنت تقسيم مناطق النفوذ بين القوتين

المنتصرتين في الحرب، الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي، بدأ الصراع الدولي بين القطبين الجديدين بالبروز والسيطرة على السياسة العالميّة. سرعان ما بلورت الولايات المتحدة استراتيجية تهدف لاحتواء الاتحاد السوفيتي ومنعه من التمدد إلى الأقاليم التالية له، وبالتحديد مناطق أوروبا الغربية، ومنطقة الشرق الأوسط حيث توجد مصادر الطاقة التي تحرص الولايات المتحدة الأمريكيّة على تأمينها والتحكم بعمليات إنتاجها وتصديرها، وإبعاد السوفييت عن الوصول لها، وهو ما تبلور في مبدأ الرئيس الأمريكي، هاري ترومان، القاضي بالعمل على مكافحة الشيوعية في منطقة الشرق الأوسط، والذي جاء تجسيداً لنظرية الاحتواء. وبحكم موقع تركيا، فإنها وقعت في الخط الأول في هذه المواجهة، ما منحها أهمية استراتيجية بالنسبة للسياسة الأمريكيّة طيلة سنوات فترة الحرب الباردة (1945–1989م)، وبالتالي كان المؤثر الأهم في صياغة سياستها الخارجيّة (أوغلو، 2014: 181).

كان اختيار الاستراتيجية التركيّة هو التوجّه نحو التحالف مع المعسكر الغربيّ في مواجهة الحرب الباردة، وهو ما تجسّد بداية باقامة علاقات دبلوماسية مباشرة مع إسرائيل عام 1949م، ومن ثم بالانضمام إلى حلف شمال الأطلسيّ (الناتو) عام 1952م. كانت تركيا في هذه المرحلة تمارس سياسة خارجيّة ذات طابع أداتيّ؛ إذ أن مواقفها وتحالفاتها لم تكن نابعة من جدول أعمال داخليّ، ينطلق من إعطاء الأولويّة للمصلحة الداخليّة، بقدر ما كانت تنفيذاً لمصالح الدول والقوى الخارجيّة، والتي كانت تتعامل معها باعتبارها منطقة عازلة، وتستفيد من موقعها الهامّ في منطقة هشّة ومعرضة لخطر التمدد السوفيتيّ، كما كانت النظرة لها من مَنْ قِبَل المعسكر الغربيّ، وكان التعامل معها من قبل الغرب في هذه المرحلة باعتبارها حليف تكتيكي، لا باعتبارها ندّ وشريكاً له (محفوض، 2012: 178).

توجه آخر هام حكم السياسة الخارجيّة التركيّة خلال فترة الحرب الباردة، وكان أيضاً في ذات الاتجاه نحو المعسكر الغربيّ، وهو أيضاً متأثر بمعطيات الجيوسياسة المفروضة على تركيا بحكم موقعها، تمثّل في بداية مساعي الانضمام للكتلة الاقتصادية الآخذة بالتشكل حينها في أوروبا الغربيّة. وذلك منذ تقدمت عام 1959م بطلب لعضويّة السوق الأوروبية المشتركة التي كانت تحمل الاسم "جمعية الفحم والفولاذ الأوروبية"، وفي عام 1963م تم توقيع "اتفاقية أنقرة"، بموجبها تم ربط تركيا بالجماعة الاقتصاديّة الأوروبية. بالنسبة لتركيا فإن هذا المسعى جاء انطلاقاً من التعامل مع أوروبا باعتبارها مجالاً لتحقيق مصالحها السياسيّة والاقتصاديّة، أكثر مما يمكن تحقيقه في مجالات أخرى، وهي في ذلك كانت تسعى لاستثمار موقعها على حدود القارّة (أبو داير، 2013: 365).

إثر انهيار جدار برلين عام 1989م وتفكك الاتحاد السوفيتيّ عام 1991م، انتهت رسمياً الحرب الباردة، وبذلك تغيّرت المعطيات الجيوسياسية، فلم يعد هناك معسكر شرقي واتحاد سوفيتي يُخشى خطر تمدده وينتظر من تركيا الوقوف أمامه، وكان لهذه التحولات أثر كبير على السياسة الخارجيّة التركيّة، التي بدأت تتبلور باتجاه اتخاذ أدوار جديدة، بداية من عهد الرئيس التركيّ تورغوت أوزال (1989–1993م)، إذ بدأت بالتحرر من القيود السابقة التي كانت تفرضها عليها سياسة الأحلاف والمعسكرات، وشرعت ببلورة سياسات خارجيّة جديدة مستقلة. وقد ارتبط اسم الرئيس أوزال ببلورة سياسة "العثمانية الجديدة"، والتي عنى بها إعادة انطلاق تركيا وتمددها ضمن المجالات الحيوية في الأقاليم المحيطة، والتي كانت سابقاً جزءاً من "المجال العثماني"، أي إنها كانت خاضعة لحكم الإمبراطورية العثمانية، وهو ما يشمل أقاليم الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، والقوقاز، والبلقان. وتحدث أوزال عن أن استراتيجيته تقتضي توسيع علاقات تركيا في مجال جغرافيّ يمتد من البلقان وبحر الأدرياتيك في الغرب إلى حدود الصين في الشرق، مؤكداً بأن تركيا لا تستطيع أن تكون حبيسة

حدودها. وتضمنت هذه السياسة بالتحديد بداية التحرك في المجال الجغرافي الذي كانت تمتد فيه سابقاً الدولة العثمانية، بما يشمل التوجه نحو منطقة الشرق الأوسط التي ظلت منصرفة عنها طيلة عقود منذ تأسيس الدولة التركيّة الحديثة، وهو ما يضمن لها تحقيق مصالح اقتصادية وسياسية عديدة خصوصاً مع استغلال ميزة القرب الجغرافيّ (محفوض، 2012: 52).

كانت الميزة الأهم للمرحلة الجديدة هي انطلاق الاستراتيجية التركية نحو أقاليم ومجالات جغرافيّة حيويّة جديدة، وذلك خلافاً لما كان الحال عليه في فترة الحرب الباردة حينما كانت في حالة تحالف حصريّ مع المعسكر الغربيّ، ما تسبب في تجميد الاستراتيجية التركية خلال تلك المرحلة وعزلها عن المجالات والأقاليم الأخرى. وهو ما انعكست نتائجه سلباً على الوضع الدوليّ لتركيا، وتجلّى ذلك في الأزمة القبرصية عام 1974م، عندما لم تقف أيّ دولة إلى جانب تركيا في الأمم المتحدة.

أما أهم المجالات التي انطلقت الاستراتيجية التركية نحوها في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فهو المجال الذي عرف باسم "العالم التركيّ"، المجال التركيّ، أو "الطورانيّ"، والذي يقع في إقليم آسيا الوسطى، وشمل هذا العالم دول: كازاخستان، وأوزبكستان، وتركمانستان، وطاجيكستان، وقرغيزستان. وكانت تركيا أوّل من اعترف بهذه الدول الخمس التي تنتمي للعرق التركيّ فور استقلالها عن الاتحاد السوفيتيّ نهاية العام 1991م. وقامت وزارة الخارجيّة التركيّة باستحداث قسم خاصّ باسم "قسم شؤون العالم التركيّ"، والهدف منه التخطيط للانفتاح الاقتصاديّ والثقافيّ على تلك الدول التي سميت بـ "الشقيقات الخمس"، اضافة إلى التخطيط للتوجه وإقامة الروابط الوثيقة مع العرقيات التركيّة في كافة أنحاء العالم، بما في ذلك تلك المتواجدة داخل الاتحاد الروسيّ، مثل القازان، وترك القرم، والإيغور في الصين، والتركمان في العراق. وكذلك هناك مجال العالم الإسلاميّ، الممتد من المغرب حتى إندونيسيا، ويبلغ تعداد سكانه أكثر من (1.7) مليار نسمة، والذي بدأت بوادر النشاط التركيّ فيه

عبر حضور تركيا ونشاطها في اجتماعات منظمة التعاون الإسلامي بعدما كانت منصرفة عنها منذ تأسيسها عام 1969م. إضافة إلى المجال العثمانيّ، الذي يغطي معظم المنطقة العربية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (محفوض، 2012: 54).

مع نهاية الحرب الباردة ساد الشعور لدى صناع القرار في تركيا بتراجع الأهمية الاستراتيجية لتركيا على صعيد الصراع العالمي؛ إذ أن انهيار الاتحاد السوفيتي أفقدها وظيفة أساسية تبلورت حولها سياستها الخارجية طيلة عقود، وكانت هذه الوظيفة هي الأساس في علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت القطب الأوحد في العالم، وبالتالي، فإن هذا التحوّل كان من المتوقع أن يؤثر بشكل أو بآخر على علاقة التحالف التي تجمعها بها، إلا أن بقاء الولايات المتحدة الأمريكية في مكانة القوى العظمى على مستوى العالم كان يعني بالضرورة تجدد الحاجات الأمنية والعسكرية الأمريكية، بما يعني استمرار وتجدد حاجتها لضمان استقرار علاقتها مع تركيا بسبب موقعها الهام؛ إذ أن الجغرافيا التركية تقع في ضمن نطاق من الأقاليم الحيويّة بالنسبة للمصالح الأمريكيّة؛ بدءاً من الشرق الأوسط، حيث الحرص الأمريكيّ على ضمان السيطرة على منابع النفط في الخليج العربيّ، إلى وقوعها ضمن محيط الاتحاد الروسيّ، حيث برز التوجه الأمريكي الاستراتيجي نحو تطويق الاتحاد الروسيّ وملئ الفراغ الناشئ عن الانهيار السوفيتي في المناطق الممتدة من بحر قزوين إلى آسيا الوسطى (الحسن، 2018: 295).

كلّ ذلك دفع باتجاه تجديد وترسيخ علاقة التحالف الأمريكيّ التركيّ، وهو ما تجسّد في عقد وثيقة تحالف مشتركة بين الجانبين في تموز (يوليو) 2006م، ترسم الدور التركي المنتظر على الصعيدين الإقليمي والدوليّ، بما في ذلك أداء أدوار على صعيد الصراع العربي – الإسرائيلي، واستقرار العراق، والبرنامج النووي الإيرانيّ (الحسن، 2018: 338).

كذلك، فإن تركيا تقع في موقع هام بالنسبة للاستراتيجيات العسكريّة الأمريكيّة؛ إذ إنها تقع في مركز ومحور القواعد العسكرية الأمريكيّة المنتشرة ما بين قارتَيْ أوروبا وآسيا، ما يجعل من وجود قواعد وتمركز عسكريّ أمريكي فيها ضروريّ لغايات توفير مرونة في التحرك العسكري الأمريكي، خصوصاً في حالات الظروف الأمنيّة الطارئة، وتبرز قاعدة إنجرليك، الواقعة في جنوب تركيا، باعتبارها القاعدة العسكرية الأكبر التي تواجدت فيها قوات أمريكا بشكل دائم منذ إنشائها سنة 1951م. كل ذلك دفع باتجاه استمرار التعاون والتنسيق على الصعيد العسكريّ، مع استمرار المناورات العسكريّة الدوريّة المشتركة، وبالتالي استمراريّة العلاقة مع تركيا، بسبب الحاجة لها في التحركات والمخططات العسكريّة والأمنيّة. وقد برز الدور التركيّ في إسناد حروب الجيش الأمريكيّ في أفغانستان عام 2001م، وكذلك في الحرب على تنظيم "الدولة الإسلامية" التي انطلقت عام 2014م، عبر احتضان القوات الأمريكيّة المشاركة في العمليات (الحسن، 2018: 298).

مع حلول مطلع الألفيّة بدأت بوادر تبلور استراتيجيات تركية جديدة، وبرز في هذا السياق، اسم أحمد داود أوغلو، أحد مؤسسي حزب العدالة والتنمية، والذي تولّى منصب مستشار رئيس الوزراء عام 2003م، ومن ثم وزير الشؤون الخارجيّة التركيّ في الفترة (2009–2014م)، ورئيس الوزراء (2014–2016م). الذي صاغ استراتيجية جديدة باسم "العمق الاستراتيجي"، أكد فيها على ضرورة ممارسة السياسة الخارجية التركيّة أدواراً جديدة، بالاستناد إلى الحقائق والمعطيات الجيوسياسية متغيرة في عالم ما بعد الحرب الباردة.

هدفت استراتيجية أوغلو للانتقال بتركيا من من ممارسة دور التابع الهامشيّ خلال الحرب الباردة إلى دور القائد والدولة المركز على مستوى الأقاليم المحيطة، بحيث تكون محور للتفاعلات في

الأقاليم المحيطة، وبذلك إنهاء حالة التبعية التي كانت سياستها الخارجيّة قائمة عليها، والانتقال للتصرّف وفق شروطها ومصالحها الحيويّة بالدرجة الأولى.

بالتزامن مع بلورة هذه الاستراتيجية ومع بداية سنوات حكم حزب العدالة والتنمية، أخذت توجهات جديدة تؤطر الاستراتيجية التركيّة، أهمها ما عرف بمبدأ "تصفير المشكلات"، الذي ساد خلال سنوات العقد الأول من الألفية (2000–2010م)، وتلخصّ في السعيّ للحد من النزاعات مع دول المحيط، محاولةً بذلك تجاوز التحديّ الجيوسياسيّ المتمثل في العدد الكبير من الدول والأقاليم المحيطة بها، والتي كانت قد دخلت معها في نزاعات خلال فترات تاريخيّة مختلفة، وفي مقدمة ذلك كانت مساعي حلّ النزاعات مع كل من أرمينيا، وقبرص، وسوريا (جبور، 2019: 140).

على صلة بهذا المبدأ، كانت قد برزت أدوار جديدة للسياسة الخارجيّة التركيّة منذ عقد التسعينات، تزامناً مع تغيّر المعطيات الجيوسياسيّة مع دخول مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أهمها دور الوسيط الإقليمي، حيث أشرفت تركيا على إجراء مفاوضات غير مباشرة بين سوريا وإسرائيل، إضافة إلى محاولات إنهاء الانقسام الفلسطيني، ومحاولات الوساطة بين الفرقاء في لبنان (آراس، 2012: 22).

استمرت التغيّرات الجيوسياسيّة واستمرت السياسة الخارجيّة التركيّة بالتفاعل معها، وكان أبرزها وقوع الاضطرابات في المنطقة العربيّة المجاورة لها في إقليمَيّ الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدايةً من العام 2011م، إضافة إلى وقوع أزمات دوليّة أخرى في محيطها، مثل أزمة القرم عام 2014م. وتسببت هذه الأزمات في إرباك السياسة الخارجيّة التركيّة، ودفعت بها للتحول عن مبدأ "تصفير المشكلات"، إلى التدخل بأشكال ودرجات مختلفة في الأزمات والتحوّلات الدول، من سوريا، ومصر، إلى ليبيا، وغيرها، بما في ذلك التدخلات العسكريّة المباشرة، كما حصل في تدخل تركيا عسكرياً في

سوريا منذ عام 2016م، وفي ليبيا منذ عام 2020م، هذا عدا عن تأسيس قواعد عسكرية تركيّة دائمة، في كل من قطر، والصومال.

كان من أهم الاعتبارات التركيّة التي منحتها الأولوية مع تصاعد مستويات عدم الاستقرار في الدول العربية المجاورة، مسألة الوجود الكرديّ في كل من العراق وسوريا، وامكان تحوّله إلى مشروع انفصاليّ على حدودها الجنوبيّة، وهو ما يتصل مباشرة بالأمن القوميّ التركيّ، وقد دفع هذا المعطى الجيوسياسيّ بالسياسة الخارجيّة التركيّة نحو اتخاذ مواقف تسعى جاهدة لاعاقة أي فرص لتشكّل كيان سياسي كرديّ في سوريا، بعدما كان الإقليم الكرديّ قد تأسس في شمال العراق منذ حرب الخليج الثانية عام 1991م، والذي سعت السياسة التركية بدورها لإقامة علاقات معه تهدف لاحتوائه وثنيه عن تقديم الدعم والإسناد للحركة الانفصاليّة الكرديّة في تركيا وسوريا (جبور، 2019: 218).

مع حدوث الأزمات الدوليّة ضمن الأقاليم المحيطة بتركيا، برزت أدوار ووظائف جيوسياسيّة جديدة ارتبطت بها الاستراتيجية التركية، كان أبرزها ظهور تركيا باعتبارها الحاجز ما بين مناطق التوتر في الشرق الأوسط وأوروبا، وهو ما أتاح لها أيضاً أوراق ضغط جديدة سعت إلى توظيفها واستخدامها في علاقتها مع دول الاتحاد الأوروبيّ. وبخاصّة ورقة اللاجئين التي برزت بقوة منذ العام 2015م، حيث بات بإمكان تركيا إغراق أوروبا باللاجئين في حال احتدام الخلافات بينهما، وكذلك الإرهاب الذي برزت تركيا باعتبارها تؤدي دور الحاجز الامنيّ للقارة في مواجهة المناطق التي تنشط فيها بؤر الجماعات الإرهابيّة. كما استمر وتجدد دور تركيا باعتبارها تشكّل قوة موازنة بين أوروبا مع روسيا، خاصة مع تجدد الأزمات والخلافات بين روسيا والغرب، كما حصل إثر نشر الدرع الصاروخيّة للناتو في شرق أوروبا، وفي حالات الأزمات مثل أوكرانيا عام 2014م، وسوريا عام 2015م، عندما

تدخلت روسيا في الحالتين عسكرياً لفرض مصالحها خلافاً للمواقف والمصالح الغربيّة، حيث قرر ضم منطقة القرم الاوكرانية، وتدخّلت لدعم حليفها نظام الرئيس السوري بشار الأسد.

بالإضافة إلى ذلك، استمرت تركيا بممارسة أدوار جيوسياسيّة وجيواقتصاديّة ترتبط بموقعها المتوسط بين القارات الثلاث: أوروبا، وآسيا، وأفريقيا، إذ تمر عبرها الطرق المباشرة والأقصر بين عديد من الدول الواقعة في هذه القارات، إضافة إلى إحاطتها بمياه البحار الدوليّة الدافئة من ثلاثة جهات ووقوع عدد من المرات المائيّة الدوليّة ضمن سيادتها، مثل البوسفور (ويبلغ طوله 27 كم) والدردنيل (ويبلغ طوله 58 كم)، ما جعل من الجغرافيا التركيّة ممراً حيوياً بالنسبة لحركة السفر وحركة الشحن التجاريّ، البريّة، والجويّة، والمائيّة، إضافة إلى خطوط وأنابيب نقل الطاقة (الحسن، 2018: 100).

يتداخل هذا الامتياز الجغرافيّ في علاقات تركيا مع الدول الأخرى؛ إذ يسهم في تزايد مستويات الاعتماد المتبادل مع الدول، ويعزز من العلاقات الثنائيّة التي تجمع تركيا بها. وكمثال على ذلك انعكس تأثير مشروع أنابيب نقل الغاز الروسي من الأراضي التركية باتجاه أوروبا، المعروف باسم "السيل التركيّ" على العلاقات بين تركيا وروسيا وأسهم في تعزيزها. في حين تنشط السياسة التركيّة جاهدة لتلافي أيّ تفادي للجغرافيا التركيّة على هذا الصعيد، ومن الأمثلة المستجدة على ذلك المساعي التركية لعرقلة مشروع أنبوب الغاز (يورو–ميد) الذي ينقل الغاز من شرق حوض البحر الأبيض المتوسط باتجاه أوروبا مباشرةً، فكان الموقف التركيّ هو الاتجاه لعقد اتفاقية ترسيم حدود بحريّة بين تركيا وحكومة الوفاق الليبية، بهدف منع مرور الأنبوب من المياه الخاصة بالدولتين، وهو ما تطوّر إلى استدعاء التدخل العسكريّ التركي في ليبيا في كانون الثاني (يناير) 2020م.

بالعموم، وإثر التغيّرات الجيوسياسية الدوليّة، وتحديداً مع تبدد سياسة المعسكرات والأحلاف الجامدة، اتسمت العلاقات الثنائيّة بين تركيا والدول الأخرى في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بقدر أكبر من المرونة والمناورة، وبات يتوفر لدى صانع القرار السياسي الخارجي التركي الكثير من البدائل على صعيد إقامة العلاقات مع الدول الأخرى والدخول في التكتلات الاقتصادية والسياسية، وباتت الاستراتيجية التركية أكثر واقعيّة وخالية من الأحكام المسبقة، بحيث أصبحت العلاقات مع الدول الأخرى قائمة على أساس تبادل المنافع والمصالح للجانبين.

في هذا السياق، يبرز أيضاً مدى أهمية وتأثير الموقع الاستراتيجي لتركيا، باعتبارها تقع في منطقة حيوية مركزيّة بالنسبة لعدد من الأقاليم السياسيّة والاقتصاديّة الأكثر حيويّة، وبالتالي، تكون في قلب الرؤى والتوجهات الإستراتيجيّة لعدد من الدول الكبرى، وهو ما تحرص السياسة الخارجيّة التركيّة على استثماره وتوظيفه بحيث تكون في موقع مركزيّ ممسكةَ بأوراق وخيارات عديدة دون حصرها في جانب واحد. إذ تستغل مثلاً أهمية موقعها بالنسبة لدولة كبرى مثل روسيا؛ والتي تنبع من كونها تقع في نطاق حساس بالنسبة للأمن القوميّ الروسيّ، إضافة إلى أهميّتها على صعيد طرق نقل الطاقة من روسيا نحو أوروبا، أو في حال عدم التوافق، تطرح إمكانية توجه تركيا لقبول مشاريع نقل طاقة تتجاوز المصادر الروسيّة، كما كان محتملاً مع بروز مشروع "تاناب" لنقل الغاز من بحر قزوين باتجاه أوروبا عام 2012م (مشعان، 2017: 45).

وكذلك الحال بالنسبة للصين، حيث يقع موقع تركيا في قلب خطط التمدد الاقتصاديّ الصيني في القارات الثلاث، الذي يشمل زيادة تدفق السلع والخدمات من الصين، وكذلك الاستثمارات في البنى التحتيّة، بما في ذلك خطوط النقل وشبكات الاتصالات. وكذلك الحال، كما تقدم، بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكيّة، حيث الأهميّة التي يمثلها موقعها بالنسبة للتحركات العسكريّة الأمريكيّة،

وخصوصاً في أقاليم حساسة مثل "الشرق الأوسط"، حيث تقع نسبة كبرى من احتياطات النفط العالمي. كل ذلك منح السياسية التركية قدرة عالية على المرونة وتنويع العلاقات وفتح الخطوط مع عدة قوى ومحاور دوليّة.

لا تقف المرونة عند العلاقات الثنائية وإنما تتجاوز ذلك إلى تعدد خيارات الانتماء إلى التكتلات السياسية والاقتصادية، حيث تتأرجح تركيا في التوجه ما بين كتلتين؛ من جهة يبقى هناك مسعى التوجّه نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبيّ، والذي شهد تطوراً هاماً بعدما سحبت اليونان اعتراضها على طلب الترشح التركي عام 1999م، وبذلك تم قبول طلب الترشح التركي في قمة هلسنكي عام 1999م، وتم منح تركيا وضعية الترشح لمفاوضات العضوية (كرامر، 2001: 272).

وفي عام 2004م، جاءت توسعة الاتحاد الأوروبي ليضم اثني عشرة دولة جديدة في شرق أوروبا، دون شمولها تركيا. وعزيَ ذلك لأسباب اقتصادية تصعب معها عملية الاندماج التركي في السوق الأوروبيّة المشتركة، وبالتالي تعرقل الانضمام. وخلال السنوات التالية استمر التعثر في مساعي الإنضمام، وكردّ على ذلك اتجهت تركيا نحو بدائل تمثلت في تقدم تركيا عام 2016م بطلب انضمام لمنظمة شانغهاي، التي تتزعمها روسيا والصين، كتأكيد على أن الاتحاد الأوروبي ليس الخيار الوحيد بالنسبة لتركيا على مستوى التكتلات ومنظمات التعاون الاقتصاديّ، وهو ما يتيحه لها بشكل كبير موقعها الجغرافي المتوسط؛ فهي من ناحية تقع على حدود آسيا ومن ناحية أخرى على حدود أوروبا أيضاً.

كذلك، من جهة الجنوب، اتجهت تركيا إلى توسيع علاقاتها ورفع مستويات التعاون والتبادل مع دول المنطقة العربية، ووقعت اتفاقيات للتجارة الحرّة مع عدد من الدول العربية، مثل الأردن، والمغرب، وتونس. وكذلك اتجهت نحو تعزيز علاقتها مع الكتلة الأفريقية، وفي عام 2005م نالت صفة عضو

مراقب في الاتحاد الأفريقي، وفي العام ذاته أيضاً أصبحت عضواً مراقباً في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إكواس)، وكذلك في مجموعة دول شرق أفريقيا (EAC)، وفي عام 2008م نالت عضويّة بنك التنمية الأفريقي وصندوق التنمية الأفريقي.

وهكذا، فإن معطيات الجيوسياسيّة وتحوّلاتها كانت دائماً عملاً حاضراً ومؤثراً بدرجة كبيرة في صياغة توجهات ومواقف وقرارات السياسة الخارجيّة التركيّة، وبالعموم، كان موقع تركيا الاستراتيجيّ يمدها دائماً بقدر واسع من الخيارات ونقاط القوة، إلا أن الحاجز الأكبر دون استغلالها كان انحصار الاستراتيجية التركية في إطار التحالف مع الغرب خلال مرحلة الحرب الباردة، وهو ما جعلها تفرط في العديد من الامتيازات التي يمنحها موقعها الجيوسياسي، إلا أن ذلك لم يستمر بعد نهاية الحرب الباردة؛ إذ توجه صناعّ القرار في تركيا نحو الاستفادة من هذا الامتيازات، وذلك تزامناً مع إبداء قدر أكبر من المرونة والواقعيّة في اتخاذ مواقف وقرارات السياسة الخارجيّة.

الفصل الثالث

تحوّلات الاستراتيجية التركيّة حِيال منطقة المشرق العربي

شهدت الاستراتيجية التركيّة تجاه المنطقة العربية تحوّلات هامة عبر عقود منذ نشأتها وتطوّرها في مرحلة ما بعد الحرب العالميّة الأولى وصولاً حتى مرحلة الحرب الباردة وما بعدها، وبحيث اتسمت باتجاهها نحو التوتر والعداء في المراحل الأولى، ومن ثم الاتجاه نحو زيادة وتعزيز مستويات التعاون والاعتماد المتبادل في المراحل التالية.

وكانت مرحلة حُكم حزب العدالة والتنمية منذ العام 2002م، قد شهدت التحوّل الأبرز مع تحقّق ما يمكن اعتباره بمثابة انعطافة كاملة للسياسة الخارجيّة التركيّة نحو المنطقة العربيّة، بما يشمل مدّ العلاقات والنفوذ على المستويات الناعمة المتمثلة بمستويات الثقافة والإعلام والسياحة والاقتصاد، أو حتى على مستوى التدخلات العكسريّة المباشرة وغير المباشرة، وهو ما تعزز تحديداً مع اندلاع الأزمات في المنطقة العربيّة، فسعت السياسة التركيّة لاستغلال وملء الفراغ الجوسياسيّ الناشئ عنها.

وقد جاءت هذه التحوّلات في سياسة تركيا الخارجيّة تجاه الدول العربيّة نتيجة عوامل عدّة كان في مقدمتها العوامل والدوافع الجيوسياسيّة المتمثلة في البحث عن تحقيق مصالح الدولة التركيّة عبر التمدّد بمختلف الوسائل في الجوار الجغرافيّ المتمثل بمنطقة المشرق العربي بالدرجة الأولى، باعتبار ما يتحقق في هذا الجوار من امتيازات عديدة، بما في ذلك عوامل التاريخ والثقافة المشتركة.

ويسعى هذا الفصل للإجابة على السؤال: ما هي طبيعة تحوّلات الاستراتيجية التركيّة تجاه منطقة المشرق العربي؟ وقد استخدم الباحث في هذا الفصل المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي، ومنهج صنع القرار.

المبحث الأول

الاستراتيجية التركيّة حِيال منطقة المشرق العربي قبل حكم حزب العدالة والتنمية

جاء قيام وتشكيل عدد من الدول العربية في سياق أحداث الحرب العالمية الأولى، وبالتحديد في منطقة الهلال الخصيب، وذلك بعد انفصالها عن جسم الدولة العثمانية، التي أصبحت الجمهوريّة التركيّة الدولة الوريث لها، وكان ذلك بداية لعلاقة من التوتر بين تركيا والدول العربية المجاورة؛ إذ شرعت الدولة التركيّة بالمطالبة بأراضي من الدول العربيّة المستقلة حديثاً، وهو ما عنى بداية خلق الصدامات بينها وبين تلك، وجاءت البداية بتفاوضها مع الفرنسيين في لوزان عام 1923م، على تعديل الحدود التي كانت قد فرضتها اتفاقيّة سيفر عام 1920م، وبناءاً على ذلك جرى في الاتفاقية التفاهم على اقتطاع السناجق السورية الشمالية، وضمّها إلى تركيا، بما في ذلك مدن ماردين، ومرسين، وأضنة. وتلا ذلك المطالبات التركيّة بضمّ محافظة الموصل العراقية بعدما كانت بريطانيا قد ضمتها للمملكة العراقيّة، واستمرت المطالبات التركيّة بضمها، إلى أن فصلت في ذلك عصبة الأمم، وأصدرت لجنة التحقيق التابعة لها قرارها بعراقيتها عام 1926م، ثم تم توقيع اتفاقية أنقرة لترسيم الحدود بين تركيا والعراق بناءاً على ذلك في الخامس من حزيران (يونيو) 1926م (النعيمي، 2009: 93).

وخلال عقد الثلاثينات جاء السعي التركيّ لضمّ لواء الاسكندرون السوري، بعد تفاهمات سريّة مع فرنسا تم بموجبها منح الاستقلال الذاتي للواء، ثم جرى ترتيب استفتاء شككت فيه عصبة الأمم ورفضت الإشراف عليه؛ لما تضمنه من تجاوزات، ليتم بناءاً عليه ضم اللواء إلى تركيا، وهو ما اعتبرته الجمهورية السوريّة اعتداءاً صريحاً، واستمرت أزمة لواء الاسكندرون بين البلدين، حتى يومنا هذا، دون أيّ حلّ وتسويّة (عدوان، 2019: 21).

مع نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945م بدأت تتبلور وجهة أساسية للسياسة الخارجيّة التركية تمثلت في التوجه نحو المعسكر الغربيّ، وهو ما جاءت بوادره مع الاعتراف التركيّ بـ إسرائيل، وإقامة العلاقات الدبولماسية معها عام 1949م، وكانت أول دولة مسلمة تقدم على ذلك. وتأكدّ هذا التوجه مع انضمام تركيا لحلف الناتو عام 1952م، وهو ما وضعها في قلب خارطة الحرب الباردة وحساباتها، واكتسبت مكانة جيواستراتيجية؛ فباتت بمثابة قاعدة أساسيّة للمعسكر الغربي في مواجهة النفوذ السوفييتي على مستوى قارة أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط. وبناءأ على ذلك انخرطت في علاقات ما بين التحالف والمواجهة والصدام مع الدول العربيّة، بحسب مواقفها واصطفافاتها في الحرب الباردة.

جاءت بداية الاصطفافات مع انضمام تركيا ومشاركتها في تأسيس حلف بغداد الدفاعي، المعروف بـ "حلف السنتو"، بالاشتراك مع كل من إيران، وباكستان، والعراق، عام 1955م. وهو ما عنى دخولها ضمن علاقة تحالفيّة مع المملكة العراقيّة، ولكن، وفي ذات الوقت، الدخول في مواجهة مع دول أخرى، مثل: سوريا، ومصر، والتي كانت قد اتجهت تدريجياً للتقارب مع الاتحاد السوفيتي والمعسكر الشرقيّ.

جاء انعكاس ذلك عبر التوجّه لخيار الصِدام المباشر كما حصل عام 1957م، عندما حشدت تركيا قوات بريّة على الحدود مع سوريا وقامت بطلعات جويّة فوق أراضيها، تحضيراً لغزو سوريا، واستمرت التهديدات حتى رَضَخَت تركيا للضغط الأمريكيّ والتهديدات السوفيتيّة؛ إذ كان من المحتمل أن تؤدي المواجهة في حينه إلى اندلاع حرب يتدخل فيها الاتحاد السوفيتي بشكل مباشر بعد تهديد الرئيس السوفييتي، نيكيتا خروتشوف، بضرب تركيا في حال إقدامها على أعمال عدوانيّة في سوريا (النعيمي، 2017: 70).

في ذات الإطار أيضاً، جاء التوجه التركيّ نحو تعزيز العلاقات مع إسرائيل، خلال عقد الخمسينات، وهو ما جاء متوافقاً مع استراتيجية رئيس الوزراء الإسرائيلي، ديفيد بن غوريين، المعروفة بـ "تطويق الطوق"، والتي قامت على مبدأ تعزيز كافّة أشكال العلاقات مع الدول المحيطة بالدول العربيّة، لتتخلص" إسرائيل" بذلك من المأزق الجيوسياسي الذي كان يحيق بها، وهو ما تمثل بإحاطتها بدول معادية. ومن وجهة النظر التركيّة فإن تعزيز العلاقات مع إسرائيل جاء ضمن حسابات الجيوسياسة وصراع الأحلاف؛ إذ كانت العلاقة مع إسرائيل تأتي في إطار تعزيز علاقتها مع المحور الغربي، في مواجهة الدول العربيّة التي اتجه عدد منها في حينه للتقارب مع الكتلة الشرقيّة.

تجسّد هذا التوجه من خلال توقيع سلسلة من الاتفاقيات بين تركيا وإسرائيل، كان في مقدمتها الاتفاقية الأمنيّة عام 1951م، وصولاً إلى توقيع اتفاق عام 1958م ضد ما أطلق عليه بن غوريون، ورئيس الوزراء التركيّ في حينها، عدنان مندريس، "الراديكاليّة في الشرق الأوسط"، وكان يقصد بـ "الراديكالية" كلا من "القوميّة العربيّة"، والنفوذ السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط (اسماعيل، 2013: 249).

إلّا إن تحوّلات هامّة طرأت خلال السنوات اللاحقة، جاءت بدايةً مع حدوث الثورة في أسعار النفط عام 1973م، إثر قيام الدول العربية المصدرة للنفط بقطع إمدادات النفط بالتزامن مع اندلاع حرب تشرين الأول (أكتوبر) عام 1973م، ما أدى في حينه إلى قفزة كبيرة في أسعار النفط، وفي حين تمكّنت المراكز المالية الغربيّة من تجاوز آثار الأزمة، بسبب الإيداعات التي قامت بإيداعها الدول المصدرّة للنفط، واستفادت دول أخرى من توافد العمّال منها إلى الدول المنتجة للنفط، أو عبر زيادة حصّتها من المساعدات المقدمة من قبل هذه الدول، إلّا أن تركيا بقيت المتضرر الأكبر من الارتفاع في الأسعار؛ خاصّة أنها دولة تعتمد بدرجة كبيرة على واردات الطاقة، وهو ما خلّف آثار

سلبية بالغة على الاقتصاد التركي، وتسبب في تدهور ميزان المدفوعات و احتياطات البلاد من العملة الصعبة. وقد بيّنت الأزمة وتداعياتها مدى الخطأ والقصور في الحسابات الجيوسياسة والجيو-استراتيجية التركيّة المتمثلة بالتوجه نحو الاعتماد بالكامل على محور واحد، مقابل مستويات متدنية في العلاقات السياسية والتعاون الاقتصادي مع الدول الأخرى، بما فيها الدول العربيّة (النعيمي، 2013: 248).

في العام التالي، وفي تموز (يوليو) من عام 1974م، جاء التدخّل العسكريّ التركي في جزيرة قبرص، إثر قيام ضباط قوميين يونان بانقلاب عسكريّ في الجزيرة، مع عزمهم على إعلان وحدة قبرص مع عدوة تركيا، اليونان، وهو ما عنى تهديداً بالغاً لتركيا؛ فجاء التدخل التركيّ منعاً لذلك، ونجم عنه احتلال تركيا نحو (40%) من الجزيرة، ومن ثم إعلان قيام جمهورية باسم "جمهوريّة قبرص الشماليّة"، إلا أنه لم تعترف أيّة دولة بها سوى تركيا، في حين جاء الإجماع الدوليّ على إدانة تركيا في مجلس الأمن على تدخلها العسكريّ، بما في ذلك مواقف الدول العربيّة التي رفض أيّ منها الوقوف إلى جانب تركيا (نجم، 2017: 125).

عزز ذلك من الإدراك التركيّ لمدى العزلة الدوليّة التي عانت منها، وبأن ذلك إنما هو نتيجة للتوجه والاستراتيجية التي تموضعت ضمنها والمتمثلة في التوجه حصراً نحو التحالف مع المحور الأطلسي الغربيّ، ما دفع نحو تعزيز الإدراك لدى النخب السياسية التركيّة بضرورة تعزيز العلاقات ضمن مستويات أخرى، بما في ذلك التوجه نحو العمق العربيّ المجاور.

في نهاية عقد السبعينات شهدت البلاد أزمة اقتصاديّة حادّة، جاءت نتيجة الفشل في سدّ العجز الناتج عن الارتفاع في أسعار النفط، مما أدى لنقص في مدخرات العملة الصعبة وانخفاض قيمة

الليرة التركية، مع زيادة حدّة برامج التقشف، المفروضة من قبل صندوق النقد الدوليّ، مع وصول معدلات البطالة إلى مستويات قياسيّة، فبلغت نحو (15%) (النعيمي، 2017: 161).

نتيجة لذلك، شرعت حكومة رئيس الوزراء التركي، سليمان ديميريل (1977–1978م)، بتنفيذ إصلاحات إقتصاديّة واسعة، قامت على تشجيع الصادرات التركية، عبر الاتجاه نحو التصنيع، وهو ما عنى الحاجة لإيجاد أسواق مجاورة لتصريف المنتجات، فكانت الأسواق العربيّة، بحكم القرب والجوار، هي الوجهة الأولى، وهو ما حتم الاتجاه نحو تعزيز العلاقات مع الدول العربية على كافة المستويات والتراجع بالتالي عن الاعتبارات التي كانت تحكم علاقة تركيا مع الدول العربية سابقاً، وتحديداً ما يتعلق بسياسة الانحياز للمحور الغربيّ، بما في ذلك الانحياز لعلاقاتها مع إسرائيل على حساب علاقتها مع الدول العربية، وهو ما لم يكن بالإمكان الاستمرار به في ظل علاقتها المتصاعدة مع الدول العربية، وقد بدأت بوادر ذلك مع الاعتراف التركي بمنظمة التحرير الفلسطينية وفتح مقرّ لها في أنقرة عام 1979م (النعيمي، 2017: 163).

على صعيد العلاقات مع دول الجوار المباشر مع تركيا، شهدت العلاقات التركيّة العراقيّة قدراً من التحسّن أيضاً خلال عقد السبعينات؛ إذ واجه العراق خلال النصف الأول من عقد السبعينات ثورتين كرديتين مسلحتين شمال البلاد، وكان الأكراد يتلقون دعماً من إيران إلى أن جرى توقيع "اتفاقية الجزائر" مع إيران، عام 1975م، في حين التزم الأتراك بعدم تقديم دعم للأكراد في حراكهم المسلح ضد الحكومة العراقيّة. وقد التقت المصلحة التركيّة والعراقيّة في هذا الشأن؛ إذ كانت تركيا تنظر لأي حراك انفصاليّ كردي باعتباره تهديداً مباشراً لها أيضاً.

وقد تجسّد هذا التحسّن في العلاقات مع تدشين مشروع أنبوب النفط العراقي التركي، كركوك – جيهان، الذي افتتح عام 1976م، وبدأ بنقل النفط من كركوك باتجاه ميناء جيهان التركيّ على البحر

المتوسط، وقد حقق المشروع مصلحة مشتركة للبلدين؛ إذ تمكن العراق من تصدير النفط دون الحاجة للمرور بمياه الخليج ومضيق هرمز، خاصّة في ظل التوترات في حينه مع إيران، مقابل ذلك تزوّدت تركيا بالنفط العراقيّ بأسعار تفضيليّة، وخصوصاً أنها كانت تسعى لتجاوز تأثيرات ارتفاع أسعار النفط في حينه (نجم، 2017: 128).

وبعد تصاعد المواجهات المسلحة بين تركيا وحزب العمال الكردستاني خلال عقد الثمانينات من القرن العشرين، وضمن التفاهمات المشتركة بين البلدين، اتجه العراق للتعاون أمنيّاً مع تركيا بهذا الخصوص، فكانت الاتفاقات بين تركيا والعراق تسمح للجيش التركيّ بملاحقة المسلحين الأكراد في شمال العراق، وفي هذا الإطار جاء إنشاء عدد من القواعد العسكرية التركية في شمال العراق بدءاً من افتتاح قاعدة بعشيقة عام 1995م (نجم، 2017: 130).

في المقابل، كان التمرد الكرديّ المسلح سبباً في توتر العلاقات مع سوريا؛ وذلك إثر تقديم سوريا الدعم للمقاتلين الأكراد واحتضانها لهم، وتوفيرها معسكرات تدريب لهم في البقاع اللبناني خلال عقد الثمانينات، عندما كان البقاع خاضعاً لسلطة الجيش السوريّ. وكانت الخلافات حول المياه والحدود محرّك أساسي للموقف السوري، فعمدت سوريا لاتخاذ دعم الأكراد ورقة ضغط في مواجهة تركيا (فخري، 2019: 112).

استمر الخلاف التركي السوري حتى العام 1998م، عندما تم توقيع اتفاق أضنة بين الدولتين، وبموجبها التزمت سوريا بإخراج عبدالله أوجلان، قائد حزب العمال، والالتزام بعدم توفير أي دعم للمقاتلين الأكراد، مقابل تفاهمات حول مسائل المياه والحدود (فخري، 2019: 114).

كانت مشكلة مياه نهري دجلة والفرات والأزمة التي نشأت بسبب إقامة تركيا السدود على النهرين ضمن خططها التنمويّة في جنوب الأناضول، وذلك منذ عقد السبعينيات من القرن العشرين، قد

تسببت في نقصان مستويات المياه في نهريْ دجلة والفرات، وبالتالي كانت سبباً دائماً في تأزيم العلاقات مع الجارين الجنوبيين العربيين، سوريا والعراق، وقد اتخذت تركيا ذلك ورقة ضغط في العلاقة مع البلدين، قامت بتوظيفها، كما حصل عندما هددت سوريا بها مقابل تخليها عن دعم المقاتلين الأكراد، نهاية عقد التسعينات (عدوان، 2019: 138).

بالرغم من عقد التفاهمات مع العراق، إلا إنها لم تصل درجة التطوّر بالعلاقة بين البلدين إلى حالة من التقارب، بل بقيت في إطار من النديّة والتنازع، وبقيت الدولة التركية تنظر لكل من العراق وسوريا باعتبارهما دولتين تحكمهما القومية العربية متمثلةً بوجود حزبَيْ البعث العراقي والسوري في السلطة. وعندما بادرت الولايات المتحدة لتشكيل التحالف الدولي للحرب على العراق عام 1991م، وقفت تركيا إلى جانب التحالف، وسمحت باستخدام المقاتلات الأمريكية لأجوائها والانطلاق من أراضيها (حميد، 2016: 72).

إلا أن تداعيات حرب الخليج لم تقف عند حدود توجيه ضربة للنظام الحاكم في العراق، وإنما كان لها تأثير على الإقليم بالمجمل، وكان من بين التغيّرات التي جاءت بها الحرب، القرار الدوليّ الصادر عن مجلس الأمن والقاضي بمنح الحماية الدولية للأكراد في شمال العراق، عبر إقامة منطقة حظر طيران شمال العراق، وهو ما ترتب عليه نشوء إقليم مستقلّ للأكراد شمال العراق، ما عنى فرض تحديّ جيوسياسيّ جديد بالنسبة للأتراك، تمثّل في احتمالات تعزيز الحراك الكردي الانفصالي داخل تركيا، بدافع من حقيقة قيام كيان كردي على حدود تركيا الجنوبيّة (حميد، 2016: 74).

كان نتيجة ذلك؛ أن اتجهت تركيا نحو تعزيز علاقاتها مع العراق وسوريا نهاية التسعينيات، فجرى إقامة قواعد تركية شمال العراق بالتنسيق مع الحكومة العراقيّة في بغداد، وكذلك تم توقيع الاتفاق المعروف بـ "اتفاق أضنة" والاتجاه نحو تحسين العلاقات مع سوريا، وذلك بهدف ضمان

عرقلة أيّ مشروع دولة كرديّة على حدودها الجنوبيّة، وهو ما يعني في حال قيامه إمكان تشكيل حاضنة دائمة ودولة داعمة للنشاط الكردي المسلح في تركيا.

تجد الدراسة بأن السياسة الخارجيّة التركيّة تجاه دول المشرق العربي في مرحلة ما قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة اتسمت بحالة من التذبذب، وقد شهدت العلاقات التركيّة – العربيّة مرحلتين أساسيتين؛ الأولى اتسمت بقدرٍ عالٍ من التوتر والعداء، واستمرت بشكل خاص منذ نهاية الحرب العالميّة الثانيّة وحتى مطلع السبعينات، في حين اتجهت في المرحلة الثانية إلى إقامة قَدَرْ أكبر من علاقات التعاون على مختلف المستويات، وقد جاء ذلك محكوماً بحسابات واعتبارات سياسية واقتصادية عدّة، وكان للعامل الجيوسياسيّ تأثير أساسيّ في تحولات وطبيعة مواقف السياسة الخارجيّة التركية تجاه الدول العربية؛ فقد منحتها أوراق ضغط عدّة، كما ظهر في توظيف الملف المائي مع كل من العراق وسوريا، وكذلك جعل من الدول العربية مكمن تهديد محتمل، كما ظهر في الورقة الكرديّة وإمكان تحوّلها إلى خطر على الأمن القوميّ التركيّ. كما كان الجوار الجغرافي بالعموم محفزاً لتعزيز مستويات التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي وتجارة "الترانزيت" بين تركيا والدول العربية، في حين كان افتقار تركيا لموارد الطاقة دافعاً لتحسين علاقتها مع دول المشرق العربيّ في المرحلة الثانية التي شهدت تحسناً، منذ عقد السبعينات من القرن الماضي.

المبحث الثاني

الاستراتيجية التركيّة حِيال منطقة المشرق العربي بعد حكم حزب العدالة والتنمية

وصل حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا عام 2001م في أعقاب مرحلة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي شهدتها البلاد؛ إذ كان مجلس الأمن القومي التركي قد قضى عام 2002م بحلّ حكومة رئيس الوزراء التركي، بولند أجاويد، قبل انقضاء مدّتها، في حين كانت البلاد تشهد أزمة اقتصاديّة حادّة اندلعت عام 2001م؛ إذ شهدت تراجعاً حاداً في قيمة الاستثمارات ومستويات العملة الصعبة وقيمة الليرة التركيّة. كلّ ذلك كان يحتّم على صانع القرار التركيّ التوجه نحو تبني سياسة خارجيّة تتجه نحو عدم التصعيد في ظلّ التحديّات الداخليّة المتفاقمة (نجم، 2017: 313).

على الصعيد الإقليميّ، جاء الاختبار الأوّل مع القرار الأمريكي بشنّ الحرب على العراق عام 2003م، وجاء الطلب لتركيا بفتح أراضيها أمام القوّات الأمريكية المشاركة في العمليات، إلّا أنّ البرلمان التركيّ الذي كان يسيطر عليه حزب العدالة والتنمية رفض ذلك. وكانت تركيا تخشى بأن تكون حرب العراق سبباً في جرّ المنطقة إلى حالة عامة من الاضطراب وعدم الاستقرار وما قد يرافق ذلك من تعزيز نشاط حزب العمال الكردستانيّ وتهديده الداخلّ التركي، وبناءاً عليه كانت متوجسّة من الحرب وغير مرحبة بها.

كانت السمة المميزة خلال السنوات التسعة الأولى (2002–2010م) من حكم العدالة والتنمية هي الاستراتيجية التي عرفت بـ "تصفير المشكلات"، وقد انعكست هذه الاستراتيجية على سياسة تركيا الخارجيّة تجاه الدول العربيّة، فكان الاتجاه نحو إنهاء حالة العداء والتوتر في العلاقات التي سادت مع سوريا خلال التسعينات، إضافة إلى تفعيل الدور التركي للوساطة بين الأحزاب والفرقاء في كل

من العراق ولبنان وفلسطين، عدا عن التوجه المتسارع نحو تعزيز العلاقات الاقتصادية مع عدد من الدول العربية، وتوقيع اتفاقيات للتجارة الحرة مع كل من سوريا والسلطة الوطنية الفلسطينية ومصر وتونس والمغرب.

على صعيد العلاقة مع سوريا، استمرّ مسار تحسّن العلاقات الذي بدأ منذ توقيع اتفاق أضنة عام 1998م، وما رافقه من تحسين مستويات تدفق المياه لنهر الفرات إلى سوريا، وكذلك تعهد سوريا بالتوقف عن تقديم أيّ دعم لمقاتلي حزب العمال الكردستانيّ. كذلك وفي إطار "دبلوماسية الوساطة" التي سعت تركيا لممارستها على صعيد سياستها الخارجية، قامت تركيا برعاية المحادثات غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل، والتي استمرت حتى العام 2010م، وكان التفاوض فيها حول الانسحاب الإسرائيليّ من هضبة الجولان المحتلّة مقابل توقيع اتفاق سلام بين سوريا وإسرائيل، وكانت تركيا تسعى من وراء ذلك إلى تحقيق الاستقرار على مستوى المنطقة (الكيالي، 2012: 99).

كان المرتكز الأساسيّ للسياسة الخارجيّة التركيّة في مرحلة حكم العدالة والتنمية مستنداً إلى الرؤية الاستراتيجية الجديدة التي طورها وزير الشؤون الخارجيّة في حكومة العدالة والتنمية في الفترة (2009-2014م)، أحمد داوود أوغلو، والمعروفة بـ "العمق الاستراتيجي"، وتعود هذه الرؤية في أساسها إلى إدراك النخبة التركيّة التحوّلات الجيوسياسية التي عرفتها البلاد مع نهاية مرحلة الحرب الباردة، وبالتالي نهاية الوظيفة الجيواستراتيجية التي كانت تؤديها تركيا باعتبارها حاجزاً أمام توسع الاتحاد السوفيتي وتمدده باتجاه الشرق الأوسط. ما حتّم البحث عن أدوار جديدة للسياسة الخارجيّة التركيّة، تكون قادرة على تلبية مصالح الدولة التركيّة، وتستفيد عبرها من نهاية حالة الجمود في التحالفات والمعسكرات التي كانت تتسم بها مرحلة الحرب الباردة، وتتجه نحو التعدديّة في العلاقات ونطاقات وأقاليم النشاط، بحيث تكون تركيا دولة مركزيّة في هذه الأقاليم. ومن منظور أوغلو فإن

الدولة المركزيّة، تتمتع بأربع سمات رئيسية هي العمق الاستراتيجي، والاستمرارية التاريخية، والتأثير الثقافي المتبادل، والترابط الاقتصادي المتبادل، وهي سمات تمتع بها تركيا (محافظة، 2015: 231).

كانت المنطقة العربية في مقدمة هذه الأقاليم؛ وذلك بحكم الجوار الجغرافي بالدرجة الأولى، وكذلك بسبب المشتركات التاريخيّة والثقافيّة، وليتم بذلك توظيف الإمكانات الجيوسياسيّة، والجيواقتصاديّة، والجيوثقافيّة، من خلال سياسة خارجية جديدة فعّالة تجاه الدول العربيّة. وقد شملت هذه الاستراتيجيّة كذلك التوجّه نحو أقاليم عدة أخرى، وفي مقدمتها: العالم التركيّ، والمتمثل بجمهوريات وسط آسيا المستقلة عن الاتحاد السوفيتي، وكذلك العالم الإسلاميّ، وقارة أفريقيا (أوغلو، 2014: 108).

رأى أوغلو أنه لكي تتمكن تركيا من الانفتاح على المحيط الدولي الدولي بشكل مرحلي، لا بد من أن تعتمد في استراتيجية سياستها الخارجيّة على أولويات تكتيكية ضمن ثلاثة ساحات تأثير جيوسياسي، هي: المناطق البريّة القريبة ممثلةً بالبلقان والشرق الأوسط والقوقاز. ومن ثم الأحواض البحرية القريبة، ممثلةً بالبحر الأسود، وشرق المتوسط، والخليج، وبحر قزوين. ومن ثم المناطق القاريّة القريبة، ممثلةً في أوروبا، وشمال أفريقيا، وجنوب ووسط وشرق آسيا (الحسن، 2018: 393).

تعزّز التوجه التركيّ نحو زيادة علاقاتها ونفوذها في المنطقة العربية مع تعثّر مسار الانضمام التركيّ إلى الاتحاد الأوروبيّ؛ إذ أنه وبالرغم من رفع اليونان الفيتو عن قبول طلب الترشح التركيّ عام 1999م، إلا أنّ عدم قبول تركيا في عملية توسعة الاتحاد الأوروبي عام 2004م، واستمرار الخلافات التركية الأوروبية حول قضايا عدة مثل الأزمة القبرصيّة والهجرة غير الشرعيّة، والهويّة

الأوروبية، مما يستتبع إدخال تركيا من تغيرات سياسية وثقافية واقتصاديّة في أوروبا، وبالتالي استمرار التعثّر في مسار الانضمام، جعل تركيا تتجه مزيداً نحو تعزيز نفوذها وحضورها في الجوار العربي (نجم، 2017: 513).

انعكس هذا التوجه ضمن مستويات عدّة، كان في مقدمتها المستوى الاقتصاديّ؛ وخلال السنوات الأولى من حكم العدالة والتنمية، تعززت بصورة لافتة مستويات التبادل التجاري والاستثمار المتبادل بين تركيا والدول العربية، وجرى توقيع عدّة اتفاقيات للتبادل التجاري الحرّ بين تركيا وعدة دول عربيّة، مثل؛ الأردن، ومصر، وتونس، والمغرب. ونتيجة لذلك ارتفع حجم الصادرات التركيّة إلى بلدان الشرق الأوسط من (10.1) مليار دولار عام 2005م، إلى (23.3) مليار دولار في العام 2010م (محفوض، 2012: 105).

انطلاقاً من هذه الرؤية سعت تركيا لممارسة سياسة خارجيّة فعّالة تجاه العراق في مرحلة ما بعد احتلاله عام 2003م، محاولةً الاستفادة من الواقع الجديد ومن حالة فراغ القوى والنفوذ الناشئة بعد سقوط النظام السابق، وسعياً لمزاحمة النفوذ الإيرانيّ في العراق وعدم ترك الساحة العراقية بالكامل له.

اتجه جانب من الجهود والحسابات التركيّة في العراق بالدرجة الأولى لتعزيز العلاقات مع إقليم كردستان العراق؛ سعياً لاحتواء الإقليم وحرصاً لتجنب نشوء علاقة عداء معه قد تؤدي لخلق تهديدات أمنيّة في الداخل التركيّ مما يتصل بتأجيج الصراع مع الانفصاليين الأكراد. واستفادت تركيا في ذلك من حاجة الأكراد لها؛ بفعل تزايد التوتّرات والخلافات بين الإقليم والحكومة العراقيّة المركزيّة في بغداد، ما دفع بالإقليم إلى خيار التقارب مع تركيا بسبب ما تفرضه الجغرافيا؛ إذ أنّ تركيا وموانئها هي المنفذ له إلى العالم الخارجيّ (سونر جاغابتاي، 2015/3/16).

في عام 2010م وصلت نسبة الواردات التركيّة من إجماليّ الواردات للإقليم إلى زهاء (80%)، وبلغ عدد الشركات التركيّة العاملة في الإقليم عام 2013م (1200) شركة. وفي عام 2014م، سمحت تركيا لإقليم كردستان بتصدير النفط بشكل مستقلّ عبر الأراضي التركيّة، ما مكّن الإقليم من بيع نفطه مباشرة إلى السوق العالميّ دون التنسيق مع الحكومة المركزيّة والاحتفاظ بالإيرادات (سونر جاغابتاي، 2015/3/16).

تميّزت السياسة التركيّة تجاه العراق كذلك بعلاقاتها مع بعض التيارات والأطراف الأخرى، وفي مقدمتها الأقليّة التركمانيّة المتواجدة في محافظة كركوك، وكذلك حرصت على إقامة علاقات بالقوى السنيّة، وخصوصاً "الحزب الإسلاميّ العراقيّ".

في عام 2017م كان إجراء حكومة إقليم كردستان استفتاءاً بخصوص الاستقلال عن العراق، وهو ما عارضته تركيا بشدّة باعتباره يهدد أمنها القوميّ ووحدة أراضيها، كان سبباً في تحسّن العلاقة مع الحكومة العراقيّة المركزيّة في بغداد، وهو ما انعكس مباشرةً في مؤتمر الكويت لإعادة إعمار العراق، في شباط (فبراير) من العام 2018م، حين تعهدت تركيا بتقديم استثمارات في العراق تصل قيمتها إلى خمسة مليارات دولار (نجم، 2017: 317).

وبالرغم من التركيز التركي على التوسع الناعم في العراق القائم على التمدد اقتصادياً بالدرجة الاولى، إلا أن تركيا احتفظت بحضورها العسكريّ في شمال العراق، مع استمرار تواجد أحد عشر قاعدة عسكريّة هناك تابعة لها، والاستمرار بتنفيذ عمليات عسكريّة داخل الأراضي العراقيّة، وحتى دون التنسيق مع الحكومة العراقيّة، كان آخرها عملية "مخلب النسر" في حزيران (يونيو) 2020م. وهذا التواجد العسكريّ التركيّ في العراق لا يرتبط فقط بأبعاد أمنيّة تتعلق بخطر عمل مسلح كرديّ

وحسب، وإنّما هو مرتبط بحسابات جيوسياسية تتمثل في حفظ التوازن العسكريّ داخل العراق مع قوى أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية وإيران.

إلّا إنّ التحوّلات والمعطيات الجديدة على الأرض كانت بدورها تفرض على صانع القرار التركيّ بلورة توجهات ومواقف جديدة للسياسة التركيّة الخارجيّة، وهو ما حصل مع تصاعد الحركات الشعبيّة الاحتجاجيّة في عدد من الدول العربيّة خلال ما عُرف بـ "الربيع العربي". وكانت النتيجة الفعليّة للمواقف والتوجهّات التركيّة الجديدة هي التراجع عن استراتيجية "تصفير المشاكل" مقابل زيادة مستوى التدخّلات في الدول العربيّة، وخصوصاً التي شهدت أزمات وحالة من الانهيار والتراجع للحكم المركزيّ، وبرزت التدخّلات ونشاط الاستراتيجية التركيّة في دول عربية عدّة؛ من مصر، إلى تونس، والعراق، وسوريا، وليبيا، واليمن (آراس، 2012: 43).

تعزّز نشاط السياسة التركيّة في المنطقة العربيّة خاصة بفعل حالة من الانكماش للحضور والنفوذ الأمريكيّ في المنطقة عمّا كان عليه في فترة حرب الخليج الثانية وما بعدها ومرحلة الحرب على العراق، وكذلك جاءت المواقف التركيّة طامحةّ لتعزيز النفوذ التركيّ في مواجهة التمدد والنفوذ الإيرانيّ المتصاعد في عدد من الدول العربيّة.

كانت أبرز التدخّلات التركيّة هي في الأزمة السوريّة؛ وذلك بحكم الجوار والاتصال الجغرافي المباشر، والتأثير المباشر للاستقرار السياسي في سوريا على الأمن القوميّ التركيّ. بدأت التدخّلات التركيّة في سوريا مع بداية أحداث الأزمة السوريّة عام 2011م، وكان لتركيا دور أساسيّ في تصعيد الأحداث؛ وذلك عبر إدخال المقاتلين الأجانب والسلاح إلى سوريا من خلال حدودها معها، وكذلك عبر دعم وإيواء مقاتلي المعارضة والمنشقين عن الجيش السوريّ. وقد وظفّت تركيا مواقفها من الأزمة

السوريّة لإعادة تدعيم وتعزيز علاقتها مع الغرب، وذلك مع تطابق مواقفها المعارضة للنظام مع الموقف الغربيّ، في مواجهة مواقف روسيا والصين وإيران (عدوان، 2019: 231).

إلا أنّ التدخّلات التركيّة أخذت منعطفاً آخر؛ فأخذت تنحو باتجاه التدخّل المباشر، وذلك منذ العام 2016م، وبسبب بروز تحديّات وتهديدات أمنيّة بالغة الخطورة بالنسبة لوحدة الأراضي التركيّة والأمن القومي التركيّ، نَتَجَت عن الأزمة السوريّة، تمثّلت بشكل أساسيّ في سيطرة المقاتلين الأكراد على مساحات ممتدة في شمال سوريا وعلى طول الحدود مع تركيا، وكذلك تمدد تنظيم "الدولة الإسلامية" وسيطرته على مواقع عدّة على الحدود مع تركيا وبالقرب منها، وتنفيذه سلسلة من الهجمات الإرهابيّة داخل تركيا (عدوان، 2019: 241).

التدخّل التركيّ المباشر جاء عبر تنفيذ عمليات عسكريّة للجيش التركيّ في شمال سوريا، بدءاً بعملية "درع الفرات" عام 2016م، ومن ثمّ عملية "غصن الزيتون" في كانون الثاني (يناير) عام 2018م، وحتى عملية "نبع السلام" في تشرين الأول (أكتوبر) 2019م، وقد استهدفت العمليات كلاً من مقاتلي "وحدات حماية الشعب الكرديّة"، ومقاتلي "تنظيم الدولة الإسلاميّة"، وهدفت لتحقيق هدف أساسي متمثل في منع إقامة أيّ كيان كرديّ متصل جغرافياً على الحدود مع تركيا. وترافقت العمليات التركيّة بإحداث عمليات تغيير ديمغرافيّ في عدد المناطق والمدن السوريّة ذات الغالبية الكرديّة، مثل مدينة عفرين؛ وذلك بهدف تغيير التركيبة السكانيّة وإعاقة أيّ فرص لتأسيس أي كيان كرديّ مستقبليّ في شمال سوريا. أما التدخل غير المباشر فقد جاء عبر دعم فصائل سورية معارضة، ومن أبرز الفصائل التي دعمتها تركيا: فرقة السلطان مراد، وحركة نور الدين زنكي، وكتائب تركمان سوريا، وفرقة الحمزة (أبو حنيفة، 2020: 115).

ومنذ عام 2016م، وبعد نحو العام من التدخّل الروسي العسكري المباشر في سوريا، وفي أعقاب محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا في تموز (يوليو) 2016م، تراجعت تركيا عن مساعي إسقاط نظام الحكم في سوريا وهو ما تجسّد في عدم توفيرها الدعم لمقاتلي المعارضة في معركة حلب نهاية العام 2016م، ومن ثم اتجاهها نحو التنسيق مع إيران وروسيا، ضمن مسار "أستانا–سوتشي"، ولتصبح واحد مما عرف بـ "الدول الضامنة" ضمن هذه المسار، مبتعدةً بذلك عن الالتزام بمسار جنيف التفاوضي (عدوان، 2019: 242).

وفي مصر، برزت علاقة حزب العدالة والتنمية التركيّ مع حزب الحرية والعدالة المصريّ في أعقاب الثورة المصريّة، ونجاح مرشح الحزب المصري، محمد مرسي، بالوصول إلى منصب الرئاسة المصريّة في حزيران (يونيو) 2012م، وسعت تركيا إلى الاستفادة من التحوّلات في مصر والتقارب معها بحيث يتم تعزيز مستويات التعاون والتبادل بين البلدين، وهو ما تجسّد في توقيع اتفاقية "الرورو" التي جرى توقيعها في نيسان (أبريل) عام 2012م، وكان الهدف منها لتسهيل نقل الصادرات التركية البلدين عبر الموانئ المصرية وقناة السويس، إلى دول الخليج العربي (ضوران، 2018: 298).

إلّا أنّ تحرك الجيش المصري وقرار عزل الرئيس مرسي في الثالث من تموز (يوليو) عام 2013م، أدى لانقلاب في مسار العلاقات بين البلدين والدخول في أزمة مع نظام الحُكم في مصر، وذلك مع إطلاق الرئيس التركيّ أردوغان في مناسبات عدّة على الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي لقب "الطاغية"، منذ انتخاب الأخير عام 2014م، وكذلك تكرار تسميته لتحرّك الجيش المصري بـ "الانقلاب" (نجم، 2017: 292).

وتجسّدت الأزمة بين البلدين في القرار المصريّ بإلغاء اتفاقية "الرورو" عام 2015م، باعتبار إنها تضرّ بمصالح مصر السياسية، وذلك مع نشوب حالة خلاف في المواقف بين تركيا من جهة

ودول عربية عارضت حكم الإسلاميين لمصر، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وقدمت الدعم للرئيس عبد الفتاح السيسي ونظامه، فكان على نظام الحكم في مصر الاختيار بين الإبقاء على مستوى جيد من العلاقات مع تركيا أو مع الدول الداعمة له، فاختار الأخيرة (ضوران، 2018: 298).

وخلال مرحلة "الربيع العربي" برزت إلى العلن علاقة تحالف خاصّة جمعت تركيا بإحدى دول مجلس التعاون الخليجي، وهي دولة قطر؛ إذ تفاهمت واتفقت كلاهما حول جانب كبير من المواقف تجاه الأزمات في سوريا، واليمن، وليبيا، ومصر. وكذلك اعتمدت كل من الدولتين على استراتيجية التمدد وتوسعة النفوذ إلى الدول عبر بناء علاقات تحالف مع الأحزاب ذات التوجهّات الإسلامية، وهو جانب أساسي يميّز سياسية حزب العدالة والتنميّة الخارجيّة، وهو الحزب الذي يعلن تبني مرجعيّة إسلاميّة، وكان مؤسسيه من المنتمين لتيار نجم الدين أربكان الممثل الأهم للإسلام السياسي في تركيا، في حين عرفت دولة قطر ببنائها علاقات مع الأحزاب ذات التوجهات والمرجعيات الإسلامية منذ عقد التسعينات من القرن الماضي وذلك كمحاولة لتوسعة وبسط نفوذها في الإقليم، وقد وحد هذا التشارك في الاستراتيجية مواقف الدولتين تجاه مختلف الدول العربية (رسول، 2018: 197).

ولم تقف العلاقة بين البلدين عند حدود توحيد المواقف والاتفاق على الأدوات، وإنما تجاوزتها إلى توقيع اتفاقيات ذات مضمون استراتيجي، وذلك مع توقيع اتفاقية تعاون عسكري بينهما في نيسان (أبريل) 2014م، كانت ذات أهمية استارتيجيّة بالنسبة لتركيا؛ إذ أنها بموجبها تمكّنت من التواجد العسكريّ لأول مرة بتاريخ الجمهوريّة التركيّة في منطقة حساسة وهامة بالنسبة لإمدادات الطاقة العالمية، وهي مياه الخليج العربي، إذ سُمِحَ بموجب الاتفاقية لتركيا بإنشاء قاعدة عسكريّة في قطر،

وهو ما عزّز من علاقة التحالف بين الدولتين، في حين استشعرت دول الخليج العربي هذا التحوّل ورأت فيه خطراً استراتيجياً على أمنها القوميّ، وطلبت كل من المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين من قطر إنهاء التعاون العسكري مع تركيا، وهو ما لم يلقَ استجابةً، ما ساهم من تعميق الأزمة بين الدول الخليجية الثلاث من جهة، ودولة قطر من جهة أخرى، وذلك لسبب أساسي متمثل في تطوّرات علاقة قطر مع تركيا (رسول، 2018: 113).

استمر تطور العلاقات بين البلدين، وفي كانون الأول (ديسمبر) 2014م تم الاتفاق على تأسيس لجنة باسم "اللجنة الاستراتيجية العليا التركيّة – القطريّة". وفي كانون الأول (ديسمبر) من العام 2015م، جرى توقيع مذكرة تفاهم أوليّة لاستيراد تركيا الغاز الطبيعي المُسَال من قطر، وذلك بعد أزمة وقعت حينها بين تركيا والمورد الأول للغاز لها، روسيا، في أعقاب إسقاط تركيا طائرة مقاتلة روسيّة كانت تشارك بالعمليات العسكريّة في سوريا. وكان لوقوع "الأزمة الخليجيّة" ومقاطعة دول الإمارات والسعودية والبحرين لقطر في حزيران (يونيو) من العام 2017م دور وتأثير مباشر في تعميق وتعزيز العلاقة بين تركيا وقطر (رسول، 2018: 195).

مثلت العلاقة المتصاعدة مع قطر أهمية كبرى بالنسبة لتركيا ووفّرت لها دعماً أساسياً في اسناد مواقفها على صعيد السياسة الخارجيّة، وفي عام 2018م وعقب تصاعد الخلافات بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية والخلاف بينهم حول ملفات عدّة من الأزمة السوريّة، إلى قضية الدعم التركيّ للأكراد، إلى اتهامات الحكومة التركية للولايات المتحدة الأمريكية بالضلوع بمحاولة الانقلاب الفاشلة في الخامس عشر من تموز (يوليو) عام 2016م، والرفض الأمريكي المتكرر لتسليم زعيم جماعة الخدمة التركيّة، فتح الله غولن، بعد مطالبات تركيّة متكررة بتسليمه واتهامها تنظيمه بالوقوف وراء محاولة الانقلاب الفاشلة، جاء دور قطر عبر ضخّها استثمارات وأموال قطريّة في تركيا بقيمة (15)

مليار دولار، بينما كانت تركيا تشهد أزمة اقتصاديّة بسبب تراجع قيمة الليرة التركية بفعل تأثيرات العقوبات الأمريكيّة المفروضة في حينها، لتضاف إلى استثمارات قطرية سابقة في تركيا تقدر قيمتها بنحو (20) مليار دولار (رسول، 2018: 19).

في المقابل، شهدت العلاقات التركيّة مع المملكة العربيّة السعودية تذبذباً واكتسبت طابعاً عاماً من التنافس الجيوسياسيّ في منطقة الشرق الأوسط. وبالرغم من توافق الدولتين على المواقف من الأزمة السوريّة خلال السنتين الأوليتين من اندلاعها (2011–2013م) إلا إن الخلاف حول مُجمل التحوّلات المصاحبة لمرحلة "الربيع العربي"، وتحديداً ما يتعلق بالموقف من التنظيمات المصنفّة ضمن تيار "الإسلام السياسي" ووصولها إلى الحكم في عدّة دول عربيّة، وتهديدها لأنظمة الحكم في دول أخرى، بدأ بإحداث الهوّة بين مواقف وتوجهات السياسة الخارجيّة للبلدين، وهو ما بلغ ذروته في الخلاف على دولة ذات وزن جيوسياسيّ هام، وهي مصر، وذلك مع الموقف السعودي الداعم لتحرك الجيش المصري وعزله الرئيس المصري، محمد مرسي، في تموز (يوليو) من العام 2013م، وما تلا ذلك من تصنيف السعودية لـ "جماعة الإخوان المسلمين" باعتبارها جماعة "إرهابيّة" (البرصان، 2015: 51).

تعزّزت الخلافات بين السعودية وتركيا مع التباين في المواقف من الأزمات في اليمن وليبيا؛ إذ اختارت تركيا دعم حزب "التجمع اليمنيّ للإصلاح" ذو التوجه الإسلامي في اليمن، وحزب "العدالة والبناء" في ليبيا، ذو التوجه الإسلامي أيضاً، في حين سعت السعودية لتحجيم دور كل منهما وتعمقّت الأزمة في العام 2017م، بعد حدوث أزمة مجلس التعاون الخليجي، ومقاطعة المملكة العربية السعودية لقطر، في حين قررت تركيا دعم قطر على الفور؛ إذ أعلن الرئيس التركي أردوغان أن إجراءات المقاطعة ومطالب فكّ "الحصار" المعلنة مخالفة للقانون الدولي، كما قام البرلمان التركي

بالموافقة على إرسال قوات عسكرية إلى قطر، وتم إرسال خمسة آلاف جندي تركيّ إلى قطر. يضاف إلى ذلك الخلاف بين كل من السعودية والإمارات من جهة وتركيا من جهة أخرى، إثر قيام أردوغان في نهاية العام 2017م بزيارة السودان والإعلان عن اتفاق لتسليم جزيرة وميناء سواكن السودانية إلى تركيا بغرض إدارتها واستثمارها، بما في ذلك إقامة قاعدة عسكرية عليها (رسول، 2018: 197).

في تشرين الأول (أكتوبر) عام 2018م حدثت أزمة مقتل الصحفي السعودي، جمال خاشقجي، في القنصليّة السعودية باسطنبول، وعبّرت عن حالة من الصراع بين الدولتين، مع توجيه اتهامات تركية لمسؤولين سعوديين رفيعي المستوى بالقيام بالحادثة ومحاولة الضغط والتصعيد إعلامياً ضد السعودية فيما يخصّ القضية.

ولا تزال الأزمة والتوتر مستمراً بين البلدين حتى العام 2020م، حيث صرح وزير الدولة للشؤون الخارجية السعودي، عادل الجبير، في شباط (فبراير) 2020م، بأن تركيا تقوم بـ "تمويل ورعاية الميليشيات المتطرفة في الصومال وليبيا وسوريا" (سبوتنيك، 2020/2/13).

وبذات المنحى، شهدت العلاقات التركيّة الإماراتيّة، توتراً مماثلاً من حيث الطابع والأسباب المتعلقة بالتنافس الجيوسياسي على مستوى الإقليم؛ إذ تصاعدت التوترات بفعل اختلاف والرؤى والمواقف في كل من مصر، واليمن، وليبيا، وبالتحديد ما يتعلق بالموقف من الجماعات والأحزاب ذات التوجه الإسلامي والدعم والتعاون التركيّ معها، مقابل الإدانة الإماراتية لها وتصنيفها ضمن قوائم "الإرهاب".

وفي اليمن ظهر التنافس الجيوسياسيّ الإماراتي التركيّ مع إقدام حزب الإصلاح اليمنيّ المقرب من تركيا، عام 2012م، بإعاقة إقرار اتفاقية في البرلمان اليمنيّ كان المقرر أن يتم بموجبها السماح لشركة "موانئ دبي العالميّة" بالاستثمار في ميناء عدن ذو الأهمية الاستراتيجية بإطلالة على بحر

العرب ومقربه من مضيق باب المندب. في حين يقوم رجال الأعمال المرتبطين بالحزب بضخّ أموال واستثمارات في تركيا، كما وبرز سعي وزير النقل اليمني، صالح الجبواني، المنتمي لحزب الإصلاح، ومحاولاته لإدخال شركات النقل والبنى التحتية وإدارة الموانئ التركيّة للاستثمار ومنحها العطاءات في اليمن، وهو ما عارضته القوى المرتبطة بالتحالف العربي، وفي مقدمتها دولة الإمارات (بهاء الدين، 2020: 124).

وفي ليبيا، دخلت تركيا في صراع مع مصر والإمارات العربية المتحدة، الذين اختاروا دعم حكومة طبرق في الشرق الليبي، وبسبب الخلافات حول حقول الغاز وأنابيب نقل الغاز المقترحة في البحر المتوسط، تطوّر الموقف التركيّ في تشرين الثاني (نوفمبر) من العام 2020م إلى توقيع اتفاقيات مع حكومة الوفاق الليبية في طرابلس، شملت اتفاقاً لترسيم الحدود البحريّة بين البلدين، واتفاقاً ُ للتعاون العسكريّ، وبموجبه شرعت تركيا في كانون الثاني (يناير) عام 2020م بإرسال قوّات ومعدّات عسكريّة تركيّة إلى ليبيا (البستاني، 2020: 4).

إلا إنّه ورغم شدة الخلافات بين تركيا من جهة، والسعودية والإمارات من جهة أخرى، تم المحافظة على مستوى محدد من العلاقات مع تركيا، خاصة الاقتصادية منها، مع الإبقاء على العلاقات الدبلوماسيّة، وهو ما يتصل بمصالح جيوسياسية تتمثل بالأساس بالحاجة لمواجهة نفوذ القوى الدوليّة الأخرى في المنطقة، وفي مقدمتها النفوذين الروسي والإيرانيّ.

تجد الدراسة أن السياسة الخارجيّة التركيّة شهدت تحوّلات هامة في عهد حزب العدالة والتنمية تجاه المنطقة العربية؛ إذ تميزت بزيادة التوجه نحو تعزيز العلاقات والنفوذ التركيّ في المنطقة العربية، وجاء ذلك سعياً لتحقيق مكتسبات وجنيّ ما يحققه هذا النفوذ من مكاسب استراتيجية لتركيا على مختلف الصعد والمستويات، بحيث غدت المنطقة العربية ذات أهمية جيوسياسيّة خاصّة للدولة

التركيّة، وأصبحت تمثل عمقاً استراتيجياً – باصطلاح وزير الخارجية التركي السابق، أحمد داود أوغلو – يحقق المصالح والمكاسب الهامة لها، إلّا أن هذا التوجّه التركيّ نحو المنطقة العربيّة تسبب في تصعيد حالة من التنافس الجيوسياسيّ مع القوى الموجودة فيها، بما في ذلك دول عربية ذات نفوذ، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، ما تسبب في خلق حالة من التوتر والأزمات معها، حول ملفات إقليميّة عدّة

الفصل الرابع

السيناريوهات المحتملة للاستراتيجية التركيّة حِيال المشرق العربي

عرفت السياسة الخارجيّة التركيّة تجاه منطقة الشرق الأوسط والمشرق العربي تحوّلاً هاماً منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا عام 2002م، واتسمت بتصاعد التوجه التركيّ نحو تعزيز العلاقات والروابط مع دول وشعوب المنطقة، وهو ما حقق آثار وانعكاسات لافتة سرعان ما ظهرت في تضاعف مستويات التبادل التجاري والاستثمارات وحركة المسافرين بين الدول العربية وتركيا، وكذلك على مستوى الرأي العام العربي ونظرته الإيجابيّة تجاه تركيا.

إلّا أن هذه السياسات الناعمة عرفت تحوّلاً وتبدلاً نحو تبني سياسات ومواقف اتجهت نحو طابع أكثر خشونةً، وبالتحديد بعد اندلاع موجة اضطرابات "الربيع العربي" في المنطقة العربيّة، إذ عمدت تركيا لتوظيف الأحداث واستغلالها بغرض توسعة نفوذها بصورة جديدة ووفق أساليب وأداوت مختلفة.

وقد جاء هذا الفصل للإجابة على سؤال: ما هو مستقبل السياسة الخارجيّة التركيّة في منطقة المشرق العربي؟ حيث يسعى هذا الفصل لاستشراف مستقبل سياسة تركيا الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط، خلال الفترة القادمة، وذلك استناداً للمعطيات والمؤشرات الحالية، ووفق سيناريوهين: الأول يزداد فيه النفوذ التركيّ في منطقة المشرق العربي، وبحيث تصبح تركيا حاضرة جيوسياسياً بشكل دائم فيها، وسيتم تناول هذا السيناريو في المبحث الأول من الفصل. والثاني يتراجع فيه حضور النفوذ والتدخّل التركي بالمنطقة، بفعل تعدد المشاريع المنافسة والمزاحمة، وبحيث يبقى لتركيا تأثير محدود ضمن مستويات وأدوات محدود لا يتجاوزها، وسيتم تناول هذا السيناريو في المبحث الثاني.

المبحث الأول

سيناريو تنامي النفوذ التركيّ في منطقة المشرق العربي

صاحب وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا – عام 2002م – بروز التوجه التركي لاعتماد مبادئ ومرتكزات جديدة على مستوى السياسة الخارجيّة، تمثل أهمها في استحداث وتطبيق مفهوم "العمق الاستراتيجي"، الذي طوّره أحمد داود أوغلو، وتجسّد في مساعي خلق مجالات جيوسياسية جديدة تسعى تركيا للتمدد نحوها بديلة عن خيار الانضمام والتوجه نحو أوروبا والغرب، كما كان سائداً طوال الفترة الممتدة منذ استقلال الدولة عام 1923م، ومن ثم انضمامها لحلف "الناتو" عام 1952م، وحتى فترة متأخرة من الحرب الباردة. وشمل هذا المفهوم تحديداً تكثيف وتعزيز الحضور والتوجه التركي نحو منطقة الشرق الأوسط، ومن ضمنها منطقة "المشرق العربي"، بالدرجة الأولى.

وتزامن هذا المنطلق والتوجه الاستراتيجي الجديد، مع تبني مبدأ "تصفير المشاكل"، والذي انطلق إدراكاً من كلفة الصراعات على الدولة التركيّة، وإدراك أن إنهاء الصراعات وعدم التوّرط فيها هو السبيل الأفضل لاستقرار تركيا ونهضتها، وكان المقصود بالدرجة الأولى من هذا المبدأ هو إنهاء حالات العداء والخلافات مع دول الجوار، بما فيها الدول العربيّة في منطقة المشرق العربيّ. بل أن تركيا سعت لتقديم نفسها بوصفها وسيطاً في النزاعات المفتوحة في الإقليم، كما ظهر مثلاً في توسطها في المحادثات بين سوريا وإسرائيل، أو بين الفرقاء في لبنان.

وكانت نتيجة الاقتران ما بين تطبيق المفهومين: "العمق الاستراتيجي"، و"تصفير المشاكل" هو التوجه نحو التمدد الناعم في المنطقة، فجاء توقيع عدد من الاتفاقيات التجارية مع الدول في المنطقة،

كما في اتفاقية التجارة الحرة، مع مصر، الموقعة في السابع والعشرين من كانون الأول (ديسمبر) 2005م، ومع فلسطين الموقعة في العام ذاته أيضاً (أبو داير، 2013: 277).

كما تجسّد الانفتاح الناعم على المنطقة في خطوات مثل اتفاقيات إلغاء التأشيرة (الفيزا) لمواطني معظم الدول العربية، والترويج السياحي لزيارة تركيا، والمترافق مع التوسّع في انتاج وعرض أعمال الدراما التركيّة المدبلجة إلى اللهجات العربية وعرضها على الشاشات العربية، مسهمةً في زيادة الارتباط والتوجه العربي على المستوى الشعبي خاصّة نحو تركيا، سواء كوجهة سياحية، للترفيه أو للسياحة أو الدراسة، أو عبر التوجه لشراء المنتجات التركية، والاستثمار والتملّك في تركيا.

إلّا أن مُرتكز "تصفير المشاكل" سرعان ما بدأ بالتراجع مع دخول المنطقة العربية عام 2011م فيما عرف بـ "الربيع العربي"، وما نجم عنه من اضطرابات وتصدعّات في عدد من الدول العربية، إذ سارعت تركيا للتدخل فيها، والتورط بذلك بسلسلة من الصراعات، ما ترتب عليه تصاعد الخلافات بينها وبين نسبة من الدول العربية، منهيةً بذلك مبدأ "تصفير المشاكل"، مع التحول إلى الافتعال والخوض والتدخل المباشر في عدد من الأزمات في الدول العربية.

بلغ التوسع التركي ذروته مع سنوات مرحلة "الربيع العربي" وتداعياته وبفضل ما تبعه من تحوّلات جيوسياسية تمثلت في حالة الانهيار والتفكّك العربي، على مستوى الدول، وعلى مستوى النظام الإقليمي العربي، وتزايد الحضور التركي من سوريا، إلى العراق، إلى مصر، وتحديداً خلال فترة حكم الرئيس السابق محمد مرسي، إلى علاقة التحالف المستمرة مع قطر، إلى تطور العلاقات مع السودان في الفترة الأخيرة من الحكم الرئيس السابق عمر البشير، قبل إسقاط نظام حكمه في العام 2019م، إلى تعزيز الحضور في اليمن، عبر العلاقات مع حزب الإصلاح، وصولاً إلى التمدد والتدخّل العسكري الأخير، وبشكل مباشر منذ العام 2019م، في ليبيا.

وبحكم أن منطقة الشرق الأوسط في ذلك الحين كانت تشهد حضوراً وسيطرة للنفوذ الأمريكي بالدرجة الأولى، وذلك منذ توقيع مصر اتفاقية كامب ديفيد للسلام عام 1979م، واندلاع حرب الخليج الثانية عام 1991م، ومن ثم الحرب على العراق عام 2003م، وبالتالي فإن التمدد والحضور التركيّ كان لا بدّ إن يأتي بتنسيق وتعاون وترتيبات، معلنة وضمنيّة، مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبخاصة في عهد إدارة الرئيس الأمريكي الديمقراطي، باراك أوباما (2008–2016م) (أمين، 2015: 300).

والتي كانت تسعى لتعميم ونشر نموذج حزب العدالة والتنمية، باعتباره نموذجاً للإسلام المعتدل المتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة وتسيير شؤون المنطقة، والبديل الأقدر على كبح الحركات الإسلامية المتشددة، وذلك أثناء مرحلة حكم الحزب الديمقراطي الأمريكي (2008–2016م) (أمين، 2015: 301).

وإن استمرار أداء تركيا دور قيادي ومركزي على مستوى منطقة الشرق الأوسط والمشرق العربي خلال المرحلة القادمة، يلزمه استمرار مثل هذه الحالة من الرضا والقبول الأمريكي بأداء هذا الدور، وهو ما قد يأتي بسبب من الرغبة الأمريكيّة في أداء تركيا دور الموازن الجيوسياسيّ في المنطقة مع دول مؤثرة وحاضرة فيها مثل إيران وروسيا، باعتبار أن العلاقات الأمريكية مع تركيا تبقى أفضل من علاقة الولايات المتحدة الأمريكية مع تلك الدول التي بينها وبين الولايات المتحدة حالة من التنافس الجيوسياسيّ على مستوى أقاليم متعددة حول العالم، وفي مقدمتها منطقة المشرق العربي.

ولكن مثل هذا الرضا يبدو اليوم أنّ احتمالاته باتت أضعف، وذلك بسبب تزايد بوادر ومؤشرات الخلاف بين الولايات المتحدة الأميركية وتركيا على مستويات متعددة، بدءاً من الخلاف حول العلاقة التركيّة المستمرة مع إيران، ومن ثم هناك الصدام التركيّ في سوريا مع الأكراد، والذين تراهن عليهم الولايات المتحدة الأمريكية في سوريا، وصولاً إلى الخلاف بسبب إقدام تركيا على إتمام صفقة صواريخ

الـ (S-400) الدفاعيّة من روسيا، وكذلك التوتر التركيّ المتصاعد مع اليونان، حليفة الولايات المتحدة في منطقة البحر المتوسط (الكفارنة، 2018: 228).

ويتطلب استمرار وتزايد التدخّل والحضور التركي في منطقة المشرق العربي كذلك شرط جيوسياسي آخر، وهو استمرار حالة التداعي والتفكك والتراجع في النظام الإقليمي العربي، ما يعزز من فُرَصْ تركيا للتمدد، بما في ذلك حالة الضعف والتراجع في مستوى التعاون والعمل العربي المشترك، بما يتضمنه من اتفاقيات وشراكة على المستويات السياسيّة والاقتصاديّة والأمنيّة والعسكريّة، واستمرار التراجع في منظومة الأمن والدفاع العربي المشترك.

وبالتالي فإن استمرار حالة الضعف والتفكّك سوف تسمح لتركيا بالاستمرار في ممارسة حضورها ونفوذها في الدول العربية، وفي مقدمة ذلك الاستمرار في استثمار حالة الإنهاك وضعف الدولة في كل من سوريا والعراق، وهما الدولتين المجاورتين لها، واللتين تمثلان عمقاً حيوياً لمصالحها وأمنها القوميّ، واللتَيْن بات يتكرر في خطابات عدد من القادة القوميين الأتراك الخطاب المطالب بأحقية تاريخية لتركيا في أراضي كل منهما، تحت شعارات تعتبرها من ضمن الأراضي التي طالب بها "الميثاق الملّي" (الميثاق الوطني) التركي عام 1920م، قبل إخراجها من حدود التركيّة في اتفاقية لوزان الموقعة في يوليو (تموز) 1923م.

وكذلك استمرار الأزمات الداخليّة في الدول العربية، والأزمات بين الدول العربيّة، كما في حالة الأزمة الخليجيّة، التي أفسحت لتركيا اكتساب حليف عربي، هو دولة قطر، إضافة إلى أزمات بين عربية أخرى مثل استمرار إبعاد سوريا من جامعة الدول العربية، وكذلك استمرار الأزمة والصراع في كل من ليبيا واليمن، واستمرار والانقسامات في الموقف العربيّة إزاء كلّ منهما.

كذلك من أهم الفرص الجيوسياسيّة التي بالإمكان أن تتيح وتعزز احتمالات الدور المستقبلي المتزايد لتركيا في منطقة المشرق العربيّ، تتمثل في استمرار وتزايد حالة الانكفاء والانسحاب الأمريكي من المنطقة، والتي بدت خلال العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين مع التراجع والانسحاب في النفوذ الأمريكي في كل من العراق وسوريا واليمن لصالح كل من إيران وروسيا.

وكذلك استمرار غياب القوى الدوليّة والإقليميّة الفاعلة، بما في ذلك استمرار غياب الرادع الأوروبي وعدم حضور أي من الدول الأوربيّة بثقلها في المنطقة، مع الإشارة إلى أن فرنسا باتت تبدي توجهاً واهتماماً متزايداً في الحضور في كل من العراق ولبنان، وهو ما قد يهدد مستوى الحضور والنفوذ التركيّ في المنطقة.

ومن أهم الاعتبارات التي قد تكون مؤثّرة في الحضور التركيّ بالمنطقة، خلال المستقبل المنظور، هو رغبة تركيا في الاتجاه مجدداً نحو مسار التصالح والتعاون مع دول المنطقة، والعودة بذلك إلى المسار الذي كان سائداً في سياستها تجاه المنطقة قبل العام 2011م، مع الاتجاه نحو الاعتماد على التمدد الناعم حصراً، والكفّ عن أيّ انخراط عسكري، مباشر أو غير مباشر، وبما يؤدي إلى تعزيز الحضور التركيّ ولكن بصورة مختلفة عن صورة التدخّلات الحاليّة.

ويقترن بذلك حدوث تسويات وتقاربات مع دول عربيّة هي الآن في حالة خلاف ومواجهة مع تركيا، وفي مقدمتها كل من: مصر، والإمارات العربية المتحدة، والسعودية. واتجاه تركيا نحو عدم حصر خيارات تحالفاتها مع قطر، والحركات الإسلاميّة في الدول العربية. أما في حال استمرار المراهنة على هذه التحالفات، فإن مستقبل الدور والحضور التركيّ في المنطقة سوف يبقى منوطاً بمدى حضور هذه التيارات والحركات الإسلاميّة، وهو ما تزداد المؤشرات على تراجع وانحسار احتمالاته، وتحديداً منذ نهاية حكم حزب الحرية والعدالة في مصر في تموز (يوليو) عام 2013م.

ومما يعزز سيناريو زيادة التدخّل التركيّ في المنطقة العربية خلال المدى المنظور (فترة العشر سنوات القادمة: 2020–2030م) هو ما لدى تركيا من دوافع متعددة تدفعها باتجاه الاستمرار في تعزيز نفوذها في المنطقة العربية، ومنطقة المشرق العربي تحديداً.

ويأتي في مقدمة ذلك الحاجة التركيّة المتزايدة لوجود أسواق للتصدير، خاصة أن قطاعيْ الصناعة والزراعة في تركيا يشكّلان اليوم أكثر من (25%) من إجمالي الإنتاج المحليّ. ومع إدراك حقيقة كون الاقتصاد التركي الأكبر في منطقة الشرق الأوسط؛ إذ تحتلّ تركيا المرتبة السابعة عشرة في ترتيب أكبر الاقتصاديات على المستوى العالمي (الحسن، 2018: 436).

إضافة إلى قطاع السياحة والذي يشكل نحو (14%) من حجم الاقتصاد التركيّ، ويعتمد بدرجة كبيرة على توافد السيّاح العرب، والذين بلغ عددهم نحو ثلاثة ملايين سائح في العام 2019م، وهو رقم لا يمكن للاقتصاد التركي الاستغناء عنه بسهولة، ويتطلب المحافظة عليه وزيادته تعميق الروابط مع عموم الدول العربيّة (الدجين، 2018: 24).

يُضاف إلى ذلك حاجات ودوافع على مستوى الأمن القومي التركيّ، وأهمها ما يتعلق بمسألة التهديد الكرديّ التي كانت ولا زالت تمثل تهديداً لوحدة الأراضي التركيّة. وتحرص تركيا على إبقاء القضيّة والخطر الكرديّ بعيداً عن حدودها والعمل على تبديدها قدر الإمكان، حتى لا يعود التصعيد مع المقاتلين الأكراد كما كان في مرحلة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، حين استنزفت المواجهات في جنوب وشرق البلاد مع حزب العمال الكردستانيّ البلدان (خاروداكي، 2013: 334).

وبناءاً على ذلك تتعزز الحاجة التركيّة لاستمرار الحضور في كل من سوريا والعراق بغرض ضمان إبعاد أيّ تهديد كرديّ، خصوصاً مع تصاعد هذا التهديد إثر انتشار المسلحين الأكراد في مناطق شمال وشمال شرق سوريا منذ اندلاع الأزمة السوريّة عام 2011م. وهو ما ظهر مع توسيع

تركيا عملياتها العسكريّة ضد مسلحي حزب العمال الكردستاني شمال العراق، وكان آخرها عملية "مخلب النسر" في شهر حزيران (يونيو) 2020م. كما تأتي في ذات الإطار العمليات في شمال سوريا ضد المسلحين الأكراد من المنتمين لقوّات "وحدات حماية الشعب" الكرديّة، وكان آخرها عملية نبع السلام في تشرين الأول (أكتوبر) 2019م (دياب، 2019: 3).

يُضاف إلى ذلك الحاجة التركيّة المتزايدة لمصادر الطاقة، وهي التي تعتمد على الاستيراد في تأمين احتياجاتها بالطاقة، وبنسبة تصل إلى (73.0%). وهو ما دفعها في العام 2019م إلى التوجه بسفن التنقيب التابعة لشركة (تركش بتروليوم) التي تمتلكها وتديرها الدولة التركيّة في شرق المتوسط، وتحديداً قبالة سواحل قبرص الشماليّة، وهي الخطوة التي أعقبها تنديد وإدانة اوروبيّة واسعة، ومن ثم دفعت تركيا نحو تعزيز تواجدها العسكريّ في شرق البحر المتوسط عبر نشر فرقاطات عسكريّة تابعة لها (عويضة، 2019: 123).

ومن ثم اتجهت نحو تعزيز التدخلات في التركيّة في صراعات المنطقة، فجاء الدخول في الأزمة الليبيّة عبر توقيع اتفاقيّة أمنية وعسكريّة مع حكومة الوفاق الليبيّة في تشرين الثاني (نوفمبر) 2019م، ومن ثم الشروع بإرسال إمدادات وخبراء عسكريين إلى ليبيا مطلع العام 2020م. يُضاف إلى ذلك استمرار التواجد التركي العسكري في مناطق شمال سوريا، ما بين ريف حلب الشمالي، وإدلب.

وفي سبيل ضمان تركيا مصالحها المتعددة في المنطقة، فإن ذلك يتطلب الإمساك بأوراق ضغط ومساومة يُمكنها المقايضة بها مقابل ضمان مصالحها، ويأتي من ذلك تواجدها وانتشارها العسكريّ في كل من العراق وسوريا وليبيا. وهو ما يتصل بتموضع عسكريّ تركيّ ممتد على مستوى المنطقة، إذ لدى تركيا كذلك وجود عسكريّ في كل من قطر والصومال. وتضاف هذه الأوراق إلى ما تمتلكه

تركيا من أوراق سابقة، مثل احتضانها مصادر نهريْ الفرات ودجلة، وإمكان تهديدها المستمر بحبس المياه عن كل من سوريا والعراق.

ومما يؤشر على استمرار وتزايد التدخل التركي في المنطقة ما يستجدّ من ملفات، استدعت معها مزيد من التدخّل والحضور التركيّ. كما حدث مؤخراً في ليبيا، والتي جاء التدخل العسكري التركي المباشر فيها متصلاً ونتيجةً لتصاعد الأزمة والصراع حول استثمار مصادر الغاز المكتشفة في شرق المتوسط (الجبالي، 2020: 68).

يُضاف إلى ذلك الدور والحضور التركيّ المتصاعد في الشأن الفلسطينيّ، وهو ما يبرز تحديداً إثر توقيع اتفاقيات تطبيع العلاقات بين كلّ من الإمارات والبحرين والسودان، في العام 2020م، مع إسرائيل، وما تضمنه ذلك من تجاوز للمبادئ التي كانت مدار الإجماع العربي، وفي مقدمتها مبدأ "الأرض مقابل السلام"، الذي جرى تثبيته في مبادرة السلام العربية عام 2002م.

وهنا، ومع الإنحسار في الدعم والإسناد العربي للجانب الفلسطيني، تبرز تركيا لتحاول سد هذا الفراغ، وهو ما يمنحها المزيد من النفوذ والحضور في قضية وصراع نشط ومتجدد باستمرار، في قلب منطقة المشرق العربي، وبالتالي يزيد ذلك مما تمتلكه تركيا من أوراق وأدوات تعزز حضورها على مستوى المنطقة وقضاياها.

وقد ظهرت المبادرة التركيّة لأداء هذا الدور مباشرة مع استضافة محادثات المصالحة الفلسطينية الأخيرة، نهاية أيلول (سبتمبر) 2020م، حين استضافت اجتماعات بين وفدي حركتي فتح وحماس، والتي جاءت امتداداً لاجتماع الأمناء العامين للفصائل، الذي انعقد في بيروت، مطلع شهر سبتمبر (أيلول) 2020م (الجزيرة نت، 2020/9/24).

وهو ما شكّل تحوّلا بدت معه تركيا وكأنها تأخذ الدور الذي ارتبط بمصر منذ حدوث الانقسام الفلسطيني عام 2007م، حيث كانت مصر الراعي الأول لمحادثات المصالحة الفلسطينية منذ ذلك الحين، وهو ما يأتي، كما تقدم، في ظل انسحاب العربي من دعم القضية الفلسطينية بالتزامن مع انطلاق التطبيع بدون ارتباطه بمدأ استعادة الأرض، والتخلي عن مبادرة السلام العربية.

كما ويجب الإشارة إلى أنه هناك عوامل وشروط داخليّة في تركيا تحكم وتؤثر في فرص ومستقبل الحضور التركي في المنطقة، ويأتي في مقدمتها استمرار حضور وتأثير حزب العدالة والتنمية في السياسة والحكم بتركيا، وعدم حصول تراجع في القاعدة الانتخابية الداعمة له، وذك باعتبار أن هذا الحزب هو القائد لتوجهات تريكا الخارجيّة التي تحرص على الاتجاه نحو توسيع النفوذ التركيّ في العمقين العربي والإسلامي، على نحو الخصوص، والإنصراف عن الجهود المبذولة للتوجه وتعزيز الارتباط بالغرب.

على مستوى آخر، فإن هناك مؤشراً آخراً مهماً، يرتبط بتعزيز فرص استمرار الحضور التركيّ في المنطقة، وهو استمرار حالة التأييد والنظرة الإيجابية لتركيا و"النموذج التركيّ" على مستوى الرأي العام العربي. وهو ما يتجدد ويستمرّ مع استمرار السياسة التركيّة في تقديم نفسها كمناصر للقضية الفلسطينيّة، وتقديم نفسها كمناصر لـ "العرب السنة" في كل من العراق وسوريا ولبنان. يضاف ذلك إلى استمرار التأثير المستمر الذي تحدثه "الأدوات الناعمة" التي تفعلها تركيا لاستقطاب شعوب المنطقة، بما في ذلك تأثيرات إجراءات الدخول والإقامة والسياحة الميسرة، وتأثيرات الدراما التركية ومساهمتها في خلق صورة إيجابيّة وجاذبة عن تركيا.

تجد الدراسة بأن هناك دوافع متعددة تدفع تركيا باتجاه الاستمرار في التدخل وزيادة حضورها ونفوذها في منطقة المشرق العربي خلال الفترة القادمة، ولكن ذلك سيكون مقترناً بعوامل واعتبارات

متعددة تتعلق بالظروف والتحولات الجيوسياسية في المنطقة، وستكون زيادة الحضور التركي مقترنة بحالة استمرار الاضطرابات وعدم الاستقرار في المنطقة، واستمرار حالة التفكك والتشظي العربي، إضافة إلى إتاحة القوى الدوليّة ذات الحضور في المنطقة، وفي مقدمتها كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، والقوى الأوروبيّة، المجال أمام تركيا لممارسة المزيد من الحضور وتعزيز نفوذها في المنطقة.

المبحث الثاني

سيناريو تراجع النفوذ التركيّ في منطقة المشرق العربي

خلال العقد الأول من حكم حزب العدالة والتنمية، وتحديداً قبل العام 2011م، تطوّرت العلاقات التركيّة على نحو واسع مع الدول العربية، وكان التطوّر قائماً بالأساس على تعزيز الروابط الاقتصاديّة، وعقد اتفاقيات التجارة الحرّة، وتعزيز الروابط الثقافيّة مع الدول والشعوب العربيّة، وتسهيل حركة السفر وتشجيع السياحة العربيّة باتجاه تركيا. وكانت تسود نظرة إيجابيّة عربية، رسميّة وشعبيّة تجاه تركيا، وخصوصاً مع الشعور بوجود دور تركي موازن، يحدّ من الدور والنفوذ الإيراني المتصاعد بمنطقة المشرق العربي في مرحلة ما بعد الحرب على العراق عام 2003م.

إلّا أنّ اندلاع أحداث ما عُرف بـ "الربيع العربي"، وما تلا ذلك من الدخول في سلسلة من الاضطرابات التي عرفتها المنطقة، تسبب في حدوث تحوّل في السياسة الخارجيّة التركيّة تجاه منطقة المشرق العربيّ، إذ توجهت نحو ممارسة أدوار جديدة تمثّلت في التدخّل بأساليب وأدوات سياسية وعسكريّة، مباشرة وغير مباشرة في مختلف دول المنطقة، وهو ما استدعى تدهور العلاقات التركيّة مع عدد من الدول العربيّة وتحوّلها نحو حالة الخِلاف والصراع.

وجد حزب العدالة والتنميّة في "الربيع العربي" فرصة للتوسع وتعزيز النفوذ في منطقة المشرق العربي، وكان خيار دعم حركات "الإسلام السياسي" المراهنة الأساسية في هذا التوجه التركيّ، وأصبح هذا الموقف التركي الداعم للإسلاميين في الدول العربيّة أساساً للتنافس مع دول شعرت بالتهديد المباشر من هذا المشروع، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، ومصر (بعد خلع الرئيس مرسي عام 2013م) (عوض، 2019: 109).

لقد مثّلت لحظة انتخاب الرئيس محمد مرسي في حزيران (يونيو) 2012م، ووصول حزب "العدالة والحريّة" إلى الحكم في مصر، وما تلا ذلك مباشرة من مد تركيا مختلف أشكال الدعم والتعاون الاقتصادي والسياسي لهم، لحظة الذروة في التمدد التركي بالمنطقة العربيّة. إلّا أنه وفي ذات الوقت استدعت تلك اللحظة تصاعد المقاومة والمجابهة العربية للمشروع التركي، فجاءت سيطرة المجلس العسكري على الحكم في مصر في الثالث من تموز (يوليو) عام 2013م، وهي الخطوة التي تلقت دعماً كبيراً من دول عربية مناوِئة لتركيا، وفي مقدمتها الإمارات والسعوديّة، لتبدأ بذلك مسار ومرحلة عنوانها المواجهة والتحدي للنفوذ التركي في منطقة المشرق العربي (نجم، 2017: 292).

واستمر تراجع الدور والمشروع التركيّ مع تحوّل الموقف السعودي من الصراع في سوريا، وانسحاب المملكة من التنسيق السابق مع تركيا والذي كان يهدف منذ العام 2011م إلى إحداث التغيير وإسقاط نظام الحكم في سوريا. ومن ثم تصاعد الصدام في ليبيا، مع تصاعد الحرب الأهلية في ليبيا منذ عام 2014م، بين قوّات "فجر ليبيا"، المدعومة من قطر، في مواجهة القوات المشاركة في "عملية الكرامة" بقيادة خليفة حفتر، المدعوم من الإمارات.

ومن ثم ومع تصاعد الخلافات جاءت الأزمة الخليجيّة في نهاية أيار (مايو) من عام 2017م، وإعلان دول الإمارات والسعودية والبحرين ومصر، مقاطعة قطر، في سياق المواجهة بين هذه الدول وتركيا، إذ كان سبب المقاطعة هو استمرار علاقة التحالف بين قطر وتركيا (رسول، 2018: 195). وبلغت الأزمة والتصعيد بين المحورين المتنافسَيْن ذروتها، مع حادثة مقتل الصحفي السعودي، جمال خاشقجي، في القنصلية السعودية باسطنبول، في تشرين الأول (أكتوبر) 2018م، ومن ثم الاستغلال التركي لها للتصعيد ضد السعوديّة ونظام الحكم فيها دوليّاً.

وبناءاً على ذلك، فإن أحد أهم العوامل التي ستحدد مدى وحجم الدور التركي في منطقة المشرق العربي مستقبلاً يتمثل بمستوى الاستقرار السياسي وتراجع الاضطرابات في المنطقة، وبالتالي يمكن القول بأن الدور والنفوذ والتدخلّ التركي سوف يشهد تراجعاً بالتزامن مع انحسار ونهاية مرحلة "الربيع العربي"، وتبعاتها، وهو ما يقتضي كذلك جهود من الدول العربيّة في تعزيز مستويات الأمن العربي والتعاون العربي المشترك، والعودة إلى المستوى الذي كان عليه في مرحلة ما قبل العام 2011م، وما يتطلبه ذلك من مساعي مثل إعادة سوريا إلى جامعة الدول العربية، وإعادة الانفتاح العربي عليها. إضافة إلى المضيّ قدماً في جهود حلّ الأزمة في ليبيا، وكذلك في اليمن، أيّ إنهاء الاضطرابات والأزمات في المنطقة، وإنهاء مرحلة "الربيع العربي" وتداعياتها على المنطقة، والتي أتاحت لتركيا الفرصة لزيادة تدخلاتها ونفوذها.

وتتعزز بوادر هذا الاتجاه مع ظهور بوادر لترتيبات عربيّة جديدة في سوريا، كما في قيام الإمارات العربية المتحدة بإعادة فتح سفارتها بدمشق في كانون الأول (ديسمبر) عام 2018م، وكذلك قيام سلطنة عُمان مؤخراً، في مطلع تشرين الاول (أكتوبر) 2020م، بتعيين سفير جديد لها في دمشق. وهو ما يأتي ضمن إطار تحوّلات حسابات الدول الخليجيّة والعربيّة في سوريا واتجاهها نحو الحدّ من الدور والنفوذ التركيّ فيها (سي إن إن، 2020/10/4).

وخلال المرحلة القادمة، وفي حال استمرار تركيا في علاقة التحالف مع قطر، مقابل استمرار الخلافات مع المحور المتشكل من دول السعودية والإمارات ومصر، مع عدم التوصل إلى تسويات مع هذه الدول حول أهم الملفات، وفي مقدمتها الأزمة في ليبيا والموقف من دعم جماعات "الإسلام السياسي"، فإن فرص الدور التركي ستكون مقترنة بحجم التأثير الذي بإمكان قطر ممارسته في المنطقة.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أنها وان كانت تمتلك قوة اقتصادية كبيرة، إلا أن حجم تأثيرها السياسي يبقى أقل، والأدوات السياسة المتوفرة لديها تبقى محدودة، وإنما يبقى تركيزها ومراهنتها بشكل أساسي على سلاح الإعلام، والتيارات الإسلاميّة، والتي تتزايد المؤشرات على تراجع حضورها ودورها في المنطقة. وبناءاً عليه فإن بقاء تركيا متمسكة بهذه الاصطفافات والتحالفات يرجح سيناريو التراجع للدور التركي خلال الفترة القادمة.

ويضاف إلى ذلك عوامل وتحديات جيوسياسية أخرى تزيد من التحديّ أمام الأتراك إذا ما أرادوا الاستمرار في الاتجاه للتوسع بمنطقة المشرق العربي، وفي مقدمتها حسابات الولايات المتحدة الأمريكية التي تدفع باتجاه تحجيم الدور التركي وضبطه عند حدود معينة، وإعادته إلى مستويات مرحلة ما قبل العام 2011م.

وهو ما يتأكد مع تزايد مستوى التأزيم في العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات الأخيرة، وتحديداً منذ محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا في تموز (يوليو) من عام 2016م. وتزامن ذلك مع تحوّل سياسات تركيا في سوريا، نحو التنسيق مع روسيا، في سبيل الحدّ من النفوذ الكرديّ المهدد لها.

وتعززت الخلافات بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكيّة مع تصاعد الخلاف حول الموقف من الفصائل الكرديّة المقاتلة في سوريا، والتي اتجه الجانب الأمريكية إلى المراهنة عليها وتقديم الدعم لها، في حين صنفتها تركبا ضمن قوائم الجماعات الإرهابية، وبلغ الخلاف التركي الأمريكي بهذا الخصوص ذروته مع قيام تركيا بشنّ عملية "نبع السلام" في مطلع تشرين الأول (أكتوبر) عام 2019م بهدف إقامة منطقة آمنة في شمال سوريا تهدف لتقليص مناطق انتشار وسيطرة المسلحين الأكراد (دياب، 2019: 4).

وجاءت العمليّة في حينها بدون موافقة وتنسيق مع الجانب الأمريكي، ووسط مطالبات متصاعدة من قبل أعضاء الكونغرس بفرض العقوبات على تركيا. وتزامن ذلك مع تزايد حدة الخلاف والتصعيد بين البلدين على خلفية قيام تركيا في العام 2019م أيضاً بإتمام صفقة شراء صواريخ الـ (S-400) الدفاعيّة من روسيا.

أيضاً، تبرز تحديات أخرى أمام استمرار الحضور والتمدد الجيوسياسي التركيّ في منطقة المشرق العربي، ومن ذلك بروز منافس غربيّ آخر، وهي فرنسا، التي تبدي توجهاً واهتماماً متزايداً في الحضور في كل من العراق ولبنان، وذلك بالتزامن مع تصاعد المواجهة بين تركيا وفرنسا في عدة ساحات.

ويأتي في مقدمتها التوتر المتصاعد بين الدولتين إثر التوجه التركي نحو السعي للحصول على حصة في احتياطيات الغاز الضخمة المكتشفة في منطقة شرق البحر المتوسط، وشُروع الشركات التركيّة عام 2019م في عمليات التنقيب فيها، رغم عدم وقوع أي من الحقول ضمن المناطق التجاريّة الخاصّة بتركيا (عويضة، 2019: 123).

وكذلك التوجه التركي المتزايد منذ العام 2019م نحو الانخراط وتقديم الدعم المباشر لحكومة الوفاق الوطني في غرب ليبيا، والقوات الموالية لها، في مواجهتها مع قوات الجيش الوطني الليبي بقيادة اللواء خليفة حفتر، الذي تقدم فرنسا له الدعم وتنحاز إلى جانبه في ليبيا. وتبدي فرنسا قلقاً من التوجه التركي لمنافستها على استثمار موارد الطاقة في ليبيا.

ويعني تصاعد المواجهة بين تركيا وفرنسا المزيد من الاحتمالية لتبادل التصعيد والضغوطات بين الدولتين، في ساحات مختلفة، وقد تكون ساحة المشرق المشرق العربي من الأكثر ترجيحاً

للمنافسة فيها، بحيث تتجه فرنسا للوضع بثقلها من أجل تعزيز نفوذها بشكل خاص في كل من سوريا والعراق ولبنان، وبما يؤدي إلى الحدّ من النفوذ التركي فيها.

وقد تتجه تركيا، وفق هذا السيناريو، وبدافع من المنافسة والتحديّ، وتراجع الشعور بالجدوى، في منطقة المشرق العربي، إلى الميل تدريجياً إلى البحث عن ساحات بديلة متاحة، تكون المنافسة فيها لها أقلّ حدّة. ومن ذلك احتمالات صرفها المزيد من التركيز والتوجه نحو مناطق لها فيها صلات وروابط ونفوذ، مثل آسيا الوسطى، والقوقاز، والبلقان.

وفي عام 2020م أخذ المشروع المواجه للنفوذ التركي في المشرق العربي بالتجسّد على الأرض وبوتيرة متسارعة، وذلك مع بروز ترتيبات جديدة بين الدول العربية وإسرائيل، تمثلت في توقيع اتفاقات "تطبيع" للعلاقات بين إسرائيل وعدة دول عربية وذلك في تجاوز تام لأيّ من الاعتبارات السابقة بهذا الصدد، وتجاوز مبدأ "السلام مقابل الأرض" الذي تقرر في المبادرة العربية للسلام عام 2002م.

وجاءت هذه الترتيبات الجديدة معبرةً عن المعارضة المشتركة، الأمريكية والإسرائيلية والعربية، لكل من التوسعَيْن، الإيرانيّ، والتركيّ في منطقة المشرق العربي. وقد أدركت تركيا ذلك مباشرةً وسارعت للتنديد باتفاق السلام الإماراتي – الإسرائيلي فور توقيعه في الرابع عشر من آب (أغسطس) 2020م، وأعلن أردوغان أنه يدرس إغلاق السفارة التركيّة في الإمارات؛ إدراكاً لحقيقة كَوْن التحالف الإسرائيلي– العربي، هو في جانب أساسي منه مضاد للدور والنفوذ التركيّ في المنطقة. وتكررت الإدانة التركيّة أيضاً بعد توقيع الاتفاق الإسرائيلي – البحريني في الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2020م (بي بي سي، 2020/8/14).

وعلى مستوى الرأي العام، فإن التوجه التركي المتزايد للانصراف عن السياسات الناعمة والتوجه نحو الاعتماد المتزايد على "القوة العسكرية" وسياسة نشر القواعد والأساطيل الحربيّة، ودعم ميليشيات

محلية وتحويلها إلى جيوش شبه نظامية، كما برز مؤخراً في كل من سوريا وليبيا. كل ذلك يؤدي بالضرورة إلى تراجع صورة تركيا والنموذج التركي على مستوى الرأي العام العربي، وذلك بفعل ظهور الوجه العسكري لتركيا بشكل متزايد بدلاً من الصورة الناعمة القائمة على نموذج التقدم الاقتصادي وإبراز المشتركات الثقافية والحضارية والتاريخية والدينية وإدارة توظيفها في سياق تعزيز ربط تركيا بالمنطقة واستقطاب العرب للسياحة والاستثمار فيها، كما كان في مرحلة سابقة.

وتبقى احتمالات مستقبل النفوذ التركي مقترنة كذلك بعوامل داخليّة في النظام السياسي التركيّ، وفي مقدمتها فرص ومستوى حضور حزب العدالة والتنمية، وفي حال تراجع قاعدته الشعبية وتراجع حضوره وتأثيره في السياسة التركية الخارجيّة. فإن ذلك يؤدي بالضرورة إلى تحوّل في شكل السياسة التركية تجاه منطقة المشرق العربي وتبلور توجهات جديدة قد تتجه نحو تعزيز أدوار أخرى بديلة، تكون بعيدة عن التدخّل في الشؤون الداخلية للدول، وقد يتعزز الاتجاه الجديد بسبب عواقب التورط في صراعات المنطقة خلال المرحلة الماضيّة، وتزايد الإدراك داخل تركيا بمدى كلفتها على تركيا، اقتصادياً، وسياسياً.

تجد الدراسة بأن الموقع الجيوسياسي لمنطقة المشرق العربي، باعتبارها تقع في تقاطع مجالات حيويّة لدول وقوى عديدة، إقليميّة ودوليّة، فإن ذلك لن يترك تركيا المجال لتتمدد في المنطقة بأريحيّة وسهولة دون أي تدخلات وتعارضات من قبول نفوذ قوى أخرى تحدّ من دورها، بما في ذلك قوى ومنافسة إقليميّة، من قبل إيران، أو الدول العربيّة، أو من قبل قوى دوليّة، من روسيا، إلى دول الاتحاد الأوروبي، إلى الولايات المتحدة الأمريكية؛ أي أنّ منطقة المشرق العربي ليست منطقة فراغ جيوسياسي، بحيث يكون اتمدد فيها متاحاً بسهولة ويُسر.

المبحث الثالث

سيناريو الدور المعتدل

يرجح الباحث أنه وبالرغم مما يواجه تركيا من تحديّات على صعيد تمدد نفوذها وحضورها في منطقة المشرق العربي، إلّا أنها ستبقى محتفظة بدورٍ وحضور مؤثر وهامّ على مستوى المنطقة. وذلك بالنظر إلى ما لديها من من مقوّمات ومقدّرات وعناصر قوة، اقتصاديّة وسياسيّة وثقافيّة، وما تتمتع به من استقرار سياسي، يمكّنها من ممارسة مثل هذا الدور. إذ تعتبر تركيا قوة كبرى على مستوى إقليم الشرق الأوسط، وهي من مراكز الإقليم التي لا يمكن أن تمر التفاعلات ما بين الإقليم وما بين القوى الدوليّة الأخرى دون المرور عبرها والتعاطي معها ووضعها ضمن الحسابات.

وتبرز أهمية تركيا من حيث دورها الهامّ في حفظ التوازنات على مستوى المنطقة، إذ إنها من المنظور الغربي، ممثلاً بقوى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكيّة، لها دور في الحد من التمدد الإيراني على مستوى المنطقة، وكذلك هي تؤدي دوراً مستمراً في الحيلولة دون تمدد النفوذ الروسي وتناميه في المنطقة، وهو ما يظهر خلال السنوات الأخيرة في حالة الخلاف الموجودة بين كل من تركيا وروسيا، حيث تدعم روسيا الحكومة السوريّة في حين تحتلّ القوّات التركيّة أجزاء من شمال سوريا.

ويتأكد هذا الدور من منظور الولايات المتحدة الأمريكيّة والاتحاد الأوروبي مع استمرار تركيا كعضو ضمن حلف شمال الأطلسي (الناتو). ومن المنظور الجغرافي العسكري فإن تركيا تمتلك موقعاً ذو أهمية عسكرية عالية، لا غنى عنه، بالنسبة للعمليات العسكريّة ولحركة القطع العسكريّة، البريّة والجويّة والبحريّة، باعتبارها تقع في موقع هام يتوسط بين قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا. وبالتالي

فإن هناك ضرورة مستمرة للتنسيق معها على المستوى العسكريّ. وبالتحديد عندما يتعلق الأمر بمنطقة الشرق الأوسط.

يضاف إلى ذلك، أنّه ومن وجهة نظر الاتحاد الأوروبي، فإن تركيا تبقى شريكاً لا غنى عنه، وهي تؤدي أدواراً هامّة لأوروبا بسبب موقعها الجغرافي الملاصق للقارة، وفي مقدمتها دورها في إدارة وكبح تقييد تدفق المهاجرين واللاجئين نحو أوروبا، وهو ما قد يكون عُرضة للتهديد في حال تصاعد حالة الخلاف والصراع معها، أو في حال تزايد مستوى عدم الاستقرار والانفلات فيها.

لكن وجود الحاجة للدور التركي واستمرار التنسيق والتعاون الأوروبي مع تركيا، لا يعني التوافق التام وعدم الصدام معها والتسليم لها بما تقدم عليه من تحركّات، وهو ما ظهر في العامين 2019م و2020م، مع التدخّل العسكريّ التركيّ في ثلاث جبهات: ليبيا، وأذربيجان، وشمال سوريا. فقد أثارت تركيا استياء الدول الأوروبية، عبر تدخلها في ليبيا إلى جانب حكومة الوفاق الوطني في طرابلس، وبدعمها أذربيجان في نزاعها مع أرمينيا في منطقة ناغورنو قره باغ، وعملياتها ضد الأكراد في شمال سوريا.

إضافة إلى التوترات والعسكرة المتزايدة للنزاع حول المحدود البحريّة مع كل من اليونان وقبرص، كما ظهر في عدد من المناورات الاستفزازية، وهو ما انتهى إلى فرض عقوبات من الاتحاد الأوروبي على تركيا على خلفية عمليات التنقيب التركية عن الغاز في شرق المتوسط (دي دبليو، 2020/12/11).

مثل هذه الضغوطات تؤكد لتركيا مدى الكلفة المتوقعة في حال التمدد الزائد في منطقة الشرق الأوسط والمشرق العربي ما يعني تعزيز حساباتها عند اختيار وصناعة قراراتها تجاه المنطقة، وبما يؤكد دائما على مدى الجدوى المرجوة منها، وهو ما ينتهي إلى ترسيخ مواقف أكثر اعتدالاً في

استراتيجيتها وسياستها الخارجية تجاه المنطقة. وهو ما قد بدأت بوادره بالظهور مؤخراَ كما جاء في الموقف التركي المرحب بالمصالحة الخليجية المنعقدة مطلع العام 2021م، ما ينبؤ عن تبني توجهات أقل حِدّة وأكثر اعتدالاً في سياستها بالمنطقة (وكالة أنباء الأناضول، 2021/1/6).

وبالتالي، يخلص الباحث إلى أنه من الصعب الحديث عن انتهاء وانسحاب كامل للدور والنفوذ التركي في منطقة المشرق العربي، ولكنه قد يكون بدرجة أكبر من التنسيق وعودة إلى مرحلة من العلاقات تتسم بقدر من التعاون مع دول المنطقة، كما كان الحال عليه في مرحلة ما قبل العام 2011م.

الفصل الخامس

الخاتمة، النتائج والتوصيات

أولاً: الخاتمة

يعتبر الرئيس التركي الأسبق، تورغوت أوزال، بمثابة المؤسس الثاني للجمهوريّة التركية الحديثة، بسبب ما أحدثه وأسس له من تحولات على المستوى الاستراتيجي، وبخاصة فيما يتعلق بالتوجهات والاقتصادية والسياسية للدولة. وقد تولى أوزال رئاسة الوزراء منذ عام 1983م حتى عام 1989م، ومن ثم رئاسة الجمهورية منذ عام 1989م حتى عام 1993م.

كان لأوزال دوراً بارزاً في تخليص تركيا من الأزمة التي عصفت باقتصادها في أواخر عقد السبعينات من القرن العشرين. وذلك عبر إقراره سياسات اقتصادية تركزت على دعم قطاع الصادرات، خاصة الصناعية منها، وبحيث كان التصدير القاطرة التي أخرجت الاقتصاد التركي من حالة الانكماش وارتفاع مستويات البطالة، وتدني قيمة العملة التركيّة.

وقد استلزم التحوّل على المستوى الاقتصادي في تركيا تبعات وتحوّلات سياسيّة تواكبه على المستوى الاستراتيجي، وتزامنت هذه التحوّلات مع فترة نهاية الحرب الباردة، وفقدان تركيا دورها ووظيفتها الاستراتيجية السابقة التي تمثلت في كونها حاجزاً أمام تقدم المعسكر الاشتراكي باتجاه الغرب. وتمثلت هذه التحوّلات في الاتجاه نحو تطوير وظائف وأدوار جديدة للسياسة الخارجيّة التركيّة والاتجاه نحو مجالات استراتيجية جديدة حقق المصالح الحيوية للدولة التركيّة، وعدم الاقتصار في التوجه نحو أوروبا، التي استمرّ التعثّر في مسار انضمام تركيا لها.

وكانت منطقة المشرق العربي في مقدمة المجالات الجيوسياسيّة التي اتجهت تركيا لتعزيز نفوذها وحضورها فيها، على مختلف الصُعُد والمستويات، وذلك بالنظر لما يتوفر فيها من فرص ومقومات،

وفي مقدمتها التقارب الجغرافي، والمشتركات الحضرية والثقافية، إضافة إلى ما بدا من توفر ظروف اقتصاديّة وسياسيّة مهيئة لمثل هذا التمدد، من اعتماد عدد من دول المنطقة على الاستيراد، إلى الخلافات السياسة وما ينتج عنها من هشاشة تتيح التدخّلات الخارجيّة. وكذلك أيضاً بسبب ارتباط المنطقة بمصالح حيوية ترتبط بالأمن القومي التركيّ، وفي مقدمتها الخطر الكردي، حيث يتواجد الأكراد في دولتين من دول المشرق العربي، هما: العراق وسوريا.

وقد برز هذا التوجه بالتحديد، وبشكل متصاعد، منذ تولي حزب العدالة والتنمية، ذو الخلفيّة والمرجعيّة الإسلاميّة، الحكم في تركيا، نهاية العام 2002م. وفي سبيل تمددها في المنطقة، اعتمدت تركيا أدوات مختلفة، اكتسبت هذه الأدوات الطابع الناعم، المتسم بالاعتماد على الدبلوماسيّة الاقتصاد والثقافة والتعليم والسياحة، وما إلى ذلك من أدوات تتصرف عن خيارات التدخل في الحروب والصراعات.

إلّا أنّ نقطة التحوّل في الاستراتيجية التركيّة تجاه منطقة المشرق العربي جاءت مع اندلاع الأحداث والاضطرابات ضمن ما عُرف بأحداث "الربيع العربي"، إذ شهدت السياسة التركيّة تكثيفاً في المساعي لاستغلال ما بدا لها أنه حالة من الفراغ الجيوسياسيّ في منطقة المشرق العربي ومنطقة الشرق الأوسط. وما نتج عن ذلك من تبني سياسات أكثر حدة، مع الانخراط التركي في الحروب والصراعات والعمليات المسلحة في عدد من دول المنطقة، وبحيث اتجهت دول المنطقة إلى اعتبار تركيا بمثابة خطر ومهدد لأمنها القوميّ بعدما كانت تنظر لها كشريك خلال فترة ما قبل العام 2011م.

استتبع التحوّل في السياسة التركيّة تجاه المنطقة استجابات بادرت إلى تحدي هذا السياسية ومقاومتها، سواء من قبل أطراف إقليمية أو دوليّة. ففي مرحلة ما قبل العام 2016م برز الصدام

والخلاف التركي في العراق وسوريا، مع كل من إيران وسوريا، قبل إن تتجه الدول الثلاث تدريجيّاً إلى التعاون بخصوص الأزمة في سوريا. ومن ثم برزت الخلافات التركيّة المتصاعدة مع الولايات المتحدة الأمريكيّة، إذ اصطدمت مصالح البلدين بشأن سوريا، وهو ما جاء تحديداً مع الخلاف حول الموقف من المقاتلين الأكراد، والدعم الأمريكي لهم، مقبل اعتبار تركيا لهم بأنهم يمثّلون تهديداً للأمن التركي القومي.

وبرز كذلك التنافس والخلاف التركيّ مع دول وقوى أخرى، بما في ذلك دول أوروبيّة، في مقدمتها فرنسا، والتي سرعان ما تداخلت الخلافات التركيّة معها وتحوّلت نحو ساحات صراع مستجدة، من الخلاف حول الغاز في شرق البحر المتوسط، إلى ليبيا، إلى الصراع في القوقاز، مع استمرار وتصاعد التنافس الجيوسياسي بينهما في منطقة المشرق العربي.

إقليمياً، وعلى صعيد الاستجابة العربيّة للتحدي الجيوسياسي التركيّ، بدأت محاولات استعادة النظام العربي تتجسّد مع تحرك المجلس الأعلى للقوات المسلحة لاستعادة الحكم في مصر في تموز (يوليو) من العام 2013م، وإطلاق عملية الكرامة ضد التنظيمات الإسلامية بليبيا، في حزيران (يونيو) 2014م.

ومن ثم تعددت بوادر تفعيل العمل العربي المشترك ومحاولات اعادة بناء النظام الإقليمي العربي من جديد، ومن ذلك ما شرعت كل من العراق والأردن ومصر، بعد اجتماع عمّان في أيلول (سبتمبر) 2020م. الإعلان عنه من توقيع مذكرات تفاهم بشأن عدد من اتفاقيات التعاون في عدة مستويات، في إطار ما عرف بمشروع "الشام الجديد"، والذي يأتي في جانب منه كتحدي واستجابة لتمدد كل من النفوذين التركي والإيراني في منطقة المشرق العربي. كما برزت بالتزامن مع ذلك، منذ العام 2019م بوادر لمساعي عودة سوريا إلى الإطار العربي وجامعة الدول العربية. وفي العام 2020م

برزت اتفاقيات التطبيع بين عدد من الدول العربية وإسرائيل والتي جاءت في جانب منها في إطار محاولة خلق جبهة إسرائيليّة – عربية مشتركة، لمواجهة كل من تهديد المشروعين التوسعيين، الإيراني والتركي، لمنطقة المشرق العربي.

وبالتالي، بات من الواضح كون منطقة المشرق العربي ليست بالمنطقة "الرخوة" جيوسياسياً أمام المشاريع التوسعيّة، كما اتجه المشروع التركي ليكون بعد عام 2011م، في حين تكون فرص الاستفادة أكبر وأعمّ لمختلف الأطراف، كما كان في حالة السياسات التركيّة المتبعة في المرحلة السابقة، منذ العام 2002م، وحتى العام 2011م.

ثانياً: الاستنتاجات

في ضوء الإجابة عن أسئلة الدراسة والفرضيّة التي تضمنتها، توصّلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

1. بالنظر إلى موقع تركيا الواقع في منطقة متوسطة بين قارات العالم الثلاث القديم، تبرز القيمة الجيوستراتيجية الهامة لتركيا ووزنها الذي لا يمكن تجاوزه في مناطق وأقاليم متعددة، من الشرق الأوسط، والبحر المتوسط، والبلقان، وحوض البحر الأسود، والقوقاز. ويوفر لها هذا الموقع أهمية كبيرة على مختلف المستويات، فهي تشرف على طرق وممرات بحرية دولية هامة، كمضيق البوسفور والدردنيل، وعبر أراضيها لا بد أن تمر أنابيب الطاقة القادمة من المصادر الغنية في آسيا وروسيا باتجاه أوروبا المحتاجة لها، كما أنها تقع كدولة متوسطة مقابلة لروسيا ما يمنحها أهمية ودور استراتيجي بالنسبة للغرب الذي ينظر لروسيا باعتبارها دولة عظمى منافسة في الكثير من الميادين.

2. كانت تركيا قد اختارت في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية الارتباط الحصري بالمحور الغربي الأطلسي (أوروبا الغربيّة والولايات المتحدة الأمريكية)، مما أفقدها الكثير من فرص الفعالية والتأثير في الكثير من الأقاليم، بما فيها الإقليم المجاور والذي تشترك معه في الكثير من العناصر والمشتركات الجغرافية والتاريخية والثقافية، ألا وهو الشرق الأوسط، وكذلك أقاليم هامّة مجاورة أخرى كالقوقاز ووسط آسيا.

3. مع نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي عام 1991م، فقدت تركيا دورها الوظيفي كحائط صدّ أمام خطر التوسّع الاشتراكي، وبالتالي شرعت بالبحث عن مجالات جديدة لتحقيق مصالحها الحيويّة، وبالتالي تأكد عدم جدوى الاستمرار بالتوجه نحو الغرب، وهو ما تزامن مع استمرار التعثر في مسار انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، وخصوصاً بعد رفض الطلب التركي للانضمام إلى الاتحاد عام 2004م.

4. توفّر المقوّمات والروابط العديدة بين تركيا من جهة وبين منطقة المشرق العربي من جهة أخرى، من القرب الجغرافي، إلى الترابط والتداخل الثقافيّ والتاريخيّ والديني والعرقي، إضافة إلى توفّر حاجات كثيرة لتركيا في منطقة المشرق العربي، وفي مقدمتها تصدير البضائع إلى أسواقها واستقطاب الاستثمارات والسيّاح منها، كلّ ذلك دفع باتجاه أن تكون منطقة المشرق العربي في مقدمة المناطق التي اتجهت الاستراتيجية والسياسة الخارجيّة التركيّة نحو تعزيز الصلات معها.

5. قام النفوذ التركيّ بمنطقة المشرق العربي، في المرحلة الأولى، الممتدة منذ لحظة وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002م، وحتى لحظة اندلاع الاضطرابات العربيّة عام 2011م، على أساس التمدد الناعم، وبالتحديد في مجالات الاستثمارات، والتبادل التجاري، والثقافة،

والتعليم، والسياحة، ما ساهم في حينه بتعزيز مستويات التعاون والتكامل على مستوى كامل المنطقة.

6. مع دخول مرحلة الاضطرابات العربية عام 2011م، في إطار ما عُرف بـ "الربيع العربي"، بدا أن المنطقة قد دخلت في حالة من الفراغ الجيوسياسي، وهنا جاءت نقطة التحول في السياسة التركيّة حِيال المشرق العربي، وهو ما تمثّل في التحوّل عن السياسات الناعمة، نحو سياسات أكثر خشونة، مع الاتجاه نحو التدخل في الصراعات المنطقة وشؤون دولها الداخليّة، ووصلت التدخلات التركية إلى حدّ التدخل وتجيه الضربات العسكرية في عدة دول، من العراق، إلى سوريا، وليبيا، إضافة إلى دعم وتشكيل فرق وتنظيمات وجماعات مسلحة واستخدامها في الصراعات من سوريا إلى ليبيا إلى أذربيجان. ولتساهم بذلك في تعزيز مستوى الصراعات والاضطرابات بالمنطقة.

7. واجه المشروع التركيّ التوسعيّ في المنطقة تحديات عديدة، ومن ذلك تحديّات إقليمية. وكانت لحظة إنهاء حكم حزب الحرية والعدالة في مصر في الثالث من تموز (يوليو) بمثابة البداية في مسار المشروع المضاد الإقليمي العربي المضاد للمشروع التركيّ، ومن ثم استمرت الخطوات العربية المواجهة للنفوذ التركيّ، وصولاً إلى خطوات التطبيع الأخيرة مع إسرائيل، بهدف تعزيز إمكانات المواجهة للمشروع التركيّ. هذا فضلاً عن بروز مشاريع تعاون عربي من جديد بعد غياب لسنوات، وفي مقدمتها مشروع "الشام الجديد"، بين كل من العراق والأردن ومصر، بعد الإعلان عنه في عمّان بأيلول (سبتمبر) الماضي. وتأتي كل هذه المبادرات في ملء الفراغ الجيوسياسي بمنطقة المشرق العربي من جديد، وبما يعيق اختراقها من قبل أي مشاريع توسعيّة من الخارج، سواء أكانت إقليميّة أو دوليّة.

8. بالإضافة إلى التحديات والمجابهة الإقليمية، واجه المشروع التركيّ تحديات دولية، وذلك بسبب من كون منطقة المشرق العربي من أسخن مناطق التنافس الجيوسياسيّ على مستوى العالم. حيث تحضر قوى دولية متعددة تنافس على بناء النفوذ فيها، وبالتالي هي فعلياً منطقة يصعب اعتبارها بأيّ حال منطقة فراغ جيوسياسيّ. وبرز من ذلك تحديداً الاختلاف التركي خلال السنوات الاخيرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك في ساحات متعددة وفي مقدمتها دول المنطقة، وفي مقدمتها الخلاف بينهما في سوريا بخصوص الدعم الأمريكي للأكراد.

9. أيا كانت السيناريوهات المستقبلية، فإنه من المستبعد أن ينتهي دور تركيا تماماً بالمنطقة؛ وذلك نظراً لأهميتها في إقامة التوازنات فيها، ومن المنظور الغربي فإن دورها مرتبط بالحيلولة دون تصاعد التمدد الإيراني والروسي، أو بروز مشروع عربيّ وحدويّ فيها، ويتأكد ذلك من منظور الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مع استمرار تركيا كعضو ضمن حلف شمال الأطلسي (الناتو). وبالتالي فإنه من الصعب الحديث عن انتهاء وانسحاب كامل للدور والنفوذ التركي في منطقة المشرق العربي، ولكنه قد يكون بدرجة أكبر من التنسيق وعودة إلى مرحلة من العلاقات تتسم بقدر من التعاون مع دول المنطقة، كما كان الحال عليه في مرحلة ما قبل العام 2011م.

ثالثاً: التوصيات

1. تعزيز مستويات التعاون بين دول منطقة المشرق العربي ومنطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك العلاقات العربية مع الدول الإقليميّة المهمة، وفي مقدمتها تركيا وإيران، وذلك عبر مختلف قنوات التعاون، بما في ذلك تأسيس منظمات التعاون مشترك، وتعزيز مستويات التبادل التجاري بين دول المنطقة، ورفع قيود السفر بينها، وتشجيع السياحة والبعثات التعليميّة المتبادلة بينها، وكل ذلك بما يخدم ويحقق غاية بناء منظومة مشتركة تنهض بالمنطقة وشعوبها على كافة المستويات.

2. تجنب السياسات التوسعيّة وسياسات التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، وذلك من قبل مختلف القوى والدول فيها، وضمان ذلك عبر قنوات الدبلوماسية وإرساء اتفاقيات تعاون مشترك تحول دون ذلك. إذ إن ذلك لن يؤدي إلا إلى زيادة مستويات الاضطراب السياسي وتردي مستويات التنمية البشريّة في المنطقة.

3. تعزيز مستويات العمل العربي المشترك عبر إعادة تفعيل مختلف قنوات التعاون العربي، وفي مقدمتها المؤسسات التابعة لجامعة الدول العربية. وإعادة بناء النظام الإقليمي العربي بما يضمن التقليل من أي خروقات خارجيّة له، سواء أجاءت من قبل قوى إقليمية أو داخليّة.

4. قيام الدول العربية في منطقة المشرق العربي ببناء منظومة وشبكة متوازنة من العلاقات مع القوى الإقليمية والدولية، وبما يضمن التعاون مع كل منها بقدر مكافئ للحاجة لها، دون أن يطغى نفوذ أيّ منها على الأخرى في المنطقة، وبما يسمح بتعدد خيارات السياسة الخارجية العربية في التحالف والتعاون، ويحو دون تبعية منطقة المشرق العربي لأيّ من المشاريع التوسعيّة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

- ابن منظور، محمد بن مكرم (1996). **لسان العرب.** لبنان – بيروت: دار الكتب العلميّة.
- الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون (1983). **موسوعة السياسة.** الطبعة الأولى. لبنان – بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- مجمع اللغة العربية (2011). **المعجم الوسيط.** مصر – القاهرة: مجمع اللغة العربية.
- **معاهدة سيفر 1920.** الجزير نت.
- **النص الكامل لمعاهدة لوزان 1923.** ترجمة عادل رفيق. مصر – القاهرة: المعهد المصري للدراسات.

ثانياً: المراجع

العربية

- أبو حنيفة، الوليد (2020). **الأزمة السورية: الجذور، الأسباب، الفواعل والأدوار.** الطبعة الأولى. الأردن – عمّان: دار الكتاب الأكاديمي.
- أبو داير، رائد مصباح (2013). **إستراتيجية تركيا شرق أوسطيا ودوليا في ضوء علاقتها بإسرائيل.** لبنان – بيروت: باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية.
- آراس، بولنت (2012). السياسة الخارجية التركيّة؛ نظرة من الداخل. في: **التحوّل التركي تجاه المنطقة العربية.** الطبعة الأولى. الأردن – عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

- اسماعيل، محمد صادق (2013). **التجربة التركية؛ من أتاتورك إلى أردوغان**. الطبعة الأولى. مصر – القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.
- أمين، أمين شعبان (2015). **الاستراتيجية الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي في مصر**. الطبعة الأولى. مصر – القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات.
- أوغلو، أحمد داود (2014). **العمق الإستراتيجي**. ترجمة: محمد جابر ثلجي، وطارق عبد الجليل. الطبعة الثالثة. قطر – الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
- البرصان، أحمد (2015). **آفاق السياسة الخارجيّة السعودية في عهد الملك سلمان بن عبدالعزيز**. الطبعة الأولى. الأردن – عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط.
- البستاني، جاد مصطفى (2020). **التدخل التركي في ليبيا وأثره على الأمن القومي المصري**. مصر – القاهرة: المركز العربي للبحوث والدراسات.
- بوزرسلان، حميد (2009). **تاريخ تركيا المعاصر**. ترجمة: حسين عمر. الطبعة الأولى. لبنان – بيروت: المركز الثقافي العربي.
- جبور، جنى (2019). **تركيا: دبلوماسية لقوّة الناهضة**. ترجمة: جان جبور. الطبعة الأولى. لبنان – بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- الجيلاني، حسان، سلاطنية، بلقاسم (2012). **المناهج الأساسية في البحوث الاجتماعية**. الطبعة الأولى. مصر – القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- الحسن، عمار مرعي (2018). **مكانة تركيا الجيو استراتيجية في الصراع الدولي**. الطبعة الأولى. لبنان – بيروت: مكتبة السنهوري.

- حمدان، محمد زياد (2018). **أساسيات المنهج الدراسي: كتاب لطلبة معاهد وكليات التربية.** الأردن – عمّان: دار التربية الحديثة.
- حميد، محمد طالب (2016). **السياسة الخارجية التركية وأثرها على الأمن العربي.** الطبعة الأولى. مصر – القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.
- خاروداكي، ماريانا (2013). **الكرد والسياسة الخارجية الأميركية؛ العلاقات الدولية في الشرق الأوسط منذ 1945.** الطبعة الأولى. لبنان – بيروت: دار الفارابي.
- الدجين، محمد (2018). **تأثيرات ظاهرة السياح السعوديين في الصناعة السياحية بتركيا: طرابزون مثالاً.** الطبعة الأولى. السعودية – الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.
- دوفاي، ألكساندر (2007). **الجغرافيا السياسية.** ترجمة: حسين حيدر. الطبعة الأولى. لبنان – بيروت: عويدات للنشر والطباعة.
- دياب، طارق (2019). **نبع السلام؛ قراءة في التفاهمات والتداعيات.** الطبعة الأولى. مصر – القاهرة: المعهد المصري للدراسات.
- رسول، محفوظ (2018). **الأزمة الخليجية الراهنة؛ الأسباب والتداعيات.** الطبعة الأولى. الأردن – عمّان: مركز الكتاب الأكاديمي.
- زهران، جمال علي (2006). **منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي– الإسرائيلي.** الطبعة الأولى. لبنان – بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- السيد حسين، عدنان (1996). **الجغرافيا السياسة والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر.** الطبعة الثانية. لبنان – بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.

- صلاح، مصطفى محمد (2017). **الدور التركي الجديد في الشرق الأوسط في ظل مفهوم "العثمانية الجديدة"**. الطبعة الأولى. ألمانيا – برلين: المركز الديمقراطي العربي.
- ضوران، برهان الدين (2018). **تجربة حزب العدالة والتنمية في الحكم**. ترجمة: مصطفى حمزة، ومحمد نور يوسف. تركيا – اسطنبول: كتاب ستا.
- عدوان، أركان إبراهيم (2019). **العلاقات السورية – التركية؛ المحددات والقضايا**. الطبعة الأولى. مصر – القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.
- عوض، جيهان عبد السلام (2019). **أمريكا والربيع العربي: خفايا السياسة الأمريكية في المنطقة العربية**. الطبعة الأولى. مصر – القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.
- عويضة، شادي سمير (2019). **استغلال الغاز الطبيعي في حوض شرق البحر المتوسط وعلاقته بالنفوذ الإسرائيلي في المنطقة**. الطبعة الأولى. لبنان – بيروت: مركز الزيتونة للدراسات.
- غالوا، بيير (1984). **استراتيجية العصر النووي**. ترجمة: محمد سميح السيد. الطبعة الأولى. سوريا – دمشق: طلاس للدراسات والترجمة والنشر.
- غالي، بطرس (1989). **المدخل في علم السياسة**. الطبعة السابعة. مصر – القاهرة: المكتبة الأنجلو مصرية.
- غنيم، عبد الحميد (1987). **الجغرافيا السياسية والعلاقات الدولية**. الطبعة الأولى. الكويت – الكويت: مكتبة الفلاح.
- فخري، ريما محمد (2019). **سياسة تركيا مع دول الجوار الجغرافي من منظور العلاقات الدولية (1990–2010)**. الطبعة الأولى. لبنان – بيروت: دار الفارابي.

- فهمي، عبد القادر محمد (2015). **المدخل إلى دراسة الاستراتيجية**. الطبعة الثانية. الأردن – عمّان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
- كايا، زينب، وآخرون (2016). **حزب العدالة والتنمية والسياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط**. ترجمة: مركز البيان للدراسات والتخطيط. الطبعة الأولى. العراق – بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط.
- كرامر، هاينتس، (2001). **تركيا المتغيّرة تبحث عن ثوب جديد**. ترجمة فاضل جتكر. السعودية – الرياض: مكتبة العبيكان.
- الكيالي، عبد الحميد (2012). الرؤية الإسرائيليّة للتحوّل التركيّ. في: **التحوّل التركي تجاه المنطقة العربية**. الطبعة الأولى. الأردن – عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط.
- لارابي، ستيفن، وراباسا، إنجيل (2015). **صعود الإسلام السياسي في تركيا**. ترجمة: إبراهيم عوض. الطبعة الأولى. لبنان – بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات.
- محافظة، علي (2015). **تركيا؛ بين الكمالية والأردوغانية (1919–2014)**. الطبعة الثالثة. لبنان – بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- محفوض، عقيل سعيد (2012). **السياسة الخارجية التركيّة؛ الاستمرارية – التغيير**. الطبعة الأولى. لبنان – بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- نجم، أحمد مشعان (2017). **مكانة تركيا الدولية؛ دراسة في التوازنات الإقليميّة والدوليّة**. الطبعة الأولى. الأردن – عمّان: دار أمجد للنشر والتوزيع.
- النعيمي، أحمد نوري (2009). **العلاقة العراقية – التركية؛ الواقع والمستقبل**. الطبعة الأولى. الأردن – عمّان: زهران للنشر والتوزيع.

- النعيمي، أحمد نوري (2011). **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية**. الطبعة الأولى. الأردن – عمّان: زهران للنشر والتوزيع.
- النعيمي، أحمد نوري (2013). **الوظيفة الإقليمية لتركيا في الشرق الأوسط**. الطبعة الأولى. الأردن – عمّان: دار أمجد للنشر والتوزيع.
- النعيمي، أحمد نوري (2017). **العلاقات العربية التركيّة (1945–2016)**. الطبعة الأولى. الأردن – عمّان: دار أمجد للنشر والتوزيع.
- هارت، ليدل (1967). **الاستراتيجية وتاريخها في العالم**. ترجمة: الهيثم الأيوبي. الطبعة الأولى. لبنان – بيروت: دار الطليعة.

الأجنبيّة

- Larrabee, Stephan, and Lesser, Ian (2003). **Turkish Foreign Policy in an Age of Uncertainty**. U.S - CA: Rand Corporation.
- Lesser, Ian (2000). Changes on the Turkish Domestic Scene and Their Foreign Policy Implications. In: **The Future of Turkish-Western Relations; Towards a Strategic Plan**. U.S - CA: Rand Corporation.
- Modelski, George (1963). **A Theory of Foreign Policy**. First edition. U.S - New York: Praeger.
- World Bank (2010). **Integration in the Mashriq**. First edition. U.S - Washington: the World Bank.

ثالثاً: الدوريات

العربية

- بهاء الدين، شيماء (2020). التحالف السعودي الإماراتي في اليمن: من الاتفاق إلى الاختلاف. **مجلة قضايا ونظرات**. العدد (16). ص: 115-130. مصر – القاهرة: مركز الحضارة للدراسات والبحوث.
- الجبالي، عمر (63). النزاع التركي – اليوناني في شرق المتوسط؛ أسبابه ومواقف الأطراف الإقليميّة. **مجلة دراسات شرق أوسطيّة**. المجلد (24). العدد (93). ص: 63-74. الأردن – عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط.
- الكفارنة، أحمد عارف (2018). الخيارات الإستراتيجية لتركيا إقليمياً ودولياً. **مجلة دراسات**. المجلد (45). العدد (4). الأردن – عمّان: الجامعة الأردنية.

الأجنبية

- Aslan, Davut, and Eralmac, Omurcan (2016). Turkey’s Foreign Policy and the Middle East under AKP Rule (2002-2012). **Zeszyty Naukowe**. Vol: 48. No: 2016-3. pp: 5-24. Poland - Kraków: Kraków University of Economics.

- Karacasulu, Nilüfer (2015): Interpreting Turkey’s Middle East Policy in the Last Decade. **All Azimuth**. Vol: 4. No: 2015-1. pp: 27-38. Turkey - Ankara: Center for Foreign Policy and Peace Research.

- Parlar Dal, Emel (2013). Assessing Turkey’s “Normative” Power in the Middle East and North Africa Region: New Dynamics and their Limitations. **Turkish Studies**. Vol: 14. No: 2013-4. pp: 709–734. Israel - Herzliya: Global Research in International Affairs Center.

رابعاً: رسائل الماجستير

العربية

- الرحاحلة، أحمد سليمان (2014). رسالة ماجستير غير منشورة "**الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط؛ الفرص والتحديات**". الأردن – عمّان: جامعة الشرق الأوسط.

خامساً: المواقع الإلكترونيّة

- سونر جاغابتاي، 2015/3/16، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، **تركيا وحكومة إقليم كردستان: مصلحة اقتصادية مشتركة غير معلنة.** رابط الموقع: https://www.washingtoninstitute.org/ar. تاريخ الزيارة: 2020/7/29.
- سبوتنيك، 2020/2/13، **السعودية تهاجم تركيا وتتهمها بدعم "المليشيات المتطرفة" في ثلاث دول عربية.** رابط الموقع: https://arabic.sputniknews.com/. تاريخ الزيارة: 2020/7/29.
- سي إن إن، 2020/10/4. **سفير سلطنة عُمان يسلم أوراق اعتماده لوزير الخارجية السوري.** رابط الموقع: https://arabic.cnn.com/. تاريخ الزيارة: 2020/10/28.
- بي بي سي، 2020/8/14. **التطبيع: أردوغان يدرس إغلاق سفارة تركيا في دولة الإمارات.** رابط الموقع: https://www.bbc.com/. تاريخ الزيارة: 2020/10/28.
- الجزيرة نت، 2020/9/24. **في ختام محادثات بتركيا. فتح وحماس تتفقان على رؤية ستعرض قريبا ضمن حوار فلسطيني وطني شامل.** رابط الموقع: https://www.aljazeera.net/. تاريخ الزيارة: 2020/10/28.

- دي دبليو، 2020/12/11. **اتفاق في القمة الأوروبية على فرض عقوبات على أنقرة**. رابط الموقع: https://www.dw.com/ar. تاريخ الزيارة: 2021/1/21.
- وكالة أنباء الأناضول، 2021/1/6. **تركيا ترحب باتفاق "المصالحة الخليجية"**. رابط الموقع: https://www.aa.com.tr/ar. تاريخ الزيارة: 2021/1/21.